

السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٧٧
فبراير ٢٠٠٣ - الثمن جنيه



جولات الرئيس مبارك العربية للحيلولة دون ضرب العراق.. هل تغنى عن قمة طارئة

.. وهل تشهد الأراضى الفلسطينية تصاعد العمليات الإجرامية

بعد فوز الليكود فى الانتخابات؟

أبعاد الضجة المثارة حاليا حول مشروع قانون العمل

- قبل أن نصل إلى ١٠٠ مليون نسمة.. هل تكفى الحلول المطروحة للتصدى لزيادة السكان؟
- "العولمة والعدالة" وكيفية مواجهة التداعيات السلبية للعولمة على العالم العربى
- ٧ آلاف فرصة عمل بالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف

من يفض الاشتباك بين مشاكل صناعة النسيج.. وأحلام المصدرين؟

مع العدد.. كتاب العمل
السكان والتنمية فى مصر

اللجنة النقابية للعاملين بالمقاولون العرب - وجه قبلى - أسوان


أحمد العماوى

تتقدم بالتهنئة إلى السيد اللواء

سميريوسف

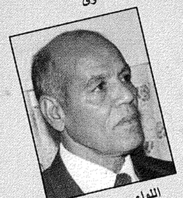
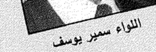
محافظ أسوان

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية

والى جميع العاملين بالشركة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

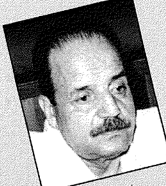


اللواء سمير يوسف

كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة :

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب


السيد راشد

كما تخص بالتهنئة السيد

المهندس **إبراهيم محلب** رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس اللجنة
أميرعبدالرحمن

نائب
صلاح مصطفى حنفى

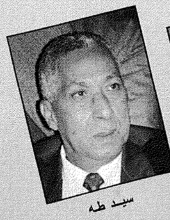
نائب ثان
أحمد سعد مرجان

الأمين العام
يحيى شاهين جمعه

أمين الصندوق
حلمى أبو الحمد محمود

أمين عام مساعد
حسن عبد العزيز عبد العاطى

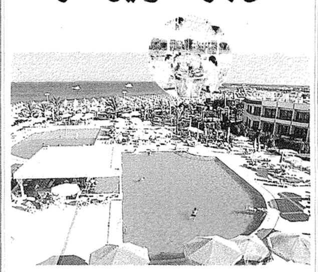
الأعضاء: ربيع مصطفى محمود - ماهر بدران زكى
موسى على موسى - يونس عباس محمود


سيد طه

أمير عبد الرحمن

تمتع بقضاء إجازة سعيدة

فندق جراند أوتيل الغردقة



مع تحيات مدير عام الفندق

العنوان: الغردقة- البحر الأحمر
ت: ٠٦٥/٤٤٧٤٨٥ ستة خطوط
فاكس: ٠٦٥/٤٤٣٧٥٠

تمتع بقضاء إجازة سعيدة

منتجع جراند أوتيل الغردقة



العنوان: الغردقة- البحر الأحمر
ت: ٠٦٥/٤٤٧٦٤٦-٠٦٥/٤٤٧٦٤٧-٠٦٥/٤٤٧٦٤٨
فاكس: ٠٦٥/٤٤٧٦٤٩

مع تحيات المدير العام

تمتع بقضاء إجازة سعيدة

بقرية هيلتون ريزورت الغردقة

مع تحيات
مدير عام قرية هيلتون الغردقة

سها الترجمان



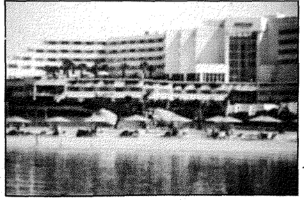
طريق القرى -بجوار فندق انتركونتنال -البحر الأحمر-الغردقة
تليفون: ٤٤٢١٢١ فاكس: ٤٤٢١١٣

تمتع بقضاء إجازة سعيدة

بفندق هيلتون بلازا الغردقة

مع تحيات
مدير عام قرية هيلتون بلازا

مهاب غالى

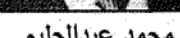


طريق عرابية -ش الكورنيش جبل الحريم -البحر الأحمر -الغردقة
تليفون: ٥٤٩٧٤٧ فاكس: ٥٤٧٥٩٧


اللواء سمير يوسف


أحمد العماوى


السيد راشد

النقابة الفرعية لعمال الزراعة - محافظة أسوان

تتقدم النقابة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد اللواء

سمير يوسف

محافظ أسوان

وإلى جميع القيادات التنفيذية والشعبية والسياسية
و إلى شعب أسوان العريق وخاصة العاملين بقطاع الزراعة بمحافظة أسوان
بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى السادة:

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

محمد عبد الحليم أحمد رئيس النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية

فى ظل زعامة الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة	نائب الرئيس	أمين الصندوق
عبدالودود راشد	**محمد أبو العلا على**	**محمد أحمد عبدالوهاب**

الأعضاء: أحمد محمد عبدالعال - محمد مصطفى يحيى - محمود السيد على حسن

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون: ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس: ٣٩١٩٩٢١
تصدرعن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى: ١١٥١١

فى هذا العـــدد :



• تحت شعار العولمة والعدالة عقد المؤتمر الرابع للتنمية العالمية اجتماعاته بالقاهرة خلال الشهر المنصرم ، حيث شارك فيه عدد من الشخصيات المهمة من المهتمين بقضايا العولمة من مختلف دول العالم.. وتحدث السيد رئيس الوزراء فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حيث أكد د.عاطف عبيد أن مصر قررت قبول تحدى العولمة ، وأنها سوف تندمج فى الاقتصاد العالمى ، وهو تحد عظيم ، وقال إنه لابد من اكتساب مزايا العولمة ، والاستفادة منها... كما أشار رئيس الوزراء إلى وجود نحو مليون مصرى يعملون بالخارج ، وتبلغ قيمة تحويلاتهم نحو أربعة مليارات دولار سنويا ، بما يمثل ٢٠٪ من الايرادات بالعملة الأجنبية ، مؤكدا ضرورة التوسع فى هذا الاتجاه.. وتحدث في نفس الجلسة كل من السيد جمال مبارك امين أمانة السياسات بالحزب الوطنى والسيد عبداللطيف الحمد المدير العام لصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والدكتور سويا سوباشى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ، والدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة الخارجية والسيد جاسم المناعى مدير صندوق النقد العربى ، حيث تناولوا ابعاد القضايا المطروحة على المؤتمرمن جوانبها المختلفة **(ص٢٤- ص ٢٥)**



• لاشك أن قانون العمل يأتى فى قمة اهتمامات العاملين جميعا ، لأنه الوثيقة التى تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال بشكل قانونى ، وتحدد واجبات ومسئوليات وحقوق كل طرف لدى الطرف الآخر، ولذلك فإن كثرة ماصاحب مشروع قانون العمل من مناقشات جماهيرية وعمالية وحزبية هى ظاهرة صحية ، خاصة وأن الدولة المسئولة عن اصدار ومتابعة تنفيذ القوانين يهمها بالدرجة الأولى أن يصدر قانون العمل الجديد معبرا وبصدق عن تلبية متطلبات توفير ظروف وعلاقات عمل سليمة ومتوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية . . العمال وأصحاب العمل.. من هنا حرصت"العمل" على متابعة المناقشات الدائرة حاليا حول مشروع القانون الذى تجرى مناقشته حاليا بمجلس الشعب بعد أن ظل مثارا للمناقشات والجدل على مدى مايقرب من أحد عشر عاما حيث عرضت المجلة وجهات نظر المعترضين على بعض مواد القانون ، والمذكرة التى تقدموا بها لرئيس مجلس الشعب ، كما عرضت وجهات نظر الحركة النقابية المصرية ممثلة فى ممثلها الشرعى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، وعرضت كذلك للمناقشات التى دارت بين السيد رئيس مجلس الشعب من جانب، وممثلى الأحزاب المعترضة ، وممثلى الاتحاد العام للعمال من جانب آخر ، كل على حده . وباعتبار أن وزارة القوى العاملة والهجرة هى الوزارة المعنية بمتابعة تنفيذ القانون فور صدوره وإقراره .. فقد أوضح السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة عددا من النقاط التى يدور حولها الجدل. **(ص١٧- ص ٢٣)**



• هل يعقل أن كل جهد نبذله فى مجال التنمية تبتلعه الزيادة الرهيبة المتصاعدة فى عدد السكان ؟ حيث تشهد بلادنا زيادة سنوية تصل إلى مليون وثلاثمائة ألف نسمة ، بما يعنى أن هناك طفلا يولد كل ٢٢ ثانية .. وهذه القضية تشغل اهتمام القيادة السياسية والحكومة ، وتم وضع الكثير من البرامج لتنظيم النسل ، لكن كل ماوضع من برامج لم يحقق النتائج المرجوة، من هنا طالب الرئيس مبارك مؤخرا بدراسة عميقة لكافة آثار هذه الظاهرة الخطيرة ، وضع خطة قومية للتصدى لها ، حتى لانفاجأ أن يصل تعدادنا فى عام ٢٠٢٠ إلى مائة مليون نسمة!! لذلك فإن "العمل" تواصل من جديد إلقاء الضوء على على هذه القضية القومية الخطيرة ، داعية ومناشدة كل الأطراف المعنية بإدارك الأبعاد السلبية الخطيرة التى قد تترتب على فشلنا فى مواجهة الزيادة المتصاعدة في عدد السكان **(ص ٤٥- ص٥٠)**

عــزيزى القـــارىء :

والمجلة ماثلة للطبع تم إعلان النتائج شبه النهائية للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ، والتى شارك فيها عديد من الأحزاب الإسرائيلية مابين يمينية ، ويمينية متطرفة ، ودينية ويسارية وعربية ، والأخيرة تمثل عرب ١٩٤٨ الذين تمسكوا بالبقاء على أرض فلسطين التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، ويطلق البعض عليهم خطأ عرب إسرائيل ، لكن التسمية الحقيقية أنهم عرب١٩٤٨ ، وهؤلاء يمثلون حوالى ٢٠٪ من سكان إسرائيل الذى يبلغ تعدادهم حاليا حوالى ستة ملايين نسمة ، وتشير هذه النتائج المبدئية بالنسبة للحزبين الرئيسيين حصول كتلة الليكود بزعامة ايرييل شارون على ٣٧ مقعدا من مقاعد الكنيسيت(البرلمان) من مجموع ١٢٠ مقعدا ، وذلك بزيادة عدد المقاعد التى كانت له فى البرلمان السابق بحوالى خمسة أو ستة مقاعد ، على عكس حزب العمل المنافس بزعامة عمران متسناع الذى تراجعت شعبيته بشكل خطير، فقد حصل على تسعة عشر مقعدا فقط بخسارة ستة مقاعد كان يشغلها فى البرلمان السابق . . كما تراجعت أيضا مقاعد الأحزاب اليسارية الأخرى فى الوقت الذى زادت فيه مقاعد الحركات والأحزاب الدينية التى تدعم المستوطنين .. أى الأحزاب المتطرفة . . أما الأحزاب العربية الخمسة فقد احتفظت تقريبا بالمقاعد التى كانت لها فى البرلمان السابق وهى فى حدود تسعة مقاعد!!.

وإذا كانت هذه النتائج البرلمانية تخص إسرائيل وشعبها بالدرجة الأولى ، إلا أنها فى الواقع تهم الفلسطينيين بدرجة أساسية ، وتهم دول الجوار بدرجة مهمة –ذلك أن القراءة المبدئية والسريعة لهذه النتائج تعطى انطباعات خطيرة بأن الشعب الإسرائيلى اختار بالفعل رموز الحرب والإرهاب ، وتخلى عن القيادات الإسرائيلية الأقرب للاعتدال والمتمثلة فى مرشحى حزب العمل والأحزاب اليسارية الأخرى ، وهو مؤشر خطير ، يؤكد أن المرحلة القادمة فى الصراع العربى الإسرائيلى قد تكون أكثر عنفا وتطرفا من المرحلة السابقة ، وقد تشهد المزيد من التشدد من جانب المتطرفين الإسرائيليين الذين سوف ينضمون للحكومة الجديدة برئاسة شارون ، وهو ماينبغى أن يضعه الفلسطينيون فى قمة الاعتبار ، ونفس الأمر بالنسبة لكل دول الجوار العربى بلا استثناء ، ذلك أن المرحلة القادمة من المتوقع في ظل الأجواء المحيطة بإصرار أمريكا علي غزو العراق في أية لحظة قد تشهد استفزازات وإجراءات وعمليات عسكرية وتدميرية أكثر مما حدث خلال العامين الماضيين اللذين تولى فيهما شارون السلطة واستخدم كل الأساليب الإجرامية للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ، وفشل فشلا ذريعا، وتوهم البعض أن إجراء انتخابات مبكرة قد تكون فرصة قد يدفع الناخب الإسرائيلى للتفكير مليا قبل أن يدلى بصوته لصالح شارون والأحزاب اليمينية التى لم تستطع أن تحقق له الأمن ولا الأمان ، بل امتد ذلك بشكل سافر إلى الأوضاع الاقتصادية فى إسرائيل ، وبشكل لم يسبق له مثيل .. لكن ثبت أن الإسرائيليين لن يتخلوا عن المضى فى استخدام العنف ضد الفلسطينيين ، وأكدوا باختيارهم هذا أنهم سيواصلون أسلوب القمع والقتل والتدمير والتخريب ، ولا يمكن لأحد أن يلوم الفلسطينيين الذين سيكونون فى حالة دفاع عن النفس والعرض والأرض . . والله معهم ومعنا.

س . ط



كلمة التحرير

بقلم السيد الطاهرى

من يوقف هذا التحدى والاستفزاز السافر لكل من أمريكا وإسرائيل؟

برغم الرفض العالمى لإقدام أمريكا على غزو العراق ، وتصاعد هذا الرفض يوما بعد آخر على الصعيدين الشعبى والرسمى فى كل دول العالم باستثناء معظم الدول العربية التى تطبق أضعف ماورد فى الحديث الشريف من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .. وذلك أضعف الإيمان ، أقول إن الدول العربية خاصة الحكومات أخذت كما قلت بأضعف ما ورد فى الحديث فهى تكتفى بالمشاركة بقلبها وأحيانا بلسانها .. وهذا أقصى مايمكن أن تفعله فى مواجهة كارثتين تواجههما الأمة العربية بل والإسلامية وهما كارثة العراق إن أقدمت أمريكا على غزوها ، وكارثة فلسطين التى تشهد يوميا أبشع صور القهر والذل والقتل والاغتيال والتجريف وهدم المنازل ، دون أن يحرك العرب ساكنا ، وهم يكتفون كما قلت بالإدانة بالقلب واللسان أحيانا !!.

أمريكا لا تكتفى بالحصار اللاأخلاقى واللاإنسانى الذى تفرضه على العراق منذ أكثر من عشر سنوات ، والذى أدى لحالة من الجوع ونقص فى كل الاحتياجات الضرورية خاصة الطبية ، فى الوقت الذى مازال يعانى فيه أكثر من مليون ونصف المليون طفل من جراء حرب الخليج الثانية التى قادتها أمريكا مع دول التحالف لإخراج العراق من الكويت ، وترتب على استخدامها بعض القنابل المحظورة دوليا وبعض الأسلحة الكيماوية إصابة الملايين -خاصة الأطفال- بأمراض يستعصى علاجها . أقول أمريكا وهى على أبواب مواجهة عجز فى رصيدها واحتياطيها من البترول يسيل لعابها على بترول العراق ، حيث تملك العراق احتياطيا قد يغطى مائة عام ، فى الوقت الذى لايغطى فيه احتياطى البترول الأمريكى عشر سنوات .

بجانب قلق أمريكا على إسرائيل فى حالة استرداد العراق لعافيته إذا ماتم رفع الحظر المفروض عليه ، فإنها -أى أمريكا- وضعت الهدفين . البترول وحماية إسرائيل نصب عينيها ، وتفتعل كل الحجج والمبررات لغزو العراق ، بحجة أنه يملك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ومايطلق عليها أسلحة الدمار الشامل .. واستغلت أمريكا رفض العراق عودة المفتشين الدوليين للتفتيش على هذه الأسلحة لديها ، فى محاولة لتكوين جبهة جديدة لضرب العراق بحجة تدمير مالديها من أسلحة دمار شامل ، وأمريكا نفسها أول من يعلم بأن العراق خال تماما من هذه الأسلحة ، وعندما مارست الدول الصديقة للعراق الضغط عليها لقبول عودة المفتشين الدوليين ، ليتم تفويت الفرصة على أمريكا ، أعلنت العراق قبولها لعودة المفتشين دون قيد أو شرط ، بل قدمت لهم كل المساعدة الممكنة ، وابتلعت العراق أحيانا بعض السخافات واستفزاز بعض المفتشين حتى لاتعطى أمريكا الفرصة لاتهام العراق بعرقلة عمل المفتشين ، وذلك تطبيقا لأغرب قرار يصدره مجلس الأمن فى مثل هذه الحالة وهو القرار ١٤٤١ ، والذى صاغته أمريكا بشكل استفزازى .. واضطر أعضاء مجلس الأمن تحت الضغوط الأمريكية إلى الموافقة عليه على مضض .

ورغم أن المفتشين الدوليين لم يمض على عملهم أكثر من شهرين ، فإن أمريكا تمارس الضغط بكل السبل على كل من هانز بيلكس رئيس جهاز التفتيش على أسلحة الدمار الشامل ود.محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للذرة ، واللذان قاما بتقديم تقريرهما لمجلس الأمن فى السابع والعشرين من يناير المنصرم .. أى منذ أربعة أيام . .ورغم أن كل الحقائق واضحة وضوح الشمس ، فإن تقرير هانز بيلكس كان غير متوازن على الإطلاق ، يكاد الضغط الأمريكى يطل من كل فقرة فيه ، وكأنه كتب فى وزارة الخارجية الأمريكية ، فرغم أن التقرير فى مجمله يوضح أنه لم يتم العثور على أسلحة دمار شامل ،

إلا أن التقرير فى نفس الوقت يشكك فى مواقف عديدة للحكومة العراقية . .ويطالب بتفسيرات لكثير من النقاط مازالت -من وجهة نظره وبالطبع من وجهة نظر أسياده- تحتاج إلى إيضاح ، أما تقرير البرادعى والذى يختص بالأسلحة الذرية ، فكان واضحا كل الوضوح فى جوهر الموضوع وهو أنه لم يعثر مفتشوه حتى الآن على أية أسلحة ذرية .. لكنه وإرضاء لأمريكا أدان العديد من مواقف العراق ومطالبا فى الوقت نفسه بمد عمل المفتشين لمدة أطول ، وضاربا المثل بجنوب أفريقيا ، عندما قام مفتشون دوليون تابعون للوكالة الدولية للذرة بالتفتيش على أسلحتها الذرية ، فإن الأمر استغرق حوالى العامين رغم التعاون الكامل من جانب جنوب أفريقيا مع المفتشين.

وبالطبع فإن التقريرين رغم ضلوع بيلكس والبرادعى فى المؤامرة الأمريكية ، إلا أنهما لم يقدما مايشفى الرغبة الجامحة لأمريكا وبريطانيا الذيل التابع لأمريكا ، لكى يبررا غزوهما للعراق ، وهو ما وضح تماما فى تعقيب كل من المندوب الأمريكى والمندوب البريطانى فى مجلس الأمن الدولى عقب انتهاء بيلكس والبرادعى من إلقاء تقريرهما ، بالطبع فسوف يبدأ مجلس الأمن مناقشة التقريرين فى جلسات مغلقة ، وإن كانت أمريكا مصممة كل التصميم على ضرب العراق ، سواء وافق مجلس الأمن أم لم يوافق وسواء قامت أمريكا وبريطانيا بمفردهما بعملية الغزو أو شاركتهما دول أخرى .. بالطبع لاتدخل كل من فرنسا وألمانيا فى إطار التحالف الجديد الذى تستهدف أمريكا تكوينه للهجوم على العراق . ففرنسا وألمانيا موقفهما واضح ومشرف وعادل ، حيث يرفضان ضرب العراق إلا إذا فشلت كل الحلول السلمية ، وإذا ماثبت أن لدى العراق أسلحة دمار شامل كما تدعى أمريكا .. وهذا الموقف الموضوعى تؤيده معظم دول الاتحاد الأوروبى وروسيا ودول كثيرة لها وزنها ولها تأثيرها فى مجال السياسة الدولية ، أما موقف الصين-للأسف-وحتى هذه اللحظة فإنه متأرجح وغير قاطع ، وستتكشف حقيقته عند التصويت على أى قرار يتخذه مجلس الأمن عقب الانتهاء من مناقشة تقرير بيكلس والبرادعى .

والشىء الذى يدعو للأسى والخجل هو موقف الدول العربية ، وهذا ما سأعود إليه بعد عرض مانشرته بعض الصحف الأمريكية نفسها حول تقرير لضابط مخابرات أمريكى سابق شارك فى أعمال المفتشين الدوليين فى العراق فى الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٨ أى لمدة سبع سنوات وهو وليام سكوت ، الذى لم يكف طوال الشهور الماضية عن فضح أكاذيب السياسة الأمريكية تجاه العراق ، وهذا الرجل موضع ثقة الكثيرين من الأمريكيين وتحترم الصحف الأمريكية آراءه ومواقفه منذ إعلانه أنه كان يتجسس على العراق أثناء عمله كمفتش دولى ، وذلك لصالح المخابرات الأمريكية والإسرائيلية ، وعاد فى هذه الأيام ليؤكد من جديد أن العراق لايملك أسلحة دمار شامل ، وأن الإدارة الأمريكية تحاول اختلاق أدلة مزورة للزعم بأن العراق انتهك قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار رقم ١٤٤١ بشأن أسلحة الدمار الشامل ، كما أوضح سكوت أنه حتى عام ١٩٩٨ تخلص العراق من حوالى ٩٥ ٪ من أسلحة الدمار الشامل ، وبالتالى فإن شن حرب على العراق أمر غير مقبول ولا منطقى . . هكذا شهد شاهد من أهلها .. وأتمنى أن يكون كل من بيلكس والبرادعى قد قرءا هذا التصريح وتمعنا فيه ، وأدركا كيف واتت الشجاعة مواطنا أمريكيا ليقول الحقيقة بوضوح ، أما الرجلان فإننى أثق كل الثقة أنهما فى حالة نفسية سيئة فى داخلهما ، لأنهما باعا ضميريهما تحت الوعد والوعيد الأمريكى!!.

وقبل أن أنتقل إلى الشق الثانى من هذا المقال والمتعلق بإسرائيل ، والتى هى النسخة الأمريكية المكررة فى الشرق الأوسط .. فإننى أتساءل .. وسأظل أتساءل؟؟ أين العرب؟؟ أين الحكومات العربية وجامعتهم المجمدة؟! بل أين الشعوب العربية؟ العالم كله يتحرك مناهضا ومنددا بموقف أمريكا تجاه العراق ، فى أوروبا دول تعارض وتعترض على السياسة الأمريكية وترفض المشاركة فى حملتها المجنونة على العراق ، فى كندا الحليف والجار الأول لأمريكا تنديد بالسياسة الأمريكية والتى تريد جر العالم إلى حرب عالمية ، المظاهرات فى داخل المدن الأمريكية نفسها يطالب المتظاهرون بوش . . والذى يصفونه بأبشع الأوصاف بالكف عن التدخل فى شئون العراق . . فى انجلترا الحليف الأول لأمريكا المظاهرات فى الشوارع ، بل الاحتجاجات داخل مجلس العموم البريطانى ومن بعض الأعضاء فى حزب العمال الذى جاء ببلير إلى الحكم . . لكن ماذا يحدث هنا فى منطقتنا العربية؟! .. الرئيس مبارك يحاول تحريك المواقف العربية من خلال زياراته لعدد من الدول العربية ومن خلال الاتصالات بقادة دول عربية أخرى بهدف اتخاذ موقف عربى موحد فى محاولة لمنع العدوان على العراق ، لكن الكثيرين من القادة العرب كأنهم مغيبون . . حتى الأمين العام للجامعة العربية الذى كان شعلة وهو وزير للخارجية دخل ثلاجة الجامعة فأصبح جزءا من الوضع العربى . .الدنيا تحترق من حولنا-خاصة فى فلسطين- وقد يكون غدا فى العراق وهو الأمر الذى أصبح متوقعا بين لحظة وأخرى ، وكان المفروض أن تدعو الجامعة العربية لاجتماع طارئ للقمة العربية ويظل مفتوحا ، وبحيث يكون هناك موقف عربى محدد تجاه أمريكا إذا أقدمت على غزو العراق ، فلدى العرب العديد من الأسلحة غير العسكرية التى تجعل أمريكا تراجع حساباتها ألف مرة ، خاصة إذا تم استخدام سلاح البترول كما حدث فى حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ ورحم الله الملك فيصل بن عبد العزيز ، وهناك بخلاف البترول العديد من المصالح الأمريكية الحيوية المنتشرة على الأرض العربية من المحيط إلى الخليج . .

لكن العرب أعجز من أن يقدموا اليوم على ماسبق أن أقدموا عليه فى عام ١٩٧٣ ، مع أنه لو تم غزو العراق ،

فسيدفع الجميع -أى جميع الدول العربية بلا استثناء- فاتورة مثقلة من الخسائر والتداعيات التى سوف تطال كل دولة عربية بصورة أو بأخرى .. وأقول بدلا من انتظار الانعقاد العادى للقمة العربية فى موعدها المقرر الذى هو النصف الثانى من الشهر القادم -أى شهر مارس٢٠٠٣- فأظن أن المنطق والعقل وأبسط الحسابات تتطلب الإسراع بعقدها اليوم بل وقبل اليوم . . حتى يسمع العالم موقفا عربيا محددا ، يعيد احترام العالم لنا ، بدلا من أن يتخذ قادة أجانب كشيراك وجيرهارد شرودر هذه المهمة نيابة عنا وكأننا قُصَّر أو عجزة .. وعيب علينا أن نكون بهذا الضعف رغم عددنا وإمكاناتنا الضخمة فالأمة العربية يجاوز عددها حاليا ثلاثة مائة مليون مواطن وتمتد على مساحة من الأرض من المحيط إلى الخليج وتملك رصيدا هائلا من البترول واحتياطيه ، لا يتوافر فى أى مكان آخر من العالم .. وعلينا أن نتعلم من دولة صغيرة تواجه نفس الموقف مع أمريكا وهى كوريا الشمالية التى أعلنت أنها تملك أسلحة دمار شامل ، وأن أى هجوم أمريكى عليها سيواجه بهجوم مماثل على أمريكا وتحديدا على مدن رئيسية كواشنطن ونيويورك وغيرهما .. واستطاعت كوريا الشمالية بتعدادها المتواضع وبظروفها الاقتصادية الأكثر تواضعا أن تعرى أمريكا وتجعلها تتراجع بل وتحاول ارضاء كوريا الشمالية ، أما العرب فبسبب انقسامهم ، ولأنهم ظلوا لسنوات طويلة يربطون مصالحهم بأمريكا ، فإنهم بكل حجمهم ومايملكون من ثروات أضعف وأقل تأثيرا من دولة صغيرة هى كوريا الشمالية ، وإننى أتساءل هل القادة العرب راضون عن هذا الموقف المهين لأمة لها تاريخ مجيد؟؟ وهل يدركون حجم المصائب والخسائر التى ستصيبهم وتصيب الأمة العربية فى حال قيام أمريكا بغزو مدمر للعراق .

أما إسرائيل ، وأنا أكتب كلمتى هذه فى يوم إجراء الانتخابات الإسرائيلية وقبل أن تعلن نتائج هذه الانتخابات ، وإن كانت كل المؤشرات تؤكد فوزا كبيرا لحزب الليكود ورئيس وزرائه شارون ، مع تراجع واضح لشعبية حزب العمل برئاسة متسناع ، وفى تصورى سواء كان الفائز شارون أو متسناع أو غيره ، فإنهم جميعا أركان عصابة واحدة ولا أحد يختلف عن الآخر . . كلهم دمويون وإرهابيون وسفاحون وقتلة ، وثبت أن الشعب الإسرائيلى بتكوينه إجرامى ومحب للدماء ويكره السلام وهو من نسل قتلة الأنبياء لايستطيعون أن يعيشوا فى استقرار ، بدليل أنهم يؤيدون شارون المجرم برغم ثبوت اتهامه هو وأبناؤه بتقاضى رشاوى وارتكاب مخالفات مالية أخرى ، لكنهم يرون فى شارون البطل القومى الذى سوف يقضى على الفلسطينيين جميعا ، وعلى العرب كخطوة ثانية ، وبالطبع الشعب الفلسطينى يواجه بصبر هذه الحرب الدموية الموجهة إليه من أعتى القوى المدعمة بالقوى الأمريكية ، وفى ظل صمت عالمى مريب وخطير خاصة من الأمم المتحدة ومجلس أمنها ، وكأن الفلسطينيين يعيشون فى كوكب آخر ، ولا علاقة للأمم المتحدة بهم ، وبأمر من أمريكا وتنفيذا لسياساتها العدوانية تجاه كل ماهو عربى ، فإن إسرائيل فوق القانون الدولى ، وفوق المساءلة .. وكلنا يذكر المهزلة التى حدثت أيام مجزرة جنين وقيام الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تقصى الحقائق ، حيث منعت إسرائيل دخولها للأراضى الفلسطينية ، ولم يحاسبها مجلس الأمن أو حتى مجرد توجيه لوم لها ، ولو حدث هذا الموقف من جانب دولة عربية أو اسلامية لكان مصيرها الدمار والتدمير على يد أمريكا . .ونفس الأمر بالنسبة للأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل ، فالكل يعلم أن إسرائيل تملك السلاحين وبكميات كبيرة ،وأمريكا ودول الغرب تعاونها فى برامجها الذرية والنووية ، والوكالة الدولية للذرة أعجز من أن تجبر إسرائيل على الانصياع لعمليات التفتيش التى تقوم بها فى كل دول العالم وخاصة الدول العربية ، لكن إسرائيل حماية أمريكية . . هى تملك بالفعل أسلحة الدمار الشامل ولا يحاسبها أحد ، والعراق لأنها عربية ومسلمة لاتملك شيئا ومعرضة للدمار ولأنها تمثل مطمعا أمريكيا بسبب بترولها وموقعها الاستراتيجى . .فهل يدرك العرب أيضا مسئوليتهم عن شعب عربى اسمه شعب فلسطين العربى؟؟ هل سنتركه وحيدا لنزوات شارون وشاؤل موفاز وغيرهما من غلاة المتطرفين الإسرائيليين الذين يستخدمون الجيش الإسرائيلى والمستوطنين ، ليقضوا على آخر رجل فى فلسطين ، فالملاحظ أن الإسرائيليين لجأوا مؤخرا بجانب القتل والاغتيال وتجريف الأراضى إلى سياسة تدمير المبانى ، حيث بلغ مادمروه من منازل الفلسطينيين خلال الشهور القليلة الماضية أكثر من ثلاثة آلاف منزل ، وتحول ساكنوها إلى لاجئين جدد فى هذا الجو القارس البرودة، فهل سنظل نلتزم الصمت -لذلك فإنى أحيى مبادرة مصر لتوحيد الصف الفلسطينى من خلال الحوار الدائر حاليا فى القاهرة والذى يضم ثلاث عشرة منظمة فلسطينية ، وبحيث يكون هناك قرار فلسطينى واحد ، يضع فى اعتباره مواصلة النضال بكل السبل ومواصلة الانتفاضة إلى أن يتحقق النصر .. وشعب فلسطين والحمد لله أثبت دائما أنه شعب صامد ومقاتل وأنه لن يلقى سلاحه حتى يتحقق النصر.

مرة ثانية هل يصحو العرب من سباتهم العميق ويدركوا أبعاد المخاطر التى تحيط بهم من كل جانب؟ أسأل الله أن نصحو على لقاء قمة طارئ ، يتخذ من القرارات الحاسمة مانستعيد به كرامتنا ومانحمى به أمتنا من عبث العابثين ومن قهر المعتدين .. وتحية لكوريا الشمالية . . وعلينا السلام

السيد الطاهرى



■ الرئيس مبارك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب:

اختياركم عنوان "مصر فى عالم متغير" يعكس رؤيتكم المستنيرة

فى ظل تفعيل الدور الثقافى والمعرفى والاطلاع على فكر الآخر قام الرئيس مبارك يوم الخميس الموافق ٢٣ يناير ٢٠٠٣ بافتتاح معرض القاهرة الدولى للكتاب فى دورته الخامسة والثلاثين وسط كوكبة من المثقفين والمفكرين ورموز الفكر السياسى وكعادته وصراحته المعهودة تناول فى كلمته الواضحة التى احتوت كل القضايا التى تشكل اهتمام الأمة العربية حاليا ، وخاصة قضية العراق واصرار أمريكا على غزوها بالإضافة إلى قضايا الشباب ومسئولية الأحزاب فى خلق جيل واع لقضايانا السياسية والاقتصادية والتعليمية .

■ جمال عمر

حول أهمية هذه الدورة قال الرئيس:

تبدأ الدورة الخامسة والثلاثون لمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى توقيت بالغ الأهمية يجعل منها دورة ذات طبيعة خاصة حيث تجيء فى وقت يشهد فيه العالم والمنطقة العربية على وجه الخصوص العديد من المتغيرات الدولية والاقليمية التى تفرض علينا أسلوبا جديدا للحوار الثقافى المستنير وطرحا مختلفا لرؤيتنا لدور المفكرين والمثقفين فى خدمة قضايا المجتمع المختلفة ، وعلى رأسها قضية التنمية الشاملة التى نسعى جاهدين للوصول إلى أعلى معدلات الأداء ، وقد استطاع معرض القاهرة الدولى للكتاب عبر تاريخه أن يخرج من القالب النمطى ، وأن يتحول من مجرد ملتقى دولى للتأكيد على قيمة القراءة والاطلاع كسبيل لإثراء ثقافة الفرد والمجتمع إلى منبر ديمقراطى حر يطرح على المجتمع كافة القضايا التى تشغل الرأى العام لكى يتناولها المفكرون والمثقفون بالدراسة والبحث ، ويتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمشاركة فى تحليل الأحداث والمتغيرات ، والتعرف على المفاهيم الجديدة التى طرأت على حياتنا ، ليس فقط على الصعيد المحلى أو الاقليمى ، ولكن أيضا على الصعيدين العربى والدولي.

وتضمنت كلمة الرئيس مبارك أهمية المضمون الرئيسى للمعرض هذا العام وخاصة أن هناك ٩٧ دولة تشترك بإنتاجها الثقافى والفكرى وتطرح هذه الدول ٥ ملايين كتاب فى كافة القضايا المعاصرة منها السياسية والدينية والأدبية والاقتصادية والعلمية ، حيث أشار فى كلمته قائلا: **ولذا فإن اختياركم عنوان"مصر فى عالم متغير" كإطار عام للقضايا المطروحة لأعمال هذه الدورة يعكس رؤيتكم المستنيرة للدور الذى يقع على عاتقكم فى ظل مانشهده من متغيرات محلية وعالمية ، ويؤكد فهمكم لواقع المتغيرات التى يشهدها عالمنا والتى تتطلب منا المصارحة بواقع الحركة الثقافية ، وبضرورة تطوير المفاهيم التى تحكم عملنا الثقافى ، فنحن بحاجة إلى طرح العديد من التساؤلات لكى تكتمل رؤيتنا المستقبل.**

وأشار الرئيس مبارك أيضا إلى أهمية مكتبة الإسكندرية التى افتتحت فى العام الماضى لتكون منارة للفكر ومعبرا للحضارة وأيضا تحدث عن مشروع المتحف المصرى الجديد الذى يمثل نقلة حضارية فى تطوير البنية الأساسية الثقافية لمصر ، ويؤكد المفهوم الذى طالما نادينا به بأن يكون للثقافة دورها المؤثر كميزة نسبية حقيقية لمصر ، تحقق لها مكاسب عديدة لاينافسها أى مجال آخر من مجالات الإنتاج ، أيضا ترسيخ المفاهيم الجديدة فى اختيار الشباب لوظائفهم وسعيهم نحو المهن والصناعات غير التقليدية وترسيخ الفكر الاستثمارى لديهم ، والترويج لثقافة الصناعات الفردية والمشروعات الصغيرة وعلى الصعيد السياسى الدولي.

أيضا تناول الرئيس فى كلمته أهمية التقارب الفكرى للفصائل الفلسطينية وإيمانا منا بأهمية تعزيز فرص بدء مفاوضات سياسية جادة كأساس لخفض العنف فقد دعونا لحوار بين الفصائل الفلسطينية المختلفة فى القاهرة بهدف التقريب بين المواقف الفلسطينية ذاتها ، وبلورت مطالب فلسطينية سياسية موحدة تحظى باتفاق جميع الأطراف .

" البقية ص ٣٠"

مؤتمر العمل العربى يعقد فى تونس ويناقش :

العمالة العربيــة المهاجرة فى ظل العـ

كتب-السيد الطاهرى :

من المقرر أن يعقد مؤتمر العمل العربى دورته الثلاثين فى العاصمة التونسية تحت رعاية الرئيس زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية ، وذلك خلال الفترة من٢٤فبراير الحالى إلى ٣مارس القادم ، ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة طبقا للقرار الذى اتخذه المؤتمر فى دورته التاسعة والعشرين الموضوعات التالية:

البند الأول: تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى وموضوعه"العمالة العربية المهاجرة فى ظل العولمة . . التحديات والآفاق".

البند الثانى: النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة مابين الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين.

البند الثالث: متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق.

البند الرابع: المسائل المالية والميزانية.

البند الخامس: تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

البند السادس: مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربى حول الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولى "جنيف /يونيو/حزيران ٢٠٠٣".

البند السابع: انتخاب المدير العام لمكتب العمل العربي.

البند الثامن: المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها فى إيجاد فرص عمل للشباب.

البند التاسع: الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل.

البند العاشر: تحديد مكان وجدول أعمال الدورة ٣١ لمؤتمر العمل العربى "مارس/أذار ٢٠٠٤".

هذا وقد اختار الدكتور إبراهيم قويدر المدير العام لمكتب العمل العربى موضوع " العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة " ليكون محور مناقشات دورة هذا المؤتمر ، نظرا لأن هذا الموضوع يحظى باهتمام كل المواطنين العرب خاصة فى هذه الفترة العصيبة التى أعقبت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ومايتعرض له العاملون العرب المهاجرون خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى كثير من الدول الأوروبية من عسف وتعنت اضطهاد لم يحدث من قبل.

ويأتى هذا الاختيار -كما يقول المدير العام لمكتب العمل العربي- من منطلق الاهتمام الذى توليه منظمة العمل العربية للعمال العرب المهاجرين خارج الوطن العربي، وكذلك العمالة العربية المتنقلة بين أقطار الوطن العربى ، وضرورة دراسة هذه الظاهرة والوقوف على

الانتهاء من المرحلة الأولى لمستشفى النقل البرى بالمحلة الكبرى

إبراهيم عبد الفتاح قشطة

صرح النقابى إبراهيم عبد الفتاح قشطة رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بالمحلة الكبرى بأن اللجنة قد انتهت من المرحلة الأولي لبناء مستشفى النقل البرى بالمحلة الكبرى (مستشفى الحكمة) ، بلغت التكلفة المبدئية للمشروع ٦ ملايين جنيه وجاري حاليا التشطيبات النهائية للمبنى المكون من ثلاثة أدوار والذى سوف يجهز بأحدث المعدات الطبية لعلاج السائقين وأسرهم بأجور رمزية هذا وتضم المرحلة الأولى ٤٥ سريرا وغرفتين للعمليات وعناية مركزة ، و١٤ طبيبا إستشاريا فى جميع التخصصات .

آفاق التكامل العربى فى مجال الإدارة البيئ

كتبت- هويدا غنيم :

صرح الدكتور محمد بن إبراهيم التويجرى مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، أن القرن الماضى قد شهد تراجعا عاما فى الأوضاع البيئية فى مختلف دول العالم ، تمثل ذلك بظهور عدد من الظواهر البيئية الغريبة مثل التصحر ، وارتفاع درجة حرارة الأرض ، والأمطار الحمضية ، وتزايد ظاهرة التلوث البيئى بمختلف أنواعها ، وبروز عدد من المشاكل البيئية فى العديد من الدول أصبحت تشكل خطرا فعليا على حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية ، الأمر الذى يتحتم معه استجابة سريعة لمواجهة كل ذلك على مستوى مؤسسى منظم.

وأكد سيادته خلال أعمال المؤتمر العربى الثانى للبيئة الذى عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية فى التاسع عشر من شهر يناير ٢٠٠٣ أن الحكومات العربية قد تنبهت إلى خطورة تلك الظواهر ، وإلى ضرورة مواجهتها ، فأنشأت إدارات متخصصة ضمن تنظيماتها المختلفة ، للتعامل مع المسائل المتعلقة بالتخطيط ، ومعالجة المشاكل البيئية المتعددة ، كما اتجهت إلى تبنى النظام اللامركزى ، والمتمثل بتحويل بعض مهام الحكومة

ـــــولة

أسبابها ودوافعها ونتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ايجابية كانت أم سلبية ، والتقرير بخلاف هذا يتناول سبعة موضوعات إضافة إلى التوصيات التى خلص إليها المدير العام فى تقريره .

ومن المقرر أن تشارك كل الدول العربية أعضاء منظمة العمل العربية فى أعمال المؤتمر ، بوفود ثلاثية التكوين تضم ممثلين لحكومات "وزارات العمل فى الدول العربية" ومنظمات أصحاب الأعمال ، ومنظمات العمال فى كافة الدول الأعضاء ، ويرأس وفد مصر فى هذا المؤتمر السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة.


أحمد العماوى




إبراهيم قويدر

■ على هامش الدورة ٣٠ لمؤتمر العمل العربى :

إجتماع لجنة شئون عمل المرأة العربية

من المقرر أن تعقد الأمانة العامة للجنة شئون عمل المرأة العربية اجتماعاتها على هامش أعمال الدورة ٣٠ لمؤتمر العمل العربى ، وذلك يومى ٢/٢٨ و ٢٠٠٣/٣/١ ، بناء على دعوة من المدير العام لمنظمة العمل العربية .. ويتناول جدول أعمال اللجنة اختيار شعار سنوى لعمل اللجنة يكون محور الاهتمام والتغطية الإعلامية و مناقشة التقرير السنوى عن نشاط اللجنة وإنجازاتها خلال عام ٢٠٠٢و إعداد استبيان عن واقع عمل المرأة العربية ، تمهيدا لإعداد تقرير شامل عن هذا الموضوع وخطة عمل اللجنة خلال عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وجدولة التنفيذ.

اللجنة النقابية بالمنطقة الأزهرية في الأقصر تبحث عن مقـــر!!

اللجنة النقابية للعاملين بالمنطقة الأزهرية فى الأقصر تسعى إلى إيجاد مقر ثابت لها حتى يتسنى لها تقديم المزيد من الخدمات لأعضائها . من الأفكار التى تتبناها اللجنة حاليا وتعد الدراسات حولها "مشروع التكافل الاجتماعى" لأعضائها يتيح لجميع الأعضاء صرف معاش من النقابة عند بلوغ سن التقاعد القانونى ، بالإضافة إلى صرف إعانات للحالات المرضية والاجتماعية.

صرح بهذا جمال عبد الصادق رئيس اللجنة وأضاف أن اللجنة تقوم بدور فعال مع باقى اللجان النقابية بمدينة الأقصر المشاركة فى إنشاء الاتحاد المحلى لعمال الأقصر.

ـية على مستـــوى المحليـــات

المركزية إلى وحدات محلية ، سواء كانت فروعا للحكومة كالأقاليم ، والولايات ، والمحافظات أو وحدات أكثر استقلالية كالبلديات ، والمدن ، والمجالس المحلية والشعبية ، لتتولى -إضافة إلى تقديم الخدمات المحلية- مسئولية المساهمة فى حماية البيئة ، من هنا يأتى هذا المؤتمر ليطرح آفاق تطوير قدرات تلك الوحدات بشريا ، وفنيا ، وتكنولوجيا ، بشكل يضمن تحقيق أبعاد التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية ، وحماية البيئة وجودة الحياة والمساواة الاجتماعية ، دون جور على حقوق الأجيال القادمة.

وقد ضم المؤتمر مائة وخمسين مشاركا من خمس عشرة دولة عربية هى الكويت ، السعودية، فلسطين، الإمارات، مصر، الأردن، السودان، ليبيا، المغرب ، قطر، سوريا، لبنان، عمان، العراق ، اليمن ، فضلا عن رئيس الوزراء الأردنى السابق عبد الرؤوف الروابدة ومسئولين عن البيئة وقد دارت المناقشات لتوسيع قاعدة المشاركة فى حماية البيئة مع القطاع الخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

تهنئة

وائل أحمد علام مدير مكتب عمل أول المنصورة وعضو مجلس محلى محافظة الدقهلية والأمين المساعد وأمين التنظيم غرب المنصورة يتقدم بخالص التهنئة للسيد اللواء السيد المهدى. مساعد وزير الداخلية ومدير أمن الدقهلية وجهاز الشرطة بمحافظة الدقهلية بعيد الشرطة

٧آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهرالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٧ آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل(١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

قراءة فى إنجازات وزارة القوى العاملة والهجرة

١٣٥ ألف فرصة عمل بالقطاع الخاص و٣٢ أل

كتب- نزار العطيفى :

قامت وزارة القوى العاملة والهجرة بمهام وأعمال متعددة خلال العام الماضى ٢٠٠١/٢٠٠٢ لتحقيق التنمية البشرية ورفع معدلات الإنتاج وخدمة المواطنين ورعاية وتنمية القوى العاملة وتأهيلها وتنظيم استخدام الموارد البشرية ورفع كفاءتها للاستفادة المثلى من طاقاتها وتوفير المزيد من فرص العمل الحقيقية فى مصر والخارج لمواكبة المتغيرات المتلاحقة التى يشهدها عالم اليوم من ثورة تكنولوجية واتفاقيات التجارة الدولية والعولمة .

وتعددت إنجازات الوزارة خلال عام مضى فى مجالات تنظيم الاستخدام والتدريب والتنمية البشرية ورعاية القوى العاملة بالداخل والخارج وتحديث قواعد البيانات ودعم الترابط بين المصريين فى الخارج ووطنهم الأم .

وأعلن أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة مستعرضا تلك الإنجازات إن عدد المعينين عن طريق النشرة القومية للتوظيف التى تصدرها الوزارة شهريا وتقوم بمتابعتها بلغ خلال العام الماضى ٥٩١٩٣ فردا بالقطاعين الخاص والاستثمارى بنسبة ٥٣٪ من إجمالى الفرص التى أعلنتها النشرة وعددها ١١١٨٣١ فرصة ، موضحا التقنيات التى تمت عن طريق مكاتب القوى العاملة إضافة إلى النشرة بلغت خلال نفس الفترة ٧٦٠٣٠ ليصل عدد المعينين ١٣٥٢٢٣ من خلال النشرة ومكاتب العمل بالمحافظات إضافة لتعيين ١٢٦٤ من المعاقين المؤهلين بالقطاع الخاص .

أما فرص العمل بالخارج لمختلف تخصصات العمالة المصرية والتى تم توفيرها من خلال التعاقدات المباشرة بين الوزارة والجهات الخارجية وشركات إلحاق العمالة بالخارج بلغت ٣٢١٣٦ بعقود عمل دائمة إضافة إلى ١٩٢٨٣ فرصة بعقود عمل موسمية

خلال موسم الحج الماضى

وأشار الوزير إلى أن الوزارة قامت بتطوير مكاتب الاستخدام التابع لها لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ودفع عجلة التشغيل وتلبية متطلبات سوق العمل ورسم سياسات الاستخدام لتحقيق التوافق بين فرص العرض والطلب بسوق العمل وترشيد استخدام العمالة الأجنبية ورعاية العمال .

وأضاف الوزير أنه تم وضع

تعيين أول سيدة رئيس مدينة

فرخندة حسن

كتبت - أمل البرنس:

أشادت الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومى للمرأة بقرار اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية باختيار الدكتورة فاتى رشاد رئيسا لمدينة اطفيح وهى أول سيدة تشغل منصب رئيس مدينة فى مصر.

وأشارت إلى أن المرأة التى ترغب فى العمل كقيادة وترغب فى المشاركة فى الحياة السياسية والعامة عليها أن تمتلك الوعى السياسى الذى يمكنها من إدراك الواقع المصرى ، كما أضافت بأن المجلس يقوم بدعم كل سيدة مصرية لديها الكفاءة والقدرة على العمل العام ،والجدير بالذكر أن الدكتورة فاتى تخرجت فى كلية الزراعة بجامعة المنيا وحصلت على ماجستير العلوم الزراعية كما حصلت على الدكتوراة فى فلسفة العلوم الزراعية وقد بدأت عملها فى المحليات كباحث تخطيط بالوحدة المحلية بأبو قرقاص.

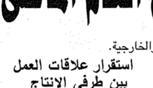
حظر شغل الوظائف التى يشغلها المع

كتب- عبد الوهاب محجوب:

أكد الدكتور زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية حظر شغل الوظائف التى يشغلها المعارون والحاصلون على إجازات خاصة أو استغلال أية مبالغ تخصهم دون موافقة جهاز التنظيم والإدارة.

وقال وزير التنمية الإدارية فى تصريح لمجلة العمل: إن تعيين بدل معار أو مكلف سبب كارثة فى الوظائف وأضاف أن من ترك الوظائف فى الحكومة واستقال لن يعود إليها أبدا . ومن لم يتسلم وظيفته فى الموعد المحدد القانونى تذهب عليه فرصته ومن يرغب فى الاستقالة أيضا فليستقيل وستقبل استقالته.

وأكد أبو عامر أن التعيين يتم وفقا للقانون ولا تملك قوة فى مصر تغير القواعد إلا عن طريق مجلس الشعب وتعديل القانون .. مشيرا إلى أن القواعد المنظمة للتعيين تؤكد أن الأولوية للأعلى تقديرا ثم الأقدم تخرجا إذا تساويا ثم الأكبر سنا إذا تساويا ، موضحا أن هذه



ـف فرصـة بالخـارج خـلال العام الماضى

برنامج عمل لتنفيذ توصيات الدراسة التى أعدتها الوزارة لتنمية فرص العمل بالخارج يتضمن توفير قاعة بيانات لراغبى العمل بالخارج والتعاون مع وزارات التعليم العالى والبترول والتعليم والإسكان والزراعة والصناعة لوضع وتنفيذ برامج تدريبية تلبى احتياجات سوق العمل الخارجى من المهارات المختلفة وتطوير مراكز التدريب المهنى ومناهج التعليم الفنى لإكساب الخريجين مهارات سوق العمل الخارجي.

وشدد الوزير على ضرورة تعديل سلوكيات العمالة المصرية قبل السفر للخارج والاتجاه لسوق العمل الإفريقية لتوفير احتياجاتها من المهارات ورفع كفاءة مكاتب التمثيل العمالى بالخارج وفتح مكاتب جديدة فى أى دولة بها فرص عمل وتشجيع شركات إلحاق العمالة المصرية بالخارج للقيام بدورها لتعظيم فرص العمل للمصريين بالخارج وزيادة تحويلاتهم النقدية إلى مصر

واعلن الوزير أنه تم إلغاء وإنهاء تراخيص العمل لنحو ٥٤٧٦٥ عامل اجنبى فى مصر خلال العام الماضى لعدم مزاحمتهم للعمالة الوطنية والتأكيد على قصر استخدام العمالة الاجنبية على الخبرات النادرة غير المتوفرة بين الوطنيين وتدريب مصريين لإحلالهم محل الأجانب خلال فترة وجيزة ، وميكنة مكاتب الاستخدام فى مصر وتوفير بيانات عن المتعطلين المسجلين بمكاتب العمل بالمحافظات لحصر البطالة الحقيقية وإعداد دراسة عن أهم المهن المطلوبة لسوق العمل الداخلية والخارجية.

استقرار علاقات العمل بين طرفي الإنتاج

وفى مجال رعاية القوى العاملة أوضح الوزير أن العام الماضى شهد بحث ١٥٣٦ شكوى جماعية تم تسوية ٧٥٪ استفاد منها ٧٠ ألف عامل وبحث ١٩١٣٨ شكوى فردية وتسوية ٨٠٪ منها وديا كما تم دراسة عدة حالات للتوقف عن العمل تخص ٢٦٥٨ عاملا واتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها وتمكنت الوزارة من إنهاء ٢٤ حالة إضراب عن العمل واعتصام بمقر العمل وفق القانون .

وقال إن الوزارة بحثت ٤١٢٠ طلبا للنظر فى أمر فصل العمال ودراسة ٩ اتفاقيات عمل جماعية استفاد منها ٧٠ ألف عامل إضافة لاتفاقيات خاصة بصرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ استفاد منها نحو ٨ ملايين عامل فى مصر .

وحفاظا على حقوق العمال بالمنشآت التى تتوقف جزئيا أو كليا تم إنشاء صندوق لإعانات الطوارئ



أحمد العماوى

لهؤلاء العمال بنسبة ٧٥٪ من أجورهم الأساسية ولمدة ستة شهور وفق ضوابط محدودة وتم بالفعل لأكثر من ٥٠٠ عامل لشركتين ويتم بحث صرف تعويضات لعمال بشركتين أخريين.

إضافة للإعانات العاجلة التى تصرفها الوزارة للعاملين بالمؤسسات المتعثرة فى سداد أجور عمالها ،مشددا على دور الوزارة لاستقرار علاقات العمل وتوفير بيئة العمال التى تساعد على زيادة الإنتاج ومنع حوادث العمل والأمراض المهنية ،وصيانة الموارد البشرية من خلال تفعيل دور المجلس الأعلى للسلامة والصحة المهنية ودراسة الظواهر المؤدية لحوادث العمل والأمراض المهنية وإقامة معارض وحملات توعية للعمال وتعديل القرارات الوزارية بما يتمشى وقانون العمل الجديد لتحقيق الاستقرار فى سوق العمل.

ـرون والحاصلون على إجازات خاصة

القواعد عادلة حيث يحصل المتفوق على فرص التعيين فى الحكومة لصلحة البلد مؤكدا أنه لاوساطة على الإطلاق فى التعيين.

وأكد أن التعيينات التى تمت جاءت دون أعباء إضافية مضيفا أن عدد المحالين إلى المعاش يتراوح مابين ٤٢ألفا و٥٠ ألفا سنويا إضافة إلى ٥٠ ألفا تركوا وظائفهم من الشباب بعد تسلم العمل.

وذكر أبو عامر أن تجديد الاعارة بعد الأربع سنوات الأولى للعمل فى الخارج يتم سنويا ولايشترط أن يجدد المعار الإجازة بنفسه ، ولا يعتبر التأخر فى سداد أقساط التأمينات سببا فى عدم التجديد مع عدم اسقاط حق التأمينات.

واختتم وزير التنمية الإدارية تصريحه مشيرا إلى أنه يتم الإعلان عن الوظائف التى خلت بخروج أصحابها إلى المعاش أو بترك وظائفهم مؤكدا أنه ليس هناك موظف فى مصر يستحق الترقية ولم يرق ، وأن هناك ٥,٥ مليون موظف تدفع وزارة المالية أجورهم.




على مدى ثلاثة أعداد متوالية على صفحات هذه المجلة قدمت سلسلة مقالات فى دراسات سوف تستمر لمشروع قانون العمل الموحد ، تمثلت فى تأصيل جذور القانون وتطوره التاريخى فى مراحل ، ثم أوردت ملاحظات عامة وملامح لمشروع قانون العمل الموحد انتظارا لصدوره.

وفى هذا العدد أستكمل هذه الملاحظات والملامح العامة إلى أن يصدر القانون من مجلس الشعب ، وتتاح نصوص مواده فى صورتها النهائية التى تحدد سماته وخصائصه ، فيتم عرضها مادة مادة مع مقارنتها بمواد قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعمول به حاليا، فتتضح الأبعاد الجديدة فيه ومدى مساهمته فى عملية التنمية فى ظل مرحلة جديدة غير تلك المراحل التى سبق مناقشتها.

مصادر قانون العمل

ينقسم القانون بصفة عامة إلى نوعين:

■ أولا : القانون العام

وهو القانون الذى ينظم العلاقات التى تكون فيها الدولة ذات سيادة ممثلة فى القوانين التالية:

أ- القانون الدستوري: ينظم شكل الدولة، ونظام الحكم فيها.

ب- القانون الإداري: ينظم سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ج- القانون المالي: ينظم مالية الدولة، وإيراداتها ومصروفاتها .

د- القانون الجنائى : ينظم إجراءات رفع القضايا وإجراءات المرافعات.

هـ-القانون الدولى العام: ينظم علاقة الدولة بالدول الأخرى فى حالة السلم والحرب.

■ ثانيا : القانون الخاص

ينظم القواعد القانونية التى تنظم علاقات الأفراد فى المجتمع باعتبار الدولة شخصا عاديا وليست العلاقات التى تكون فيها الدولة ذات سيادة.

وهذا ينقسم بدوره إلى القوانين التالية:

أ-القانون المدني
ب- القانون التجاري
ج-القانون البحري
د- القانون الجوي
هـ-القانون الدولي
و-قانون العمل

إذن قانون العمل فرع من فروع القانون الخاص الذى ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال

■ ثالثا : مصادر قانون العمل

حينما نشير إلى مصادر قانون العمل فإنما نشير إلى تحديد الأصول إلى تستمد منها القواعد القانونية التى تطبق على العلاقات التى تخضع لقانون العمل.

وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين:

مصادر **داخلية** لقانون العمل ومصادر **دولية** لقانون العمل ، فالمصادر الداخلية لقانون العمل إنما تنقسم بدورها إلى نوعين:

أ-المصادر الداخلية الرسمية :

تشريعات الدولة:

١- تشريعات العمل: وهى القواعد العامة الملزمة التى تضعها السلطة التشريعية ، وتعتبر أهم مصدر من مصادر اهتمام الدولة بتنظيم شئون العمل والعمال.

٢-القانون المدني: الذى يشتمل على بعض النصوص المتعلقة بعقد العمل، والذى يرجع إليه فى حالة عدم وجود نصوص خاصة فى تشريعات العمل الرسمية للدولة.

٣- قانون المرافعات: وتسرى قواعد قانون المرافعات على إجراءات الفصل فى منازعات العمل.

٤- قانون العقوبات: ويتضمن بعض مواد تتعلق بقانون العمل.

٥- القانون التجاري: ويتضمن أيضا بعض الأحكام الخاصة بقانون العمل.

٦- اللوائح والقرارات الإدارية: حيث يعهد المشرع إلى السلطة الإدارية المختصة بإصدار اللوائح والقرارات الوزارية التى تكفل تنفيذ هذه القوانين .

٧- أحكام الفقه والقضاء وقرارات هيئة التحكيم: يلجأ القاضى فى حالة سكون القانون إلى شرح القانون إلى هذه القرارات ليشرح القانون وبذلك تخلق هذه الأحكام والقرارات قواعد جديدة تعتبر مصدرا للقانون.

ب- المصادر الداخلية غير الرسمية(العرفية):

١- اللوائح الداخلية للمنظمات (المنشآت أو المشروعات) تضع المنظمات الصناعية والتجارية وغيرها شروط العمل بها تسمى نظام العمل الأساسى أو لائحة العمل الداخلى التى تعتبر بمثابة عقد بين العامل والمنظمة التى ينتمى إليها.

٢- القرارات النقابية:ساهمت التنظيمات النقابية فى إرساء قواعد قانونية تلزم أعضاءها باحترامها وتطبيقها ، كما تتعاون التنظيمات النقابية مع الحكومة فى إصدار التشريعات العمالية المختلفة .

٣- العرف: نشأت مجموعة من القواعد القانونية خلال ممارسة العمل وقد جرت الأعراف على اتباعها بطريقة منتظمة ومستمرة بحيث يسود الاعتقاد بأنها ملزمة وواجبة.

■ رابعا : المصادر الدولية لقانون العمل

أما المصادر الدولية لقانون العمل فتنقسم إلى:

أ- المنافسة التجارية الدولية: ويتم الاعتماد عليها حتى لا يسوء وضع الدول التى تفرض تشريعات اجتماعية أمام التجارة الدولية.

ب- قواعد المحافظة على السلام العالمي: وتراعى حتى يتم التخفيف من حدة الخلافات بين الدول، ورعاية العمال الأجانب لدى الدول الأجنبية.

الشعور بالعدالة الاجتماعية :يؤدى وجود قانون دولى موحد للعمل إلى تطبيق قواعده على أكبر عدد من الدول فيتحقق الخير والرفاهية للطبقة العاملة فى أنحاء العالم.

هذا وتنقسم المصادر الدولية لقانون العمل إلى قسمين:

١- معاهدات العمل الثنائية: تعقد المعاهدات الثنائية بين دولتين بهدف تنظيم شروط وظروف وأحوال العمال من رعايا إحدى هاتين الدولتين على أراضى الدولة الأخري.

٢-اتفاقيات العمل الدولية: تعقد المعاهدات بين أكثر من دولتين بهدف تنظيم الأمور المتعلقة بالعمالة وتظل متاحة ومفتوحة لمن يرغب من الدول الأخرى فى الانضمام إليها دون حاجة إلى موافقة الدول التى سبقتها فى التوقيع.

٣- منظمة العمل الدولية: انشئت منظمة العمل الدولية بموجب معاهدة فرساى سنة ١٩١٩ كوكالة متخصصة ملحقة لعصبة الأمم ثم بهيئة الأمم المتحدة بعد إلغاء عصبة الأمم ، وتهدف إلى الاهتمام بشئون العمل والعمال عن طريق الاتفاقيات والتوصيات التى تصدرها ، وهى المنظمة الوحيدة من منظمات هيئة الأمم المتحدة التى ينضم إليها ممثلون عن أطراف العمل الثلاثة ، العمال وأصحاب العمل والحكومة ، وقد انضمت إليها مصر عام ١٩٣٦ .

" البقية ص٥٤ "

أبعاد الضجة المثارة حول..

مشروع قانون العمل



د. فتحى سرور



أحمد العماوى



السيد راشد



خالد محيى الدين



ضياء الدين داوود

■ **فتحى سرور يقول:**

قانون العمل الموحد لابد أن يحقق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال

■ **العماوى يؤكد:**

قانون العمل يحقق مكاسب جديدة للعمال وينظم حق الإضراب

اللجنة الخماسية لضمان عدم فصل العامل وسرعة البت فى النزاع العمالى

■ **راشد يقول:**

الحركة النقابية المصرية تتمسك بالقيم النقابية والأخلاقية وترفض المزايدات

■ **المعترضون:**

يتقدمون بمذكرة لرئيس مجلس الشعب تتضمن البنود المعترض عليها

لم يحظ مشروع من مشروعات القوانين بمثل ما حظى به مشروع قانون العمل، وبصرف النظر عن المدة التى استغرقها والمناقشات العديدة من جانب أطراف العمل، والتى امتدت على مدى أحد عشر عاما، إلا أن المهم أن واضعى المشروع وهم من كبار المتخصصين فى القانون والاقتصاد والاجتماع لم يكتفوا بخبراتهم، وإنما تمت الاستعانة بخبراء من منظمة العمل الدولية، الذين يلتزمون بما تنص عليه اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية من حقوق والتزامات كل طرف من أطراف العملية الإنتاجية، مع العلم بأن مصر منضمة للعديد من الاتفاقيات الدولية، وخاصة الاتفاقيات الدولية الأساسية السبع، التى تركز على حماية وحرية العمال والحقوق النقابية، وحتى الاتفاقية الثامنة التي صدرت مؤخرا والخاصة بالقضاء على الظروف القاسية لعمالة الأطفال، فقد صدقت عليها مصر أيضا، وهذا يعنى أن مصر بالتالى ملتزمة بتطبيق ماتنص عليه الاتفاقيات الدولية من مبادئ، وعليها -أى مصر- أن تضمنها فى تشريعاتها وخاصة تشريع العمل.

من هنا فإن التساؤل الذى يطرح نفسه، هل يتصور البعض أن قانون عمل يصدر فى ظل الاقتصاد الحر والخصخصة هو نفس القانون الذى يصدر فى ظل الاقتصاد الموجه والقطاع العام؟؟ صحيح أن هناك ثوابت فى النظامين تتعلق بحقوق وحريات وواجبات العمال لايمكن الاقتراب منها . لكن مع مراعاة التوازن بين حقوق وواجبات الطرف الآخر وهو أصحاب الأعمال، وذلك بالنظر لطبيعة كل من الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر.

ولذلك فإن المناقشات الحالية مطلوبة لتعميق الرؤى حول بعض مواد المشروع المطروح حاليا على مجلس الشعب، لكن بشرط أن من يدلى بدلوه أو برأيه فى مشروع القانون يكون قد قرأ المشروع بندا بندا واستوعبه، ومن حقه الاعتراض والمطالبة بتصحيح النص الذى يرى أنه غير ملائم بشرط أن يكون على دراية كاملة بما تضمنه المشروع . ومع مراعاة حق الطرف الآخر .. أى أصحاب الأعمال وأهم من هذا وذاك حق المجتمع أو حق الدولة على الطرفين!.

لذلك فإن العمل تابعت كل الندوات واللقاءات التى عقدت مؤخرا، خاصة اعتراضات بعض الأحزاب والجمعيات على بعض مواد مشروع القانون، بل وتابعت أيضا المسيرات التى توجهت لمجلس الشعب والتقت بالسيد رئيس المجلس الدكتور أحمد فتحى سرور، وكذلك اللقاء الذى تم بين سيادته وقيادات الحركة العمالية وعلى رأسهم السيد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر، ووكيل مجلس الشعب، بل إن المجلة تنشر وبالنص المذكرة التى تقدم بها المعترضون إلى رئيس مجلس الشعب، وفى الوقت نفسه استمعت العمل إلى السيد أحمد أحمد العماوى بصفته وزير القوى العاملة والمسئول عن تنفيذ هذا القانون بمجرد إقراره .. حيث عرضت على سيادته كل ما أثير من اعتراضات على المشروع . ورده على ذلك .

كتبت -مروى بدر الدين:

بداية يقول المعترضون على المشروع ومعظمهم من أحزاب المعارضة إن مشروع القانون المذكور الذى تجرى مناقشته حاليا بمجلس الشعب يثير عددا من الاعتراضات التى ترقى إلى درجة الاعتراض عليه من حيث المبدأ، وذلك لأسباب تتعلق - من وجهة نظرهم - بفلسفته ومنطلقاته الأساسية، وعدم استجابته بالقدر الواجب للدور المنوط بقانون العمل باعتباره من القوانين الحمائية التى يفترض فيها حماية الأطراف الأضعف اجتماعيا لكى لا يختل الميزان الاجتماعى على نحو يصعب تدارك عواقبه - فضلا عن الآراء التى تؤكد مخالفة بعض مواده للاتفاقيات والمواثيق الدولية مخالفة صريحة، وانطواء البعض الآخر على شبهة عدم الدستورية .

لكن أمانة الكلمة وقبل عرض وجهات نظر المعترضين، تقتضى الإشارة إلى عدد من الحقائق المهمة ليس دفاعا عن المشروع وإنما لكى تتضح أبعاد هذا المشروع، الذى استغرق إعداده ومناقشته على كل المستويات النقابية ومنظمات أصحاب الأعمال والأحزاب المختلفة، والمفكرين على اختلاف اتجاهاتهم، استغرق ١١ عاما قبل أن يصل لمجلس الشعب مرورا بآراء خبراء منظمة العمل الدولية، وخبراء وزارتى العدل والقوى العاملة قبل عرضه على مجلس الوزراء الذى أحاله بعد مناقشته لمجلس الشورى الذى وافق على المشروع وأدخل عليه بعض التعديلات قبل إحالته لمجلس الشعب وأعود إلى عرض الأسباب التى دعت القوى السياسية وعددا من النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى إلى عقد مؤتمر جماهيرى بمقر حزب التجمع، شاركت فيه أحزاب التجمع والناصرى والعمل ونقابات المحامين والصحفيين، والأطباء، وكذلك دار الخدمات النقابية وجمعية المساعدة القانونية، ومركز دراسات المرأة الجديدة، ومركز حقوق الطفل المصرى،

كما شارك فى المؤتمر عدد من العمال والقادة النقابيين خاصة المنضمين للأحزاب التى عقدت المؤتمر .

القانون ليس نهاية المطاف

بداية أكد السيد خالد محى الدين خلال كلمته فى المؤتمر أن صدور قانون العمل الموحد بالشكل الذى قدمته الحكومة يعنى إرساء علاقات عمل جديدة منحازة لصف الرأسماليين على حساب الحقوق المكتسبة للعمال، والتى يجرى أهدارها فى هذا القانون فى ظل ظروف ليست فى صالح العامل تتلخص فى وجود بطالة غير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديث، نتج عنها خلل فى التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل، وكذلك افتقار المجتمع المصرى لنظام التأمين ضد البطالة، وأيضا الأوضاع الحالية للنقابات العمالية المصرية، والتى تجعلها غير قادرة على إحداث التوازن مع سياسة آليات السوق.

وقد أعلن خالد محيى الدين وقوفه بكل قوة ضد إلغاء المكتسبات التى حصل عليها العمال، طوال تاريخهم الطويل من النضال، وقال "إن التعديلات التى أدخلها مجلس الشورى على مشروع القانون، ووافقت عليها لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب هى تعديلات مهمة يجب على الحكومة عدم التنصل منها، أو إهدارها .

كما أن إصدار القانون بشكله الحالى، ودون إدخال تعديلات جوهرية فى مواده من شأنه أن يضر بمستقبل الاقتصاد المصرى، الذى سوف يتعرض لهزات مستمرة نتيجة للتوتر فى العلاقة بين العمال والرأسماليين خاصة إذا مارس الرأسماليون السلطات الجديدة المخولة لهم فى فصل العمال أو تغيير وظائفهم .

واستطرد رئيس حزب التجمع قائلا: إلا أن صدور القانون لا يعنى نهاية المطاف ، فمتطلبات النجاح فى معركة استعادة عمال مصر لحقوقهم تتطلب : دعم استقلالية النقابات العمالية ، والعمل على إيجاد مزيد من التنسيق بين الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية التى تتبنى هذه الحقوق ، وكذلك الوصول إلى أوسع قطاع ممكن من العمال لتعبئتهم فى معركة استعادة حقوقهم المشروعة ، والتركيز على وصول التنظيم النقابى إلى القطاعات العمالية فى المدن الجديدة ، ولدى القطاع الخاص باعتبار أن هؤلاء العمال هم القطاع الذى ينمو حاليا أكثر من غيره ، والذى يشكل الجزء الأكبر من عمال مصر فى السنوات القادمة .

حركات عمالية ضاغطة

ودعا ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى جماهير العمال إلى استخدام كل أساليب الضغط المتاحة على الحكومة لوقف كارثة قانون العمل الجديد وفى مقدمتها طرق أبواب مجلس الشعب لحث المجلس على تعديل مواد القانون المنحاز لرجال الأعمال دون غيرهم.

وأكد سيادته على التناقض فى مواد مشروع القانون الذى لا يمكن وقفه إلا بحركات عمالية ضاغطة فى شكل مسيرات سلمية معلنة احتجاجها ليصل صداها إلى مجلس الشعب ، وهو يناقش مواد القانون وأنه لابد للعمال أن ينهضوا بأنفسهم فى مواجهة طوفان سلب حقوقهم ومكتسباتهم

وأنه من الضرورى تشكيل جماعات ضغط تجوب ربوع مصر لحث العمال على توحيد جهودهم وأن يضغطوا على نواب الشعب فى دوائرهم ويسألوهم ماذا قدمتم ؟ هل وقفتم ضد مشروع القانون ؟

فالعمال قادرون على الحصول على حقوقهم فى الحياة الكريمة ، وقادرون على المقاومة من خلال الندوات والمؤتمرات الجماهيرية والمسيرات السلمية .

وأشار داود إلى مقال نشر مؤخرا فى مجلة " المصور " للكاتب مكرم محمد أحمد خاطب فيه النظام أنه آن الأوان لأن يعيد النظر فى الخصخصة وبيع القطاع العام رغم أنه يعد واحدا من أبرز عناصر الإعلام الحكومى الحالى.

وأضاف أن مجابهة مشروع القانون لا تأتى فى سياق الدفاع عن العمال فقط ، ولكن تأتى فى سياق الدفاع عن حق أبناء هذا الوطن فى الحياة بشرف وكرامة .

منظومة الرأسمالية

وأكد أبو العز الحريرى نائب التجمع بمجلس الشعب أن مشروع قانون العمل الموحد ، يأتى امتدادا لقوانين أخرى كثيرة ، أحدثت ردة على المكتسبات التى تحققت لأبناء مصر ، فهو امتداد لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، والذى جرد الفلاحين من أراضيهم ، وهو أيضا امتداد لقانون الطوارئ ، المفروض علينا منذ سنوات والذى يصادر حريتنا ، وهو كذلك امتداد لقوانين أخرى سمحت لصوص البنوك بنهب ثروات هذا الوطن ، وجعلتهم يحصلون على قروض قدرها ٢٥٠ مليار جنيه ، ثم يمتنع جزء كبير منهم عن السداد ، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والجمركية التى حصل عليها بعض رجال الأعمال ، وتقدر بحوالى ١٥٠ مليار جنيه .

فمشروع القانون هو جزء من منظومة اجتماعية سيطرت فيها الرأسمالية الطفيلية على مقدرات الوطن .

ودعا فى ختام كلمته إلى ضرورة التكتل ليس ضد هذا القانون فقط ، وإنما ضد كل قوانين الردة التى تضر الوطن وأمنه واستقراره عن طريق تكوين تحالف واسع يضم شرائح واسعة من العمال والمهنيين والفلاحين وكل الوطنيين .

مؤامرة من رجال الأعمال

وقال عبد العظيم المغربى ، نائب الحزب الناصرى فى مجلس الشعب ، إن الشارع العمالى فى حالة غضب واحتقان بسبب مشروع هذا القانون ، ووصفه بأنه مؤامرة يديرها من يطلق عليهم رجال الأعمال ، على حساب من بنوا مصر ، وأكد أن عمال مصر ، أصبحوا بسبب هذا القانون مهددين بالعبودية ، فقد وعدتنا الحكومة بالانفتاح والرخاء ، ولم يأت الرخاء ، بل تزايد الفقر والبؤس فى الطبقات الكادحة بينما أفرزت هذه المرحلة مجموعة من رجال الأعمال يتلاعبون بالمليارات التى حصلوا عليها من البنوك .

وأضاف أن الهدف من مشروع القانون الحالى هو سلب العمال كل الضمانات والحقوق التى أقرتها قوانين العمل السابقة ، وشدد على أن عمال مصر ، حاليا فى معركة ، وعليهم أن يواصلوا نضالهم من أجل إنشاء تنظيم نقابى مستقل ، وإقرار حقهم فى تفاوض جماعى حقيقى ، وكذلك حقهم فى ممارسة الأحزاب بدون قيود .

ردة تشريعية

ووصف عبد الرشيد هلال، عضو اللجنة النقابية بشركة الحديد والصلب ، مشروع القانون كما قدمته الحكومة بأنه ردة تشريعية فى علاقات العمل لأنه يسلب العمال حقوقهم التى اكتسبوها منذ سنوات بعيدة ، وتتخلى فيه الدولة عن الطرف الأضعف فى علاقة العمل وهم العمال تحت مسمى المساواة بين طرفى الإنتاج .

ولفت سيد شعبان عضو مجلس النقابة العامة للمحامين ، النظر إلى أن مشروع قانون العمل الموحد ، وهو واحد من القوانين التى قامت الحكومة باستيرادها من الخارج وترجمتها رغم أن مواد هذا القانون بعيدة كل البعد عن الواقع المصرى .. وقال إن القانون مثل غيره من القوانين المترجمة قانون التجارة ، وقانون الملكية الفكرية وغيرهما " فهو لا يعبر عن طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وإنما جاء استجابة لرغبة المؤسسات الدولية .

ومشروع قانون العمل إذا تم إقراره بشكله الحالى سوف يشغل العمال عن الإنتاج ويجعلهم فى حالة دفاع دائم عن قوت يومهم ومصيرهم ، مما يهدد فى النهاية السلام الاجتماعى فى البلاد .

مخالفة الدستور

واستعرض كمال عباس ، مدير دار الخدمات النقابية ، عددا من الأمثلة لما يتعرض له عمال القطاع الخاص فى جميع مواقع العمل ، من ظلم واضطهاد وإهدار لحقوقهم ، بتخفيض أجورهم وإجبارهم على توقيع الاستقالة أو التهرب من التأمين عليهم ، أو تغيير طبيعة عملهم ، أو الاستغناء عنهم ، وقال إن المشروع جاء ليقنن الأوضاع السلبية التى تشهدها جميع مواقع العمل فى مصر حاليا .

وقال إنه من الضرورى العمل على إيجاد تنظيم نقابى مستقل يدافع عن حقوق العمال ، وليس عن مصالح السلطة .

وعن عمال القطاع الخاص بالمحلة الكبرى ، تحدث محمد شوقى العامل بشركة السامولى معلنا رفض عمال المحلة لمشروع القانون لأنه عودة لعهد السخرة والعبودية .

وقال إبراهيم السيد حسن أمين العمال بحزب العمل إن مشروع القانون يأتى مخالفا للدستور المصرى وللاتفاقيات والمواثيق الدولية ، ليعيد العمال إلى عهد السخرة والمذلة ، لأنه يطلق يد صاحب العمل ، ويعطيه كامل الحرية فى فصل العمال وتشريدهم وتجريدهم من أية ضمانات ضد الفصل ، كما يخفض الأجور وينتقص من الإجازات السنوية ، ويسلب من العمال حقهم فى الإضراب .

وثيقة الرفض

ومن جهة أخرى فقد قامت مجموعة من القوى السياسية والحزبية بمظاهرة سلمية أمام مجلس الشعب لعرض وثيقتهم التى ضمنتها

الاعتراضات على بعض مواد مشروع قانون العمل .

وتضمنت هذه الوثيقة ما يأتى :

١- تعديل مواد الباب السابع الخاص بانقضاء علاقة العمل ... وذلك بإلغاء كافة النصوص التى تجيز لصاحب العمل تشغيل العامل بعقود عمل محددة المدة يمكن تجديدها لأكثر من مرة - وعلى الأخص - المواد من ١٠٤ إلى ١٠٩ والالتزام بالضمانة التى يكفلها قانون العمل الحالى فى مادته الثانية والسبعين فيما تنص عليه من أنه إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان فى تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد مجددا لمدة غير محددة أيضا ، ولو حصل بتعاقد جديد يشمل شروطا جديدة على أن يضاف إليها كذلك " ولو فصل بين التعاقد الجديد وسابقه فاصل زمنى " .

٢- التمسك بالتعديل الذى تم إقراره للمادة ١١٠ من المشروع المقدم ، وإلغاء كل نص فيه يجيز لصاحب العمل إنهاء العقد استنادا إلى ما يطلق عليه " مبرر مشروع وكاف" حيث ينبغى اعتبار كل إنهاء للعقد رغم إرادة العامل فصلا من العمل ، وهو الفصل الذى يعد تعسفيا إذا لم يكن لأحد الأسباب التى يحددها القانون على سبيل الحصر .

٣- توفير الحماية القانونية الكافية للعمال من الفصل التعسفى والتمسك بالتعديل الذى تم إدخاله على نص المادة ٦٩ من المشروع المقدم عائدا بها إلى جادة الصواب .. مع تطوير هذا التعديل خطوة أخرى إلى الأمام وذلك بالنص على أنه ، "لا يجوز فصل العامل فى غير حالات الخطأ الجسيم وهى الحالات الآتية " .. وتم تعداد الحالات على سبيل الحصر ، ودون المغالاة والتوسع فى الأسباب التى يكفى منها ما أورده قانون العمل الحالى .. مع التشديد على إلغاء الحالة الواردة فى البند (٩) من المادة ، حيث لا ينبغى على أية حال- أن تكون ممارسة الإضراب سببا من أسباب الفصل

٤- رغم ما تم إحرازه من تقدم فى نص المادة ٧١ من المشروع المقدم وذلك بتعديل مسمى وصلاحيات اللجنة الخماسية ذات الاختصاص القضائى إلا أنها لم تزل محملة بشبهة عدم الدستورية ، قاصرة على كفالة الحماية القانونية للعمال من مخاطر ومضار الفصل التعسفى .. ولذلك نطالب بتغيير المادة كليا ، والإبقاء على اللجنة الثلاثية الحالية على أن يكون قرارها إلزاميا - حيث تفرض على صاحب العمل عقوبات مشددة حال مخالفتها - مع الاحتفاظ بحق العامل فى اللجوء إلى محكمة العمال الجزئية (فى الشق المستعجل) وإلى جميع درجات التقاضى الأخرى .

٥- إعطاء المجلس القومى للأجور الذى يتم تشكيله وفقا للمادة الرابعة والثلاثين من مشروع القانون صلاحيات تحديد الحد الأدنى للأجور والعلاوة الدورية السنوية ، على أن يتم إعادة النظر فيها سنويا تبعا للتغير فى معدلات التضخم وأسعار السلع .. وأن يستتبع تحريك الحد الأدنى للأجور تحريك سلم الأجور بنفس المعدل .. وفى هذا الصدد يتعين التمسك بالتعديل الذى تم إدخاله على نص هذه المادة باعتباره حدا أدنى - على الأخص - فيما يتعلق بالعلاوة الدورية السنوية التى يقوم المجلس بتحديدها بما لايقل عن ٧٪ من الأجر التأمينى ، وإن كانت هذه النسبة أيضا جديرة بالزيادة إلى ١٠٪ كما يطالب الكثيرون .

٦- توفير الحماية القانونية للحد الأدنى من شروط عمل عادلة ، وذلك بالتمسك بالتعديل الوارد على المادتين ٤٣ ، ٤٤ من المشروع بالنص على عدم اقتطاع صاحب العمل من أجر العامل مبلغ ٥٠٪ وفاء لما يكون قد أقرضه ، وعدم الاستقطاع من هذا الأجر لأداء دين أكثر من ٢٥ ٪ (فيما عدا دين النفقة) ، والتعديل الوارد على نص المادة ٦١ بحيث يحظر على صاحب العمل توقيع جزاء الخصم الذى يزيد مقداره عن أجر خمسة أيام ، وكذلك تعديل المادة ٨٠ من المشروع بحيث يكون الحد الأقصى لساعات العمل ٤٢ ساعة أسبوعيا للعمال فى جميع المنشآت حيث غنى عن الذكر أن ساعات العمل الأسبوعية قد تقلصت إلى أقل من ٤٠ ساعة فى معظم بلدان العالم الآن - وتعديل نصوص المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٤ المتعلقة بالإجازات للإبقاء على الميزات التى كان العمال يتمتعون بها فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ومساواة كافة العمال بعمال المنشآت الصناعية فى شأن الإجازة المرضية .. فضلا عن تعديل المادة ٩١ بما يعطى المرأة الحق فى إجازة الوضع دون اشتراط مدة عمل سابقة ودون أقصى حد لعدد مرات الحمل والوضع وكذلك تعديل نصوص الفصل الثالث من الباب السادس على النحو الذى يحظر تشغيل الأطفال أقل من خمسة عشر عاما على كافة الأوجه ، ويكفل مزيدا من الحماية لهم مع ضمان عدم الالتفاف على هذا الحظر تحت دعوى التدريب أو التدرج وإتاحة فرص العمل لذوى الحاجات الخاصة بتطبيق النسبة المنصوص عليها لهم فى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ .

٧- إلغاء النصوص التى تجعل من المبررات الاقتصادية سببا للإطاحة بمعايير العمل الأساسية ، وذلك فيما تنص عليه المادتان ١٠٩ ، ٢٠١ ، من إعطاء صاحب العمل الحق فى إنهاء عقد العمل ولو كان غير محدد المدة ، وتكليف العامل بعمل غير المتفق عليه ولو كان يختلف اختلافا جوهريا عن عمله الأصلى ، وكذلك انقاص أجره .

٨- إطلاق حق الإضراب من القيود المفروضة عليه والتى تحول عمليا دون ممارسته والالتزام فى نصوص المواد من ١٩٢ إلى١٩٤ بالمعايير الدولية المتفق عليها فى تنظيم الحق بما لا يؤدى إلى الحيلولة دونه ، وبما يتفق مع قواعد الممارسة الديمقراطية فى بلد ديمقراطى .. والنص فى جميع المواد ذات الشأن على حق عمال المنشأة فى اختيار ممثليهم للتفاوض عنهم مالم توجد بمنشآتهم لجنة نقابية

لجنة بحث الخلافات

واستجابة لهذه المطالب التى قام وفد من المعارضة بتسليمها للدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الذى أعلن أنه بصدد تشكيل لجنة تضم أعضاء من مجلس الشعب المعارضين لقانون العمل الموحد والسادة أحمد العماوى وزير القوى العاملة والسيد راشد رئيس اتحاد العمال لحسم الخلاف حول مواد المشروع المختلف عليها ، وأوضح سرور أن اللجنة المزمع أنشاؤها ستقوم بتصفية نقاط الخلاف والمواد المتعارضة مع التزامات مصر الدولية قبل عرضها على المجلس ، لمناقشتها بموضوعية ..

وأكد الدكتور أحمد فتحى سرور أن المجلس لن يوافق على أى قانون يخالف أحكام الدستور أو اتفاقيات العمل العربية أو الدولية التى أقرها المجلس مؤكدا ضرورة التوازن بين كل الفئات الاجتماعية فى المجتمع .

ووعد الدكتور سرور بمناقشة ودراسة هذه المذكرة مؤكدا أن المجلس لن يتسرع فى إصدار القانون أو يتعجل فى مناقشة مواده وهو حريص على توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار وتطوير علاقات العمل وزيادة الإنتاج ، خاصة أن مصر تحكمها ظروف اقتصادية واجتماعية معينة ولا يجوز نقل تجارب الآخرين التى لا تتفق وواقع مصر ، وكان وفد اللجنة التى تضم ممثلى الأحزاب السياسية السابق ذكرها بجانب ممثلى مراكز حقوق الإنسان قد اجتمع مع رئيس مجلس الشعب عقب المظاهرة التى نظمتها اللجنة المنبثقة عن المؤتمر أمام المجلس ، ووصف أعضاء اللجنة المشروع بأنه تراجع خطير عن الحقوق العمالية التى وردت فى القوانين السابقة ومنها قانون عقد العمل الفردى والقانون المدنى الذى وضعته الحكومة فى الأربعينيات ، وأن المشروع جعل عقد العمل المؤقت هو الأساس ، وكشف ممثلو اللجنة أن المشروع عمد إلى تقصير مدة سقوط حقوق العمال عقب انتهاء عقد العمل من سنة إلى شهر واحد ، أكد أيضا أنهم ضد عقد العمل المؤقت لأن هذا العقد يخالف الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمتى العمل الدولية والعربية والتى وقعت عليها مصر .

وإذا كانت هذه هى وجهة نظر المعارضة التى اعترضت على عدد من مواد مشروع قانون العمل ، فإنه من الطبيعى أن نعرض الرأى على طرفين أساسيين فى هذا الحوار الحر ، حتى تتضح أبعاد الصورة للجميع وحتى يتاح لجميع الآراء التعبير عن رأيها فى مشروع قانون حيوى لمشروع قانون العمل .. ولنبدأ برأى عمال مصر الذين يمثلهم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فيما أثير من آراء معارضة للمشروع أو لبعض مواده أو بنوده



رئيس مجلس الشعب يستقبل وفد الاتحاد العام للعمال

■ الدكتور سرور : قانون العمل الموحد لابد أن يحقق التوازن بين الطرفين
■ السيد راشد : مشروع القانون تم إعداده ومناقشته على مدى أحد عشر عاما

كتب - محمد محمد على :

استقبل الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فى اليوم التالى لاستقباله ممثلى المعارضة .. وفد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر برئاسة النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام ، ضم الوفد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات العامة ، حيث عرض رئيس الاتحاد البنود الأساسية لمشروع قانون العمل الذى حرر ليحقق التوازن بين مصالح العمال وأصحاب الأعمال ، وأنه أى المشروع جاء نتيجة دراسات ومناقشات عميقة استوفت ما يقرب من ١١ عاما وقال رئيس الاتحاد إن المعترضين هم قلة من أصحاب الأعمال أعطوا لأنفسهم حق التحدث باسم عمال مصر وكذلك عدد من كوادر الأحزاب دأبت على مهاجمة مشروع القانون باعتبار أنها اعتراضات تشكل مزايدة مغرضة أكثر منها اعتراضات موضوعية.

وقال النقابى عبد المنعم العزالى نائب رئيس الاتحاد إن مشروع القانون تم عرضه على جميع الأحزاب وجرت مناقشته على نطاق واسع وعلى كل المستويات التى يعنيها القانون ، وأن المشروع مر على مجلس الشورى .

كما تحدث النقابى حسين مجاور أمين صندوق الاتحاد وزعيم الأغلبية فى مجلس الشعب فى نفس هذا المجال مؤكدا حرص الحركة النقابية على صيانة حقوق العمال وعدم المساس بها .

وقد وعد الدكتور رئيس مجلس الشعب بأن القانون سيصدر بما يحقق الصالح العام والذى تمثل فى تحقيق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال

وفى نهاية اللقاء قدم وفد الاتحاد العام للعمال مذكرة إلى رئيس مجلس الشعب موقعة من رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر السيد راشد جاء فيها ما يلى :

رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورؤساء النقابات العامة العمالية وأعضاء مجالس إدارتها ولجانها النقابية وهم المنتخبون من القواعد العمالية بكافة مواقع العمل والإنتاج وذلك تحت إشراف رجال القضاء المصرى الشامخ فى انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تعبر عن عراقة وأصالة التنظيم النقابى المصرى والذى أناط به الدستور والقانون حق تمثيل عمال مصر أمام كافة الجهات والدفاع عن حقوقهم المشروعة ورعاية مصالحهم فضلا عن حقهم فى إبداء الرأى فى كافة التشريعات التى تمس حقوق العمل والعمال.

وحيث إن مشروع قانون العمل قد تم إعداده ومناقشته على مدى أكثر من أحد عشر عاما مضت بالمشاركة مع أصحاب الأعمال والحكومة فضلا

عن مشاركة العديد من السادة الأساتذة بكليات الحقوق بالجامعات المصرية وكذلك طرحه للمناقشة من خلال إرسال نسخ من مشروع القانون إلى مختلف الأحزاب السياسية لإبداء وجهات النظر فيما تضمنه من أحكام مستحدثة بالإضافة إلى عقد العديد من الندوات للقواعد العمالية حتى تتاح لهم الفرصة كاملة لبحث ودراسة هذا المشروع بالإضافة إلى ما تم نشره من موضوعات ومقالات على صفحات عدد كبير من الصحف .

ولما كان مشروع القانون قد تمت مناقشته مع خبراء منظمة العمل الدولية الأمر الذى لا يدع مجالا للشك فى أن هذا المشروع قد جاء متفقا مع معايير العمل الدولية التى صدقت عليها مصر وبما يحفظ التوازن بين طرفى الإنتاج .

كما أن مشروع القانون قد تم تناوله بالبحث والدراسة المستفيضة بمجلس الدولة ووزارة العدل ثم تم عرضه على مجلس الشورى الذى قام أعضاؤه من الخبراء المتخصصين بإدخال العديد من التعديلات الموضوعية والتى تؤدى إلى تحقيق مزيد من التوازن فى الحقوق والالتزامات بين العمال وأصحاب الأعمال .

إلا أنه تلاحظ فى الآونة الأخيرة أن نفرا قليلا من أصحاب الدكاكين التى تزعم لنفسها حق التحدث باسم عمال مصر وكذلك عددا من كوادر الأحزاب قد دأبت على مهاجمة مشروع القانون دون الارتكاز على ثوابت معينة أو واضحة باعتبار أنها اعتراضات تشكل مزايدة مغرضة أكثر منها اعتراضات موضوعية .

ويعلم الجميع أن اتحاد عمال مصر ونقاباته العمالية حريصة كل الحرص على حقوق عمالها وعدم المزايدة حرصا على السلام والأمن والاستقرار الاجتماعى فضلا عن اهتمامها البالغ بالعمل على توفير المناخ الملائم للاستثمار فى مصر لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المتلاحقة التى تشهدها البلاد والعالم من حولنا وخصوصا ونحن مقبلون على مرحلة تطبيق اتفاقية الجات

ونحن على يقين تام وثقة كاملة فى ممثلى الشعب وعلى رأسهم علم من أعلام القانون - الذى نفخر بمواقفه المنحازة لحق جماهير عمال مصر- من أنهم حريصون أثناء مناقشاتهم لمشروع القانون على عدم المساس بحقوق عمال مصر المكتسبة وذلك حفاظا على البعد الاجتماعى والاستقرار

مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

ومن ناحية أخرى أكد النقابى السيد راشد فى اجتماع عقده مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى العشرين من الشهر المنصرم رفض العمال لمحاولات التدخل فى شئون العمل النقابى من أصحاب الاتجاهات الفكرية الأخرى ، وأجمع الأعضاء على رفضهم للتعددية النقابية مؤكدين أن الحملة الشعواء التى يشنها البعض تهدف النيل بمصالح العمال والوطن معا ، وأن القيادات النقابية دائما على مستوى المسئولية الوطنية وأنهم حريصون على مصالح العمال لأن التنظيم النقابى المصرى تنظيم نقابى يعتز بالقيم الأخلاقية الأصيلة .

وأعلنت القيادات العمالية فى الاجتماع تمسكهم بما وافق عليه وأقره مجلس الشورى من تعديلات فى مشروع قانون العمل ، وطالب السيد راشد بضرورة إيجاد وحدة فكر لممثلى العمال داخل مجلس الشعب ، وأن تستمر لجنة المتابعة باتحاد العمال فى مواصلة أعمالها لمتابعة ما تسفر عنه مناقشة أعضاء المجلس لمشروع القانون ، كما وافقت القيادات العمالية خلال الاجتماع على إنشاء مقرات جديدة للتنظيم النقابى داخل المدن الصناعية الجديدة وأن تشرف إحدى القيادات النقابية على سير العمل النقابى بها ، وقرر رئيس الاتحاد العام اختيار النقابى عبد المنعم العزالى نائب رئيس الاتحاد العام للإشراف على العمل النقابى فى مدينة العاشر من رمضان التى يو جد بها مقار نقابية عديدة .

كما وافق المجلس على تخصيص مبلغ ٣٠ ألف جنيه لتأثيث المقر الجديد للاتحاد المحلى لعمال الجيزة والبدء فى إنشاء مقر الاتحاد المحلى لعمال البحيرة وتقديم مساعدة مالية لفرع اتحاد عمال فلسطين بمصر والمشاركة فى المؤتمر العمالى الدولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والذى ينظمه الاتحاد الدولى للعمال العرب والمشاركة فى اجتماعات المجلس المركزى للاتحاد الدولى ومؤتمر العمل العربى نهاية فبراير القادم بتونس.

ومن ناحية أخرى أكد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى لقائه بالمشاركين فى ندوة دور القيادات النقابية فى تحسين الجودة التى عقدت بالجامعة العمالية على وحدة التنظيم النقابى و حرصه على المزايا التى تضمنها مشروع قانون العمل وطالب بتنظيم الدورات التثقيفية للكوادر العمالية لتنمية مهاراتهم لمواجهة متغيرات المرحلة المقبلة والاستعداد لبدء تطبيق قانون العمل بعد إقراره من مجلس الشعب.

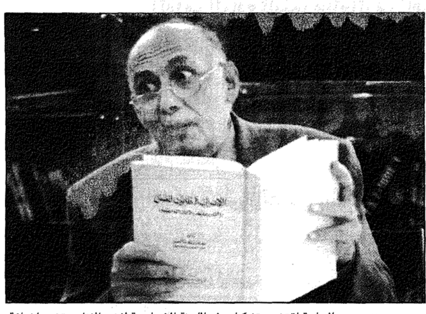
وجدد راشد تأكيده على استقلالية التنظيم النقابى ورفضه للتعددية النقابية التى تضعف الحركة العمالية المصرية مشددا على استقلالية التنظيم النقابى عن الأحزاب ومشددا على أهمية تحقيق مفهوم الجودة الشاملة بالنسبة للمنتج المصرى لفتح أسواق عالمية أمامه توفر المزيد من فرص العمل.

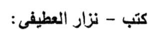


وفد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أثناء لقائهم بالدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب

العماوى يؤكد:

قانون العمل يحقق مكاسب جديدة للعمال وينظم حق الإضراب





كتب - نزار العطيفى:

أكد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن مشروع قانون العمل من المنتظر أن يصدر خلال الدورة البرلمانية الحالية كقانون عصرى يتفق والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ويحقق مكاسب جديدة للعمال ولا ينتقص من أية مزايا لهم بل يزيد عليها كما يعزز من دور الوزارة لحفظ التوازن بين طرفى العمل من ممثلى أصحاب الأعمال والعمال مشددا على عدم التسرع فى الحكم على القانون قبل إصداره.

ونفى الوزير فى لقائه مع المشاركين فى ندوة **دور القيادات النقابية فى تحسين الجودة** بالجامعة العمالية ما يدعيه البعض من أن بالقانون مواد ضد العمال مؤكدا على المشاركة الفعلية للتنظيم النقابى وممثله الشرعى اتحاد عمال مصر فى صياغة كل مايتعلق بتشريعات العمل والعمال ومن خلال ممثلى العمال بمجالس الإدارات فى إطار تعاونى لاتشهده أى دولة مثل مصر.

وكشف الوزير النقاب عن أن الهدف من هذه الدعاوى ضد قانون العمل هو السعى لتعديل قانون النقابات العمالية الحالى ليتضمن التعددية النقابية ومشاركة الأحزاب فى العمل النقابى مؤكدا على وحدة التنظيم النقابى بعيدا عن الحزبية وتركيزه على تحقيق مصالح العمال .

أضاف الوزير العماوى أن مشروع قانون العمل فى مجلس الشعب حاليا وقد ناقشه على مدى أكثر من أحد عشر عاما ممثلون عن كل أطراف العمل وممثلون عن الأحزاب وخبراء منظمة العمل الدولية ليلبى احتياجات كل هذه الأطراف فى إطار متوازن .

موضحا أن القانون استحدث ١٠٠ مادة جديدة عن قانون العمل الحالى ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تتفق والمتغيرات الجديدة وتختص بالتدريب والتفاوض الجماعى والوساطة والتوفيق والتحكيم والإضراب ونظم للسلامة والصحة المهنية وهى آليات جديدة ومستحدثة وإقرار العلاوة الدورية كحق للعمال.

وشدد الوزير العماوى على أن حق الاضراب السلمى الذى منحه القانون للعمال وأقره لأول مرة فى مصر جعله للمنظمات النقابية دفاعا عن مصالحها المهنية والاقتصادية والاجتماعية وللنقابة العامة المعنية حق إعلانه وتنظيمه ليس كهدف لمجرد الإضراب ولكن كأسلوب سلمى لتسوية النزاع وبعد استنفاد مراحل سابقة عليه من وساطة وتفاوض وتحكيم والذى سيكون حكمها نهائيا بمثابة محكمة استئناف ونفى أن تكون الإجراءات التى وضعها القانون لتنظيم هذا الحق قيودا على ممارسته موضحا أن حظر الإضراب بالمنشآت الاستراتيجية جاء حماية للمجتمع وللصالح العام وحتى لايساء استخدام هذا الحق خاصة ونحن مقبلون على مرحلة جديدة لتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات جديدة توفر فرص العمل.

وحول مايثار عن اللجنة الخماسية التى استحدثها مشروع القانون الجديد بدلا من اللجنة الثلاثية فى القانون الحالي، أكد الوزير العماوى أن الحاجة اقتضت تشكيل هذه اللجنة الخماسية لفض النزاع وتضم إضافة إلى ممثلى الأطراف الثلاثة اثنين من القضاة تكون لأحدهما رئاسة اللجنة للبت فى النزاعات الفردية وللحفاظ على حقوق العمال وعدم فصلهم بعد أن تبين أن قرار الفصل يكون لحد بعيد لممثل مديرية القوى العاملة والذى قد يتعرض للضغوط .

وأوضح العماوى أنه تم البت بالفصل فى أكثر من ٤٠٠٠ حالة نزاع تم تحويلها إلى اللجان الثلاثية خلال العام الماضى من ضمن ٥٣٢٠ حالة تلقتها اللجان مما حدا بالمشرع ضم قاضيين للجنة لتكون خماسية لضمان حقوق العامل وقرارها ملزم للطرفين ويصدر سريعا خلال ٩٠ يوما.. ويكون قرارها نهائيا ومن أول جلسة وبأغلبية الآراء وبمثابة حكم صادر عن المحكمة الابتدائية وفى حالة فصل العامل يصرف له تعويض مناسب يمثل أجر شهر أو شهرين عن كل سنة خدمة كحد أدنى.

وأكد وزير القوى العاملة أن مشروع القانون أعطى للعامل حقه فى علاوة دورية سنوية لاتقل عن ٧٪ من الأجر الأساسى وهو مالم يتحقق للعمال فى القوانين السابقة واعتبر ذلك حدا أدنى يمكن التفاوض على أكثر منه بدلا من العلاوات الزهيدة التى تضمها القوانين الأخرى.

وأشار الوزير إلى أن مشروع القانون أعطى للعامل الحق فى العدول عن الاستقالة خلال اسبوع من تقديمها بما يسمح بعودته للعمل بعد خطاب مسجل لصاحب العمل حفاظا على حقوقه وقال إن توقف المنشأة جزئيا أو كليا لأسباب يقبلها القانون يجيز تخفيض عدد العاملين أو تغير نشاطهم بدلا من توقفهم عن العمل.

وأشاد الوزير بانتخابات التنظيمات النقابية والتى تعتبر من أكثر الانتخابات ديمقراطية ومشاركة ، وتحدى أن تكون هناك حيدة كاملة فى أية انتخابات مثلما حدث فى انتخابات ممثلى العمال.

وقال الوزير: إن قوة العمل فى مصر تبلغ نحو ٢٠ مليون عامل وأن السبب الرئيسى للبطالة هو زيادة عدد العمال فى الوحدة الإنتاجية وأن توفير المزيد من فرص العمل يتطلب تشجيع إقامة مشروعات استثمارية تستوعب راغبى العمل بدلا من زيادة كثافة العاملين داخل القطاعات ، مطالبا بتحسين الجودة للمنتج المصرى مضيفا أن كل عامل يحصل على حقوقه المالية كاملة حيث وصلت أرباح العاملين إلى ١٢ شهرا بعد أن كانت ٥٠ جنيها .. **أما عن صندوق الطوارئ فقد قال سيادته:** تم حتى الآن صرف إعانات مالية لعمال ٤ شركات بعيداً عن إعانة البطالة ، التى تصرفها وزارة التأمينات الاجتماعية ، والصندوق يواصل مباشرة نشاطه .

و"العمل" تعد بحوار شامل وصريح فى العدد القادم بإذن الله مع السيد وزير القوى العاملة والهجرة يتناول كافة القضايا التى تهم العمل والعمال ، ونرجو أن يكون مجلس الشعب قد انتهى من مناقشة مشروع قانون العمل.

المؤتمر الرابع للتنمية العالمية يناقش فى القاهرة

قضايا العولمة والعدالة

رئيس الوزراء يعلن أمام المؤتمر:

• حرص الحكومة على إزالة جميع المعوقات أمام جذب الاستثمارات وتنمية الصادرات

• خطة موسعة لتوفير تعليم متميز لنحو مليون طالب

المدير العام للصندوق العربى يعلن:

• الدول العربية لازالت فى خطر محدق من جراء تعرضها للتهميش فى المناخ العالمى الجديد

جمال مبارك يقول أمام المؤتمر:

• مصر كجزء من منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى تعانى من التحديات وبرامجها الاقتصادية لا تتطابق مع برامج دول المنطقة الأخرى

كتب - عبدالوهاب محجوب:

فى أكبر تجمع عالمى لخبراء التنمية والاقتصاد فى مصر عقد المؤتمر الرابع للتنمية العالمية اجتماعاته بالقاهرة فى منتصف شهر يناير المنصرم برئاسة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة وشارك فيه أكثر من ٥٠٠مشارك فى مقدمتهم رئيس المكسيك السابق ورئيس تنزانيا ، وعدد كبير من الوزراء والباحثين وقد ناقش المؤتمر قضايا العولة والعدالة والتنمية، كما حضر المؤتمر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

رئيس الوزراء يؤكد قبول التحدى

وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أكد الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء أن مصر قررت قبول تحدى العولة وأنها سوف تندمج فى الاقتصاد العالمى وهو تحد عظيم وقال إنه لابد من اكتساب مزايا العولة والاستفادة منها وأن مصر نظرا لموقعها كنقطة اتصال بالعالم وما تتمتع به من تسهيلات وموانى ومطارات ،فإن القوى العاملة المدربة تستطيع الدخول فى المنافسة .

المشكلة السكانية

وحدد الدكتور عاطف عبيد التحديات التى تواجه مصر فقال إنها تتمثل فى النمو والزيادة السكانية سنويا وتحدى الاندماج مع الاقتصاد العالمى والتنافسية مع الأسواق العالمية وتحديث الصناعة المصرية ، وأكد على أهمية خلق سوق أوسع للمنتجات المصرية فى الأسواق العالمية فى ظل المنافسة الشرسة وكيفية خلق فرص عمل تصل إلى حوالى ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا.

وأكد رئيس الحكومة أن السوق المحلية ضيقة لاستيعاب مثل هذا التحدى ولذلك فإننا يجب أن ننظر إلى الأسواق الخارجية مع أهمية تنمية وتحسين المنتجات المصرية حتى يمكن منافسة المنتجات الأجنبية وترشيد الإنفاق المحلى وتدعيم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والمرافق العامة

وأوضح أن الحكومة تسعى إلى إزالة جميع المعوقات أمام جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف توسيع السوق وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تقديم الدعم المالى لها وزيادة التصدير .

وقال رئيس الوزراء إن إجمالى الناتج المحلى يبلغ نحو ٩٠ مليار دولار وأن متوسط دخل الفرد السنوى يبلغ نحو ١٥٠٠ دولار وأكد على أهمية العمل على رفع مستويات دخل المواطن خلال المرحلة المقبلة كمطلب اقتصادى وسياسى.

٤ مليارات دولار تحويلات المصريين

وأشار إلى وجود نحو مليونى مصرى يعملون بالخارج وتبلغ قيمة تحويلاتهم نحو ٤ مليارات دولار سنويا بما يمثل ٢٠٪ من الإيرادات بالعملة الأجنبية مؤكدا ضرورة التوسع فى هذا الإتجاه

تحرير المنتجات المصرية

وقال إن الحكومة تسعى للسيطرة على عجز الموازنة الذى يبلغ حاليا نحو ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى واستقراره عند المعدل نفسه خلال العام الحالى وتخفيضه إلى نحو ٢.٥ ٪ فقط.

وأعلن رئيس الوزراء أن المنتجات المصرية ستتمتع بتحرير كامل فى السوق الأوروبية فور تنفيذ اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى .

نمو الاقتصاد المصرى

وقال إن هناك فرصا كبيرة للنمو فى الاقتصاد المصرى خاصة فى قطاعات الصناعة والسياحة وتكنولوچيا المعلومات والموانى والمطارات كما أن مصر سوف تصبح المصدر السادس للغاز الطبيعى فى العالم خلال بضع سنوات وذكر أن حجم الديون الخارجية لمصر يبلغ ٢٨.٣ مليار دولار وأن خدمة الدين تبلغ نحو ١١٪ من العائد بالعملة الأجنبية .

خطة موسعة لتطوير التعليم

كما أعلن عبيد أن هناك خطة موسعة لتطوير التعليم تتضمن وجود نظامين أحدهما جديد وأكثر جودة ويمنح تعليما متميزا لنحو مليون طالب بالإضافة إلى النظام التقليدي.

نجاح الخصخصة في مصر

وأشار إلى أن برنامج الحكومة المصرية فى الخصخصة كان أبطأ من المتوقع ولكنه من أنجح برامج الخصخصة فى العالم وأن التباطؤ الذى حدث فى الفترة الأخيرة يرجع لأوضاع السوق خاصة أن الحكومة بدأت ببيع أفضل الشركات العامة وما تبقى فى حوزتها من الشركات الخاسرة ومن الصعب إقناع المستثمرين بشرائها كما يصعب على الحكومة من الناحية السياسية البيع بخسارة أو دفع أموال لبيع هذه الشركات .

لا مشكلة في عمالة الأطفال

وردا على سؤال حول عمالة الأطفال قال إنه لا يجد مشكلة فى عمالة الأطفال لأنها تمثل إعدادا لهم للمستقبل ولكن بشرط أن لا يكون هناك استغلال للأطفال ، وأن ذلك يتوقف على طبيعة وساعات العمل بحيث لا يؤثر العمل على تعليم الأطفال أو التمتع بالترفيه المناسب لهم.

العولمة أصبحت واقعا

وتحدثت أمام المؤتمر الدكتورة هبة حندوسة المدير التنفيذى لمنتدى البحوث الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وتركيا وإيران فقالت إن العولمة أصبحت واقعا وحقيقة من حقائق القرن الحادى والعشرين والمناقشات حولها اليوم ليس بشأن قبولها أو رفضها وإنما حول ما إذا كان فى الوسع إدارة نتائجها بحيث تكون لمصلحة الجميع مشيرة إلى وجود انحراف فى النمو لصالح الأغنياء.

وقالت إن توليد الثروة للقلة تزامن مع زيادة الفقر للكثرة فنصف سكان العالم يعيش على أقل من دولارين فى اليوم و٨٠ ٪ من سكان العالم لا يتمتعون إلا بنسبة ٢٠٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى.

التنمية في العالم عام ٢٠٠٤

وناقش المؤتمر الذى يعقد تحت شعار العولمة والعدالة تقريرا عن التنمية فى العالم عام ٢٠٠٤.

وقد تركزت المناقشات حول ضرورة التعجيل بالسير نحو أهداف الألفية للتنمية يجعل الخدمات تخدم الفقراء.

ويوضح التقرير أن النجاح فى الوصول إلى أهداف الألفية لن يتحقق بمجرد الإسراع بالنمو الاقتصادى وتدفق الموارد، بل يعتمد على القدرة على ترجمة تلك الموارد إلى خدمات أساسية لاسيما فى مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحى .

كما ناقشت جلسات المؤتمر وجهات النظر الإقليمية بشأن العولمة والعدالة والتنمية خاصة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب وشرق أسيا، جنوب الصحراء اللاتينية بأمريكا اللاتينية .

جمال مبارك يتحدث في المؤتمر

وتحدث السيد جمال مبارك رئيس أمانة السياسات بالحزب الوطنى عن التجربة المصرية فى إطار العولمة ، كما تحدث عن سلبيات السياسات والإدارة الجيدة بشأن التخفيف من سلبيات ومخاطر العولمة .

وأشار السيد جمال إلى أن التجارة البينية فى منطقة الشرق الأوسط شهدت ركودا إلى مستويات منخفضة وبعض الدول تنضم إلى تكتلات تجارية والبعض الآخر اتجه إلى إبرام الاتفاقيات مع أوروبا وأفريقيا .

وقال إن بعض دول المنطقة أحرزت تقدما فى تبنى مشروعات مكافحة الفقر والبعض الآخر لديه الآن اقتصاديات كبرى ناجحة نسبيا مما أدى إلى تغيير أساسيات اقتصادها واتجهت دول أخرى نحو تحرير التجارة ولكنها تحتاج إلى إصلاحات أعمق .

وعزز وجود التحديات التى تواجهها دول الشرق الأوسط فى موضوع العولمة بأنها لم تطبق الإصلاحات اللازمة مشيرا إلى أن مصر كجزء من منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى تعانى من نفس التحديات إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى طبقته مصر قد لا يتطابق مع البرامج التى اتبعتها دول المنطقة الأخرى .

وذكر السيد جمال مبارك أن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر أسس منذ ١٣ عاما على عدم التحرك فى عزلة اقتصادية ولكن على تطبيق برنامج إصلاح اقتصادى واجتماعى شامل فالحكومة هى التى ستقود تنفيذه ولكن من خلال المواطنين أى أنه تمت مراعاة الجانب الاجتماعى لهم.

وقال إن تطبيق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى جنبا إلى جنب قد يكون استغرق المزيد من الوقت مما أدى إلى تأخير الإصلاح ولكن هناك رؤية أوسع وهى أنه من الضرورى اتخاذ ذلك كأساس ضرورى للبناء عليه فى المستقبل.

وأضاف أن شبكات الأمان الاجتماعى شكلت جزءا فى هذا الصدد حيث إن قطاعات عريضة من المجتمع لم يكن بمقدورها تحمل تكاليف برنامج الإصلاح على عاتقها .

وقال السيد جمال مبارك إن أحد الأركان الأخرى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى بمصر هو التنمية البشرية فتم تخصيص استثمارات هائلة فى مجالى التعليم والصحة بنجاح نسبى موضحا أن مستوى هذه الخدمات يتزايد كل عام ويتطلب المزيد من الاستثمارات .

وأكد أن الخدمات هى أحد الأركان الهامة فى التجربة المصرية للإصلاح الاقتصادى ولذلك فلم تشهد الإصلاحات والسياسات التى اتبعت مقاومة كبيرة من المجتمع .

وأشار إلى أننا تلقينا مساعدات مالية من جانب المؤسسات العالمية مشيرا إلى أن استطلاع الرأى أوضح أن أغلبية المواطنين يعتقدون أن التعاون مع هذه المؤسسات (كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى) مفيد

وأكد السيد جمال مبارك أننا نواجه حاليا تحديات أكبر خاصة وأن المناخ العالمى شهد فى الآونة الأخيرة انتكاسات أدت إلى إثارة الشكوك فى بعض قطاعات المجتمع عما إذا كنا ننتهج المسار الصحيح ولماذا لم نجن ثمار الإصلاح الاقتصادى بعد كل هذه الأعوام ؟!

وأضاف أنه يتعين – فى عصر السموات المفتوحة وثورة المعلومات –على الزعماء والأحزاب السياسية أن تمسك بزمام القيادة وإذا كنا قد وضعنا رؤية منذ ١٣ عاما إلا أنها ليست كافية فيجب أن نصيغ خرائط الطريق والرؤى لنمضى إلى الأمام .

وقال إنه كان لزاما علينا أن نواجه مشاكل وانتكاسات وأن ذلك لم يحدث فى مصر فقط وعلى العامة أن يشاركوا حتى تكون هناك رؤية .

ووصف السيد جمال مبارك عصر الأيدولوجية والشعبية بأنه طريق سهل كما كان دائما وأن ذلك كان جزءا من تاريخنا ولا يمكن هزيمة هذا التوجه بدون وجود رؤية للمستقبل نعمل على صياغتها فى الحزب الوطنى ومع قوى المجتمع الأخرى وبالتعاون مع المجتمع وبالالتزام بالمضى قدما فى الإصلاح.

ودعا الدول المتقدمة إلى القيام بدورها أيضا ليس لأننا سنتقاسم المصير ولكن لمصلحة الاقتصاد العالمى ورؤية العولمة والعدالة مؤكدا أنه يتعين على دول العالم المتقدم أن تفى بمسئولياتها فى مساعدة العالم النامى .

وقال إننى أعتقد ذلك كمصرى وكجزء من الشرق الأوسط فالتحديات أمامنا وكيف سيتبلور ذلك فى المستقبل فإن ذلك مفتوح أمام الجميع وعلينا أن نشرك المجتمع فيه ونهزم أصوات الفكر الأيدولوجى الذى مثلت فى الماضى ولكنها ليست الأدوات التى يمكن أن نستخدمها حاليا.

الحمد يحذر من التداعيات السلبية للعولمة على العالم العربى

وكان السيد عبد اللطيف الحمد المدير العام للصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى قد شرح الأوضاع العربية فى ظل العولمة .. وأكد أن تأثير العولمة على السياسة والثقافة له نفس التأثير العميق على الاقتصاد وهى تهدد الأمم الصغيرة ويمكن أن تؤدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

وحذر من التداعيات السلبية الناجمة عن العولمة .. وقال إنها قد تدمر بيئة الدول الصغيرة والفقيرة التى ليس لديها القدرة على التأثير على السياسات واستغلال العمال فى الدول النامية .

ودعا إلى ضرورة إجراء إصلاحات وتنفيذ سياسات لتفادى خسائر العولمة على العالم العربى فيما يتعلق بفوائد النمو فى الاقتصاد العالمى وهو ما يمثل تحديا كبيرا .

وأعرب عن أسفه لضياع الفرص على العالم العربى فى العقود الثلاثة الماضية وقال إنه كنتيجة مباشرة للعولمة فقد بلغ حجم التدفقات الاستثمارية مستوى قياسيا فى عام ٢٠٠٠ حيث وصل إلى ١.٤٩ تريليون دولار عبر ٦٥ ألف مؤسسة عابرة للقومية يعمل بها نحو ٥٤ مليون شخص ويبلغ إجمالى مبيعاتها السنوية ١٩ تريليون دولار .

وأشار إلى أن عدد الدقائق للمكالمات الدولية بلغت حاليا مائة مليار دقيقة سنويا فيما وصل عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت إلى ٥٢٠ مليون شخص فى عام ٢٠٠١ ويشهد نموا سنويا بنسبة ٤٠ ٪ كما ينتقل نحو ثلاثة ملايين شخص يوميا عبر الحدود فى مختلف دول العالم .

وحذر من أن الدول العربية لازالت فى خطر محدق من جراء تعرضها للتهميش فى المناخ العالمى الجديد وهو أمر ينبغى أن يحفز الدول العربية على إجراء إصلاحات ضرورية لتطبيق السياسات الصحيحة لتجنب ضياع فرصتها فى الاستفادة من النمو الذى يشهده الاقتصاد العالمى .

وأشار إلى أن النمو الاقتصادى فى الدول العربية كان متوازنا خلال العقدين الماضيين باستبعاد النفط حيث بلغ متوسط نمو المنتج المحلى الإجمالى السنوى للدول غيرالنفطية ٥ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠١ ، غير أنه باحتساب النفط فإن معدل النمو ينخفض إلى ٢.٥ ٪ .. وأكد أن دولا مثل مصر وسوريا وتونس شهدت تحسنا ملموسا فى أدائها الاقتصادى يتجاوز العديد من الدول النامية .

وقال إن معدل التطور نحو التحديث فى المنطقة شهد نموا مطردا خلال الأعوام القليلة الماضية قياسا بالعقدين الماضيين حيث ازداد دور المرأة فى معظم المجتمعات العربية فأصبح الإناث يمثلن ٧٠٪ من عدد الطلاب فى معظم المجتمعات الخليجية و٢٥ ٪ من القضاة فى تونس و١٠ ٪ من أعضاء البرلمان فى المغرب مقارنة بنسبة ١٣ ٪ فى الكونجرس الأمريكى .

وأشار إلى أن المجتمعات العربية حققت زيادة فى معدلات بإنشاء المدارس بلغت ١٥٠ ٪ وهى نسبة لم تتحقق فى أى منطقة أخرى فى العالم غير أن كفاءة العملية التعليمية لم تزد بالنسبة ذاتها حيث أخفقت فى تلبية احتياجات ازدياد التنافسية فى القطاع الخاص .

وقال إن المنطقة العربية لازالت تعانى من حالة عدم الاستقرار السياسى والتدخل الخارجى الذى يعوق الإصلاحات والنمو .

وقال إن العولمة تعنى فى المقام الأول اتصال الشعوب حول العالم بعضها البعض على نحو لم يشهده التاريخ علاوة على تدفق المعلومات والأموال بمعدل هو الأسرع فى تاريخ البشرية وإمكانية إنتاج السلع والخدمات فى أى مكان فى العالم .

العولمة والتكنولوجيا

وقد تركزت المناقشات فى الجلسة الخاصة بالعولمة والتكنولوجيا حول ما إذا كانت العولمة سوف تؤدى إلى زيادة الهوة بين الدول المختلفة وبالتالى فإنها قد تفقد تأييد الناس لها .

وقال الدكتور سمير رضوان مستشار منظمة العمل الدولية الذى شارك فى هذه الجلسة إن التركيز اتجه فى المناقشة إلى بحث مدى إمكانية تأثير التكنولوجيا الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تضييق هذه الهوة أو اتساعها وقال إن المشاركين دعوا إلى ضرورة خلق البيئة الأساسية التى تمكن من استيعاب هذه التكنولوجيا الحديثة واستخدامها فى الارتفاع بمعدل النمو وخلق فرص النمو وأضاف أن هناك حاجة إلى تدريب الكوادر البشرية للتعامل مع هذه التكنولوجيا وتناولت جلسات المؤتمر ردود فعل الأسرة تجاه السياسات وعمليات النمو الاقتصادى .

كما تناولت المناقشات دراسة نماذج اتفاقيات التجارة الحرة فى عدد من المناطق ومدة استفادة الدول النامية من عملية التكامل العالمى .. وأيضا التعرف على مصادر النمو التى تستفيد من المعرفة الجديدة بناء على تكنولوجيا المعلومات وإدارة عملية النمو الاقتصادى وتنمية رأس المال البشرى .

وأوضحت المناقشات أن العولمة يجب أن تكون من خلال التأقلم والتعاون مع البيئة المحيطة من خلال التحالفات الإقليمية .

دعوة للسلام وتجنب الحرب ضد العراق

وقد أعرب المشاركون فى المؤتمر السنوى الرابع لمنظمة التنمية العالمية عن قلقهم البالغ إزاء التطورات الحالية فى منطقة الشرق الأوسط والتى تنذر بوقوع حرب فى العراق .

وقد أعلنت السيدة سميتا سميتا برمشماندر مدير منظمة سمبارك الهندية فى مؤتمر صحفى أنها قامت بمبادرة منها والدكتور دانيال مازيلى الأستاذ فى جامعة بيرن بسويسرا بحملة لجمع توقيعات من المشاركين فى المؤتمر ترفض الحرب وتدعو إلى السلام إدراكا من هؤلاء بالنتائج الخطيرة من الحرب المحتملة فى العراق وتداعياتها الخطيرة على المنطقة والعالم .

وقالت فى مؤتمر صحفى عقدته إنه خلال فترة وجيزة من إطلاق هذه الحملة قد جمعت توقيعات ٢٣٤ مشاركا فى المؤتمريمثلون ٦٧ دولة على مستوى العالم .. وذلك من نحو ٢٥٠ مشاركا وواضعى برامج وراسمى سياسات تم سؤالهم ودعوتهم لذلك وإنه قد رفض ١٦ مشاركا التوقيع على هذه الدعوة .

وقد وقع هؤلاء على هذه الدعوة التلقائية للسلام بصفة شخصية ووصفت هذه الدعوة للسلام بأنها يمكن أن تسهم فى رفع الوعى بتجنب الحرب ضد العراق وطلبت تعميمها على الرأى العام .

أشارت إلى أنها سوف ترسل نسخة من هذه التوقيعات إلى السفارة الأمريكية فى القاهرة .

وقالت مديرة المنظمة الهندية فى ردها على سؤال إن المنظمات يجب عليها أن تعمل من أجل منع الحرب ولصالح السلام .. وحذرت من أنها ترى اقترابا من استخدام السلاح النووى لحسم الصراعات الدائرة حاليا.

مدير منظمة التجارة العالمية يشيد بموقف مصر

وفى كلمته أمام المؤتمر أشاد الدكتور سوبا سوباشى بانيتشباكرى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بموقف مصر المساند لمصالح الدول العربية والدول النامية بشكل عام فى مفاوضات التجارة العالمية المتعددة الأطراف مشيرا فى هذا الصد لموقفها بالنسبة لمفاوضات الملكية الفكرية بالأدوية والرعاية الصحية بإقناعها للدول المتقدمة فى أحقية الدول النامية فى اتخاذ إجراءات مناسبة وملائمة لحماية الصحة العامة والحصول على الدواء بأسعار مخفضة وهو الأمر الذى سيتم عرضه على المؤتمر الخاص للمنظمة الذى سيعقد فى شهر سبتمبر القادم بالمكسيك .

ونوه مدير المنظمة بجهود مصر وقيادتها إلى جانب جهود قيادات الدول العربية الأخرى الأعضاء فى المنظمة من أجل مواجهة تحديات التنمية وتحقيق الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة ومن أجل أن يعم السلام والأمن والرخاء فى المنطقة جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها مدير منظمة التجارة العالمية فى حفل افتتاح الدورة التدريبية الإقليمية المتقدمة للمسئولين المعنيين بالتجارة الخارجية فى الدول العربية الأعضاء بالمنظمة على المفاوضات المتعددة الأطراف والتى تستمر ١٢ يوما بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ووزارة التجارة الخارجية المصرية وصندوق النقد العربى والمركز المصرى لتدريب التجارة الخارجية وجامعة القاهرة .

وأكد مدير منظمة التجارة العالمية على أهمية أن تلعب الدول العربية دورا فاعلا فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية متعددة الأطراف وبالتالى فى النظام التجارى العالمى والاندماج فى النظام الاقتصادى الجديد موضحا أن هذه الدورة التدريبية تدخل فى إطار تفعيل مشاركة الدول العربية فى هذا المجال حيث تضم المنظمة ١١ دولة عربية أعضاء بها.

كما أكد مدير منظمة التجارة العالمية على أهمية الاجتماع الذى سينظمه صندوق النقد العربى فى شهر أبريل القادم فى أبو ظبى " مقر الصندوق " لوزراء المال والاقتصاد ومحافظى البنوك المركزية العربية والذى سيتضمن مناقشة الأفكار والرؤى بشأن القضايا المطروحة والتى تهتم بها المنظمة وخاصة قضايا العمل والديون ومكافحة الفقر .

وأشار إلى أن الدول النامية أصبحت لها كلمة مسموعة فى المنظمة ولم تعد مهمشة لذلك فإن المفاوضات المتعددة الأطراف تتطرق إلى خدمة التجارة لكل الأطراف وعدم استغلال الآخرين والقضاء على الفقر وزيادة الدخل والعائدات وجعل الاستقرار السياسى والاجتماعى وإحلال السلام من أجل خدمة العالم أجمع .

وقال إن البرنامج المطروح على المفاوضات متعددة الأطراف بالمنظمة طموح للغاية الذى حدد موعدا لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه خلال المؤتمر الرابع للمنظمة الذى عقد فى العاصمة القطرية الدوحة وهو فى يناير عام ٢٠٠٥ وهو الأمر الذى يتطلب جهدا خارقا خاصة بالنسبة لمفاوضات الزراعة وتنفيذ تعهدات جولة أرجواى لصالح الدول النامية وظروفها والمعاملة الخاصة بها .

وأشار إلى المصاعب الاقتصادية الحالية التى تواجهها بعض الدول النامية وخاصة فى دول أمريكا اللاتينية نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية الأمر الذى يتطلب العدالة فى تطبيق اتفاقيات المنظمة حتى لا يتأثر أى طرف من الأطراف بصورة سلبية تهدد اقتصاده.

ونوه مدير منظمة التجارة العالمية بنجاح الصين التى انضمت مؤخرا للمنظمة " عدد الدول الأعضاء ٤٤ دولة " فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بعد أن طبقت إصلاحا اقتصاديا شاملا .

كلمة وزير التجارة في المؤتمر

من جانبه أكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة الخارجية على أهمية رفع القدرات التفاوضية والفنية للمفاوض العربى فى منظمة التجارة العالمية .. موضحا أن تكتل ١١ دولة عربية عضوا بالمنظمة إلى جانب الدول التى تسير فى طريق الانضمام سيجعلنا نستطيع فرض أفكارنا ومراعاة مصالحنا فى المفاوضات متعددة الأطراف التى توافق على ما يناسبها وترفض ما لا يناسبها .

وقال غالى إنه بتوسيع هذه الدائرة بالتعاون والتنسيق مع الدول الأفريقية نستطيع أن نشكل قوة ضغط .. وأشار إلى دور مصر فى تحقيق إنجاز كبير لصالح الدول النامية وهو السماح للدول النامية التى لاتستطيع إنتاج أدوية لرعاية صحة أبنائها من إنتاجه فى دول أخرى بسعر التكلفة لتوفيره بأسعار تتناسب مع دخل المواطن فى الدولة الفقيرة .

ونوه غالى بعقد الدورة التدريبية لكبار المسئولين بالتجارة الخارجية فى الدول العربية بالقاهرة .. وقال إن هذه الدورة تأتى نتيجة لإنجاز الدول النامية فى المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة فى سياتل بالولايات المتحدة والرابع فى الدوحة والتحول الذى حدث باعتبار أن هذه الدول تلعب دورا رئيسيا فى أعمال المنظمة وليس دورا هامشيا كما كان قبل سياتل .

وأضاف غالى أن هذه الرؤية الجديدة للدول النامية يجب أن تنصب على مواضيع الساعة التى تناقشها المفاوضات الجارية حاليا فى المنظمة والخاصة بالنفاذ إلى الأسواق العالمية بأقسامها الثلاثة السلع الزراعية والصناعية والخدمات المالية " مشيرا إلى أن هناك دولا عربية تهتم بوضع الزراعة مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا ولبنان وأخرى تهتم بالخدمات وثالثة بالأسواق الصناعية .

وتحدث السيد جاسم المناعى وأشار إلى دور صندوق النقد العربى فى تنمية القدرات العربية الفنية للتفاوض داخل منظمة التجارة العالمية .. وقال إن ذلك يأتى فى إطار برنامج التعاون الإقليمى بين المؤسستين الذى حددته مذكرة التفاهم الموقعة بينهما فى شهر مايو الماضى .

وأضاف المناعى أن هذا التعاون يستهدف تعزيز قدرات الدول النامية للوصول إلى الأسواق العالمية وتحقيق المشاركة الفعالة بهذه الدول فى مفاوضات المنظمة وتسوية المنازعات حتى تستطيع هذه الدول الاندماج فى الاقتصاد العالمى .

ونوه إلى أن هناك دولا عربية بخلاف الدول الأعضاء فى المنظمة ترغب فى الانضمام اليها ولذلك فإنها تبذل جهودا حثيثة فى مجال الإصلاح الاقتصادى وزيادة معدلات النمو وإقامة البنية التحتية لتدعيم اقتصادها القومى حتى تتمكن من الانضمام للمنظمة .

النهوض بالصناعات الصغيرة.. كيف؟

تحتل قضية الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية ضمن أولويات الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .. ففى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب الزيادة فى قوة العمل ، فضلا عن التحديات التى تطرحها التطورات الاقتصادية العالمية ظهرت الحاجة لإعطاء دفعة للصناعات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالقدرة على المنافسة وعلى تحمل العديد من أعباء التنمية .. وفى هذا الصدد فقد قام مجلس الشورى بمناقشة التقرير الذى أعدته لجنة الصناعة بالمجلس والذى أكد فيه على أن الصناعات الصغيرة تعد مدخلا مهما لعلاج العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد مشيرا إلى أن هذه المشروعات قد أسهمت بالفعل فى رقى ونمو بلدان عديدة فى العالم ، كما أكد المجلس على ضرورة حل جميع المشكلات التى تعترض تلك الصناعات سواء كانت مشكلات تمويلية أو خدمية أو تشريعية وأن الحماية التى قد توفرها الدولة لمنتجاتها من شأنها تدعيم وتقوية الصناعات الصغيرة فى مراحلها المبكرة حتى تتمكن مستقبلا من المواجهة والمنافسة داخليا وخارجيا بمنتجات قياسية وفق مواصفات عالمية.

أمل البرنس

الدكتور جلال غراب وكيل لجنة الصناعة بمجلس الشورى طالب بضرورة مواجهة جميع المعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة وخاصة المشكلات التشريعية ، وقال إنه على الرغم من أن الدولة اتجهت إلى انتهاج أسلوب التسهيل فى وضع السياسات التشريعية التى تكفل تشجيع المشروعات الصغيرة فإن التطبيق العملى لبعض هذه التشريعات قد أدى إلى حدوث صعوبات تواجه تلك المشروعات.

ومن ناحية أخرى قد رصد المجلس فى تقريره تلك الصعوبات منها مثلا التفرقة فى الإعفاءات الضريبية وفقا لجهة التمويل برغم وحدة النشاط ، وأيضا المشكلات الفنية التى تعترض تلك المشروعات حيث تفتقر إلى الدعم الفنى الكافى خلال أطوار حياة المشروع، واقترح المجلس ضرورة وجود راع رئيسى لمثل هذه المشروعات ليقدم لها العون الفنى ويسهم فى إزالة جميع العقبات ، **كما طالب المجلس بضرورة إنشاء وزارة خاصة بالصناعات الصغيرة تتولى إصدار تراخيصها وإنهاء جميع الإجراءات الخاصة بها وتجنيب أصحابها كل المعوقات الإدارية والفنية التى قد تواجهها من جراء تعدد الجهات الواجب الحصول على موافقتها لإصدار التراخيص.**

ومن ناحية أخرى أشار تقرير المجلس إلى أن انتشار السلع المغشوشة قد أسهم بالضرورة فى الإضرار بسمعة هذه المنتجات التى تعانى منافسة غير عادلة مع سلع مثيلة مهربة من دول جنوب شرق آسيا .

وطالب المجلس بوضع عدد من الضوابط التى تكفل تحقيق أقصى قدر ممكن لتسويق إنتاج مثل هذه المشروعات سواء عن طريق إنشاء المعارض المتخصصة داخليا أو خارجيا وتحديد نسبة من التوريدات الحكومية للمشروعات الصغيرة بحيث لاتقل عن ١٠٪.

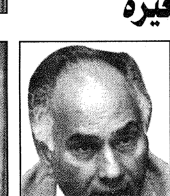
ومن جهة أخرى أعلن اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية أن الحكومة تقوم حاليا بإنشاء صندوق جديد لتمويل المشروعات الصغيرة بما لايقل عن ١.٥ مليار جنيه سنويا وأن هذا الصندوق سوف يقدم خدماته على مدار خمس سنوات قادمة .

كما أكد الوزير على أن المعوقات التشريعية والتمويلية أمام المشروعات الصغيرة قد أضرت بهذا النموذج التنموى الذى أثبت نجاحا فى كثير من دول العالم ، وأضاف بأنه ليس من المنطقى أن تخضع مثل هذه المشروعات لأحكام ١٨ تشريعا فى الوقت الذى تحجم فيه البنوك عن عمليات التمويل اللازم لبداية النشاط ، وأشار إلى أن الحكومة حريصة على وضع آليات جديدة للقضاء على مثل هذه المعوقات سواء كانت متعلقة بإصدار الترخيص أو توفير التمويل ، مشيرا إلى أن مكاتب الاستثمار فى المحافظات سوف تتولى إصدار الترخيص المؤقت بشكل فورى حيث يتمكن صاحب المشروع من إنجازه فى وقت قياسى ، وقال إنه قد صدرت تعليمات بإتاحة الأراضى اللازمة لإنشاء هذه المشروعات فى مختلف المحافظات بدلا من إقامتها فى المناطق الاستثمارية .. مشيرا إلى وجود خريطة صناعية جديدة يجرى إعدادها حاليا حتى تتحقق الاستفادة من الميزات النسبية لمحافظات مصر المختلفة .

وصرح المهندس محمد فريد خميس رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشورى بأن أهم ماجاء بالتقرير هو الخطة المقترحة للنهوض بالصناعات الصغيرة من خلال تحديد أساليب التعاون بين مختلف القطاعات لتنفيذ برامج عمل محددة فى إطار أنشطة الهيئات المختلفة للدولة ، وذلك من خلال تيسير التمويل وتنمية الموارد البشرية وتوفير التكنولوجيا الملائمة وتحسين مداخل الأسواق مع تخفيف القيود الإجرائية ، كما أكد أن هذه الخطة قادرة على أن توفر قوة الدفع للاقتصاد القومى ، **كما أضاف أن المشروعات الصغيرة تعتبر من أكبر مصادر خلق وتوفير فرص عمل حقيقية دائمة ومتنوعة وهى من أهم مفردات التطور التكنولوجى.**

وعن دور الصندوق الاجتماعى

• مطلوب وزارة للصناعات الصغيرة.. وإنشاء صناديق لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة



اللواء مصطفى عبدالقادر

د. جلال غراب

• الصندوق الاجتماعي قدم ٥مليارات جنيه خلال السنوات العشر الماضية

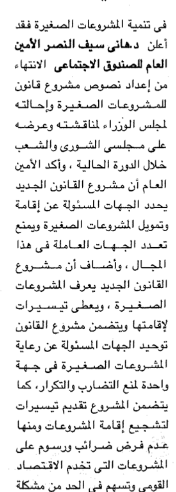




م. محمد فريد خميس

د. هاني سيف النصر

عبدالسلام الحسيني



في تنمية المشروعات الصغيرة فقد أعلن **د.هاني سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعي** الانتهاء من إعداد نصوص مشروع قانون للمشروعات الصغيرة وإحالته لمجلس الوزراء لمناقشته وعرضه على مجلسي الشورى والشعب خلال الدورة الحالية ، وأكد الأمين العام أن مشروع القانون الجديد يحدد الجهات المسئولة عن إقامة وتمويل المشروعات الصغيرة ويمنع تعدد الجهات العاملة في هذا المجال ، وأضاف أن مشروع القانون الجديد يعرف المشروعات الصغيرة ، ويعطي تيسيرات لإقامتها ويتضمن مشروع القانون توحيد الجهات المسئولة عن رعاية المشروعات الصغيرة في جهة واحدة لمنع التضارب والتكرار، كما يتضمن المشروع تقديم تيسيرات لتشجيع إقامة المشروعات ومنها عدم فرض ضرائب ورسوم على المشروعات التي تخدم الاقتصاد القومي وتسهم في الحد من مشكلة البطالة وتوفر فرص عمل حقيقية للعاطلين وشباب الخريجين.

ويضيف سيادته أن المشروع الجديد يهدف إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة كما سيتم إنشاء شركات تسويق لترويج منتجات المشروعات الصغيرة.

أضاف أن الصندوق قد قدم حوالي ٥ مليارات جنيه خلال السنوات العشر الماضية خصص ٣.٥مليار جنيه لتمويل حوالي ١٧٥ ألف مشروع منها ١٦ ألف مشروع متعثر كما تم توفير أكثر من ٦٦٠ ألف فرصة عمل وباقي الأموال أنفقت على مشروعات البنية الأساسية كالطرق والمياه والصرف الصحي .. وتم إعداد دراسات نمطية لمشروعات محددة تلتزم بها البنوك المتعاملة مع الصندوق الاجتماعي وهي ليست كدراسات الجدوى التي يصعب على المقترض الصغير إعدادها .

تعريف المشروعات الصغيرة

يرى الدكتور عبد السلام الحسيني وكيل الوزارة بوزارة القوى العاملة والهجرة ، بأنه لايوجد حتى الآن تعريف محدد متفق عليه في مصر لتحديد المشروع الصغير بل توجد تعريفات متعددة يرتبط كل منها بنظرة المؤسسة التي وضعته ، فمثلا تعريف وزارة الصناعة هو أنها تلك المنشآت التي لاتزيد أصولها الثابتة عن **٥٠٠ ألف جنيه(مايعادل نصف مليون جنيه)** ويتراوح عدد العاملين بها بين عشرة ومائة شخص ، أما اتحاد الصناعات المصرية فهو يرى أنها تلك المنشآت التي تبلغ استثماراتها الكلية ٥٠٠ ألف جنيه ولا تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل ، وتعريف معهد التخطيط القومي بأنها تلك التي تستخدم من ١٠ إلى ٤٩ عاملا وغير ذلك من التعريفات.

وتتميز المشروعات الصغيرة أنها تقوم بدور تكميلي مع المشروعات الصناعية الكبرى ، كما تعتبر الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي الصناعي وتعمير المدن الجديدة ، مما يؤدي إلى التنمية الشاملة ، كما أنها تتيح العديد من فرص العمل المختلفة لكافة التخصصات وبمستويات متدرجة من المهارات ، ومن ثم تقلل حجم البطالة ، أيضا تعتبر الصناعات التي تعمل على ظهور الإبداع وروح الاختراع ، وكثير من منتجاتها يتم تصديره للخارج.

وتحدث سيادته عن عدم توفر العمالة الماهرة للإقبال على المشروعات الصغيرة فيقول إنه يمكن استغلال الإمكانات التدريبية الموجودة حاليا والتي يتوفر العديد منها ببرامج التدريب المهني والحرفي بجهات وزارة القوى العاملة ووزارة الصناعة وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الحربي ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرها ، وكل مايحتاجه التدريب هو تطوير مراكز التدريب المهني والقائمين عليها ورفع كفاءة المدربين حيث إن المشكلة ليست في نقص مراكز التدريب ولكن في مدى ملاءمة هذا التدريب لحاجة أصحاب المشروعات الصغيرة .

وعن تجربة وزارة الإنتاج الحربي لإعادة تأهيل الشباب لبدء مشروع صغير يقول المهندس محمد فكري حسين وكيل أول الوزارة لحل هذه المشكلة وضعت الدولة برنامج لإعادة تأهيل الشباب

وتعميق شعورهم بالانتماء للوطن حيث ساهمت وزارة الإنتاج الحربى بتنفيذ ٤ برامج تدريبية لإعادة تأهيل الشباب على مهارات يحتاجها سوق العمل وعلى إقامة مشروعات صغيرة للاستفادة من البيئة الداعمة والمحفزة لإنشاء المشروعات الصغيرة وتم تخريج حوالى ٤٠٠٠ شاب فى ١٥ مهنة ، كما تمت مساعدة الشباب على إنشاء مشروع صغير من خلال إقامة معرض لورش تصلح كمشروع صغير لمجموعة من الشباب ٥ أو ٦ فى المجالات الخدمية التى يحتاجها سوق العمل وتوفر عائد استثمار يصل إلى ٢٠٪ وفترة الاسترداد تصل إلى حوالى ٥ سنوات من خلال القروض التى يوفرها الصندوق الاجتماعى للتنمية .

ويرى سيادته ضرورة إنشاء نظام تسويقى متكامل لصادرات منتجات مشروعات الصناعات الصغيرة يتم من خلاله دعم صادرات هذه المشروعات فى الأسواق الخارجية ، وكذلك إنشاء شركات تختص بالتأجير التمويلى للمشروعات الصغيرة بسعر تعاونى وأيضا إقامة مؤسسات لضمان مخاطر الائتمان لاستمرار عمل هذه المشروعات وتشجيع البنوك على تقديم القروض لحل مشكلة التمويل وضمان سداد القرض واستخدام نظام التمويل بالمشاركة كبديل للتمويل بالإقراض .

تنمية صادرات المشروعات الصغيرة

هذا وقد طرحت وزارة التجارة الخارجية ورقة عمل تضمنت استراتيجية لتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تتضمن نظاما وسياسة متطورة لتشجيع وتنمية صادرات هذه المشروعات ، حيث أكدت الورقة على ضرورة إيجاد نظام حوافز مادية وأدبية ومكافأة لصغار المصدرين لتشجيعهم على توجيه منتجهم للتصدير نظرا لافتقار وجود هذا المحفز ، بالإضافة إلى فتح المجال أمام استفادة صغار المصدرين من المزايا والتفضيلات التى تمنحها الاتفاقيات التجارية ، كما اقترحت الورقة لحل المشكلات الإدارية والإجرائية إنشاء مراكز متخصصة وتنظيم برامج تدريبية لمختلف مستويات الكوادر سواء العاملين بالحكومة المتعاملين مع أنشطة التصدير المختلفة أو أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة ذات الإنتاج الموجه للتصدير وذلك بهدف تيسير إجراءات التصدير.

وعن الحلول المقترحة للمشاكل الترويجية والتسويقية أشارت الورقة إلى قيام وزارة التجارة الخارجية بالعمل على حل هذه المشاكل عن طريق توفير إمكانات متطورة لترويج صادرات المشروعات الصغيرة من خلال المركز المصرى لتنمية الصادرات والتمثيل التجارى ومن ناحية أخرى فإن قطاع التجارة الخارجية أقام وحدة خاصة من أجل تلقى شكاوى صغار المصدرين والعمل على حلها وتوفير المعلومات اللازمة لصغار المصدرين من خلال المطبوعات المختلفة ، وتتمثل مساهمة مركز تنمية الصادرات المصرية فى تنمية هذه المشروعات بالمساهمة فى تدريب صغار المصدرين على الآليات المختلفة للتصدير ووسائل التجارة المختلفة من خلال المركز الإقليمى للتجارة الخارجية إلى جانب تدعيم المهارات الخاصة بالتسويق واستراتيجيات التصدير وتدعيم مهارات استخدام التكنولوجيا المتطورة .

معرض القاهرة للكتاب

" بقية "

وفى ختام الخطاب الموجه لكل أفراد الأمة العربية ممثلة فى مثقفيها وعقولها المستنيرة أكد فى كلمته على تعزيز مكانة بلاده حينما قال: لقد عقدنا العزم منذ أن تولينا المسئولية على النهوض بهذا الوطن ، ولم ندخر جهدا ولم نتردد فى خوض الصعاب بل اقتحمنا جميع المشكلات بفكر مستنير ، وإرادة قوية وعزيمة صادقة ، وكان منهجنا دائما هو الصراحة والمصارحة والحوار الدائم المتصل مع مفكرى ومثقفى الأمة ، نتشارك الرأى ونتبادل وجهات النظر حول القضايا التى تشغلنا والتحديات التى تواجهنا ، وسنمضى بإذن الله فى مسيرتنا مستمدين قوتنا من تاريخنا العريق وثقافتنا الأصيلة مسلحين بإيماننا العميق بالله وبمسئوليتنا الواعية تجاه الوطن ، ومؤهلين لمواجهة جميع التحديات وللتغلب على كل الصعاب.

وقد قام الرئيس بتكريم مجموعة من الكتاب والمفكرين وهم السادة محمد جابر الأنصاري"البحرين" عن كتابه تجديد النهضة وسهيل ادريس "لبنان" عن مجلة الآداب وسليمان العسكري"الكويت" عن مجلة العربي وممدوح عدوان"سوريا" عن ديوانه طفولات مؤجلة وخليفة التليسى "ليبيا" عن مجمل إنتاجه الفكرى وفيصل دراج فلسطين عن كتابه"نظرية الرواية" والطيب صالح" السودان" عن كتابه السيرة الذاتية وعبد الله الغويسى "الشارقة الامارات" عن دائرة المعارف الإسلامية ومن رموز الأدب والفكر المصرى الشاعر عبد الرحمن الأبنودى ، أحمد حمروش ، محمد عودة، خيرى شلبي، على فهمى ، ونأمل أن تتفاعل الجماهير داخل هذه التظاهرة الثقافية المصرية العالمية من خلال الحوارات والندوات التى تقام كل يوم داخل المعرض الدولى للكتاب ، خلال الفترة من ٢٢ يناير حتى ٧ فبراير ٢٠٠٣.

جمال عمر

تجربة رائدة..

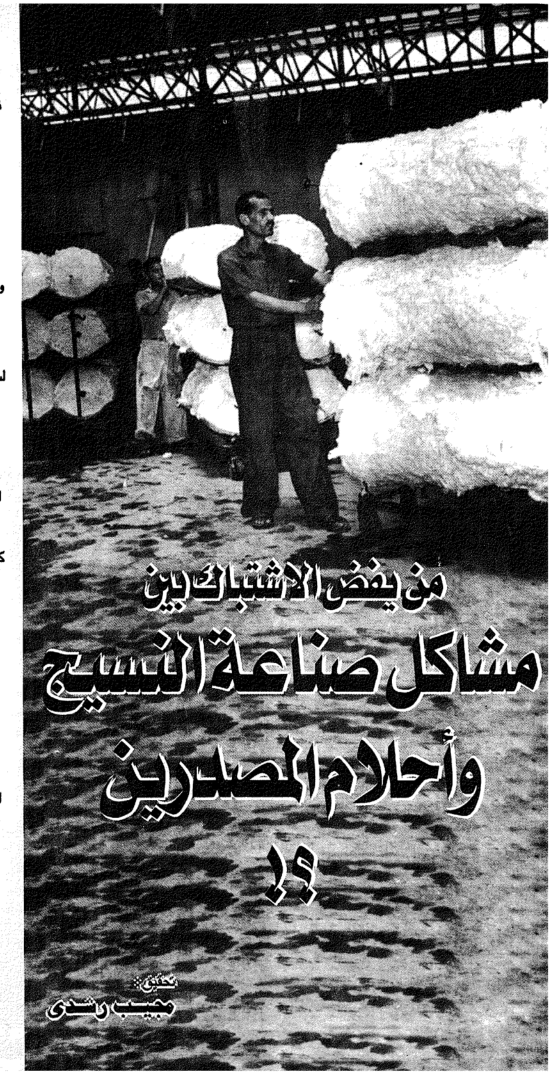
سياسة الباب الواحد

إحدى التجارب الرائدة فى مجال التيسير على المشروعات الصغيرة تمت فى مركز تيسير الأعمال بالمنصورة والذى بدأ نشاطه فى عام ١٩٩٩ وهو نتاج التعاون بين المشروع الكندى بالدقهلية لدعم الصناعات الصغيرة وبين محافظة الدقهلية وقد تم تأسيسه ووضع لائحته التنفيذية والمالية بقرار من المحافظ ، وهذا المركز يعمل بسياسة الباب الواحد وهو تجميع مندوبى جميع الجهات التى لها صلة وفعالية باستخراج تراخيص المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل البيئة والأمن الصناعى والزراعة والصحة ، وهذا المركز يعمل على عدة محاور أهمها تيسير استخراج تراخيص المنشآت الجديدة وتجديد ترخيص المنشآت التى تحمل رخصة مؤقتة ، كذلك يتم إعطاء المستثمر الإرشادات الفنية الخاصة بالنشاط قبل البدء فى تنفيذه.

وقد وصل عدد العملاء حتى الآن إلى ١٤٠٠ عميل وتم استصدار ١٠٠٠ ترخيص ويتم تأدية الخدمة مقابل ٧٥ جنيها للترخيص الواحد ويتم استخراج الترخيص فى حوالى ١٥ يوما بعد أن كان الوضع المتبع سابقا يتمثل فى العديد من المحاولات لتسهيل الإجراءات وإحضار المستندات وعمل لجنة استشارية للمركز والتى تجتمع دوريا لحل كل المشكلات التى تعوق العمل.

ومن المنتظر أن تضيف صناديق القرى مجموعة من الأنشطة تقدر بحوالى ٥ مليارات جنيه سنويا الأمر الذى يزيد الدخول ويرفع مستوى المعيشة ويوفر المزيد من فرص العمل فى القرى والأحياء الشعبية .

مفتاح الانطلاق المصرى نحو آفاق كبيرة وراسخة فى عالم التصدير لواحد من القطاعات الصناعية الهامة (صناعة الغزل والنسيج) مرهون بحل مشاكل هذه الصناعة ذاتها من الداخل وفك قيودها . . وقصة صناعة النسيج بل وإنتاج القطن المصرى ذاته يعود تاريخه لسنوات طويلة مضت تكاتفت فيها عدة عوامل كى تنزع الصدارة التى كانت تحتلها صناعة مصرية رائجة على المستوى العالمى فى وقت من الأوقات وأحد هذه العوامل كان مرتبطا بتقادم الأساليب والأفكار والآلات بل والتكنولوجيا التى كان من المفروض أن تتحقق مبكرا للنهوض بالصناعة . . كان هذا جانبا من آراء الذين شاركونا الرأى فى هذا الموضوع من أصحاب المصانع والمسئولين وأساتذة ورجال الاقتصاد . . والذين نستوضح معهم المزيد من مشاكل صناعة النسيج وكيف أنها أصبحت تقف سداً وحاجزاً أمام أحلام المصدرين فى منتج متميز ومنافس يحمل اسم مصر.



من يفض الاشتباك بين
مشاكل صناعة النسيج وأحلام المصدرين ؟!

تحقيق :
مجيب رشدى

في البداية التقينا مع مجموعة من أصحاب المصانع الصغيرة لتصنيع المنسوجات والملابس . . ومن خلال آرائهم وضعنا أيدينا على موطن الجرح . . وبعض مشاكل الصناعة . . حيث أكدوا بأن معاناتهم تكمن في الضرائب التي تلتهم جزءا كبيرا من مردود إنتاجهم . . فرغم محاولاتهم لشراء أقمشة ذات سعر رخيص إلا أن القميص الصيني يظل أرخص ويظل عنصرا رئيسيا يهدد الإنتاج المصرى . . المشكلة أيضا في هروب العمالة . . فأقل فتاة تعمل في هذا المجال يصل أجرها لـ ١٥٠ جنيها . . ويقوم صاحب المصنع بتعليمها ثم تتركه إما للزواج أو للبحث عن مكان آخر براتب أكبر . . مشكلة أخرى تتمثل في غياب الدور الذى تلعبه مدارس أو معاهد التفصيل بالنسبة للمقصدار وهو المسئول الأول عن قص القماش وإعداده للصناعة.

المصنعون معترضون

ومن جانبه أكد المهندس سمير الكفراوى أحد المستثمرين في قطاع الغزل والنسيج في مصر على الدور الذى يجب أن تقوم به المدارس الفنية في تأهيل العمالة المطلوبة للصناعة قائلا:

لدينا عدد كبير من هذه المدارس الفنية . .نسبة لابأس بها تخص الغزل والنسيج ولكن معظمها إن لم يكن كلها غير متطورة فلماذا لايتم تحويلها أو إخضاعها للمنطق والعلم .. باختصار إلى معيار الكيف وليس الكم ولدينا مثال حى على ذلك ألا وهو **مشروع مبارك كول** ذلك المشروع الذى يثبت نجاحه يوما بعد آخر كجهة للتدريب والتعليم والتصنيع بل والتربية أيضا .. التعليم بأسلوب علمى وعملى متطور بالاضافة إلى تربية العامل المتدرب على الالتزام في العمل وعلى أصوله ، وأذكر أننا كنا متوجسين من أن نقوم بتدريب العمال والإنفاق عليهم ثم يتركونا بعد التخرج ولكن حدث العكس وجدناهم أكثر التزاما وارتباطا بالمكان فلماذا لانقوم فورا بتحويل بعض هذه المدارس إلى نظام هذا المشروع .. مشروع مبارك كول؟!.

وعن مشكلة شراء المصنعين للقطن .. يستطرد الكفراوى:

بداية "مكره أخاك لابطل" فاستيراد القطن أصبح بالنسبة لنا كمصدرين هو الحل الوحيد حيث **شركات الغزل أو مايسمى بقطاع الأعمال الآن** لا تستطيع إنتاج غزول عالية الجودة بالكمية اللازمة لنا كمصدرين لمنتج كامل حيث تقوم بتصدير الجزء العالى الجودة محدودة الكم للخارج لتمنح منافسينا في الأسواق العالمية ميزة بيع القطن المصرى في الوقت الذى تعرض علينا أصنافا أقل كثيراً في الجودة وبأسعار عالية حتى مواعيد التوريد تكون في الوقت الذى يحددونه ، وبالطبع فليس من المنطقى الاعتماد على مورد غير ملتزم لنورد إلى مستورد ملتزم تماما ولا يقبل عدم الالتزام مع العلم بأننا نعرض عليهم نفس الأسعار التى يحصلون عليها من منافسينا في الخارج . **لذا فإننى أفضل استيراد الغزل عن شرائه من مصر لأنى أولا سأحصل عليه بسعر جيد ، وثانيا سأحصل على جودة عالية للقطن وليست نوعية القطن المصرى الذى يعطونه لنا ثم نضعه في المصبغة فيتلف بينما يتم تصدير أجود أنواع الأقطان المصرية للخارج وتلك هى المشكلة . وأخيراً يصلنى ما أطلبه في الموعد الذى أحدده بالكم والجودة التى أطلبها أيضا .**

وعما ينقصنا كمصدرين في هذا القطاع الصناعى الهام. توجهنا بالسؤال للمهندس محمد عبد السلام (مستثمر آخر في قطاع النسيج) فأجاب بدوره:

ينقصنا الذكاء والثقافة إضافة للجودة والالتزام ، ومهم جدا للمصدر أن يكون على درجة عالية منهما ويجب أن تكون المنافسة لصالح العام ، لأننا اليوم أمام عالم مفتوح يتنافس فيه الجميع من أجل تحقيق مكان أفضل وتواجد أكبر لمنتجهم . والمستورد الأجنبى رجل ذكى فمثلا ذلك المستورد الذى يصل حجم تعاملاته ورأس ماله إلى بلايين من الدولارات . . والدافع الذى يجعله يأتى ليستورد من مصر عدة ملايين وهو يعلم حجم المشاكل والمعاناة التى يستشعرها من خلال تعامله معنا .. ومهما حاولنا أن نخفى هذه المشاكل . .طالما أنه أمام أسواق أخرى تقدم له مايريده بصورة أفضل إذا لم يكن لدينا مايجذبه فلماذا يأتى لنا؟!.

مطلوب أن يكون لدينا مخططون صناعيون للاستفادة من كافة الامكانات ومطلوب تضامن جهود جميع الأسواق العربية المنتجة والمصنعة للملابس والمنسوجات ووقوفها جنبا إلى جنب حتى نصل لما نريد.

من ناحية أخرى تحدث السيد محمد قاسم رئيس جمعية مستثمرى ومصدرى الملابس الجاهزة قائلا:

المنافسة في مجال صناعة المنسوجات أصبحت أشد شراسة فدول كثيرة تتمتع الآن بنظام التجارة الحرة مع أمريكا اى أنها معفية من اشتراطات الكوتا ومن دفع الجمارك التى تبلغ من ٢٠٪ إلى ٣٨٪ مثل الأردن وكينيا وسبع دول أفريقية ومؤخرا المغرب.

هذا في الوقت الذى نفتقد نحن فيه للكثير من أسس التكنولوجيا في صناعة الأقمشة والملابس . . **صحيح الماكينات موجودة ومتاحة ولكن البشر الذى يعمل ينقصه الكثير من الخبرات والمعلومات والبرامج التدريبية التى تؤهله لهذا العمل ، ولهذا أقول إن الإمكانات متاحة ولكنها غير مستغلة بالقدر الكافى ، وما ينقصنا هو الفكر التكنولوجي ذاته والتطوير لهذا الفكر وكذلك الابتكار والإبداع في المجال .**

ونسأله عن دور الجمعية التى يرأسها فيقول: دورنا كوسيط لتقريب وجهات النظر بين المصدرين والمصنعين والجهات الرسمية في الدولة وذلك في محاولة لخلق نوع من التوازن في حل مشاكل الصناعة والتصدير.

إعداد الكوادر الفنية

وإذا كان هذا هو رأى المصنعين والمصدرين .. فإن أساتذة الاقتصاد لهم رأى مقارب.

د.محمد متولى عامر مدرس بقسم الغزل والنسيج والتريكو بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان يقول:

لابد من التحديث الدائم في برامج الإدارات المختلفة لوحدات الأقمشة وصباغتها وتجهيزها النهائى بمختلف أنواعها ووحدات الملابس الجاهزة وتوثيق العلاقات بينهم للتدعيم التنافسى للمنتج النهائى حتى يكون متميزا يلبى ذوق العمل–الموضة– والتقنية المتطورة دائما في الأداء الإنتاجى وكذلك التحسين الوظيفى أثناء الاستخدام وبأقل الأسعار بما يتناسب مع اتفاقيات التجارة الحرة ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية من حيث مفهومها لأولويات الجودة –الموضة –الخامة والسعر.

ويتفق كل من د.رشدى على مدرس تصميم وتكنولوجيا الملابس والنسيج بكلية الاقتصاد المنزلى جامعة المنوفية مع د.سوسن عبد اللطيف المدرس بقسم الملابس والنسيج بجامعة حلوان بقولهما بضرورة إنشاء مركز أكاديمي لتخريج دفعات من الكوادر الفنية والإدارية والعاملين في مجال صناعة الملابس يكون هدفها الأول والأخير الارتقاء بهذه الصناعة وتنمية صادراتنا منها بما يتناسب ومستوى الجودة العالمية **ويأتى بانشاء مايسمى بالمركز القومى لتنمية صناعة الملابس الجاهزة على أن يؤسس باسم منتجى الملابس الجاهزة ويحتوى على مراحل دراسية مختلفة منها ثانوى وفنى ومعهد فنى صناعى وذلك انطلاقا من أن أغلب العاملين والحرفيين بل والإداريين أيضا ليسوا أصحاب تخصص في صناعة المنسوجات**

■ أساتذة الاقتصاد والخبراء:

ضرورة إعداد الكوادر الفنية لصناعة النسيج وتدريبها على التكنولوجيا الحديثة

■ المصنعون:

الثقافة والجودة والالتزام عناصر هامة تنقصنا فى عملية التصدير

■ المسئولون:

تنمية القدرة التنافسية لمنتج النسيج هدف أساسى وتطوير بحوث الصناعة هدف آخر

■ وزير الصناعة:

مركز تكنولوجى جديد للصناعات النسيجية فى إطار برنامج التحديث

والملابس الجاهزة.

أما **د.سامى عفيفى أستاذ الاقتصاد والمحكم الدولى بمنظمة التجارة العالمية فيقول:** العلاج لمشاكل صناعة النسيج يكمن فى برنامج تحديث الصناعة المصرية . فاتفاقيات المنسوجات والملابس الجاهزة موجودة منذ عام ١٩٦٠ ثم جاءت مفاوضات جولة أورجواى فى إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٤ لإخضاع المنسوجات والملابس لقواعد تحرير التجارة العالمية خلال فترة ١٠ سنوات ويوجد جدول زمنى لإلغاء القيود الجمركية ، وقد تمتعت صناعة الملابس بحماية وأمان لفترة طويلة فقدت خلالها الحاجة إلى تطوير المنتجات وخطوط الإنتاج .. لذلك منحت الاتفاقية الدول الأعضاء فى المنظمة فترة زمنية لتوفيق أوضاعها وتحديث صناعتها وهذا مالم يحدث لصناعة المنسوجات والملابس التى تعد من أهم القطاعات الصناعية المصرية على الإطلاق من حيث نسبتها للإنتاج الصناعى المصرى أو استيعابها للعمالة المصرية فضلا عن أنها تمثل أهم قاعدة إنتاجية صناعية فى الدلتا وجنوب مصر . إذن لامفر من إجراء تحديث شامل لهذه الصناعة إذا قدر لها أن تبقى وتقف على قدميها .. **وهنا يأتى دور البرنامج الوطنى لتحديث الصناعة الذى أعلنت عنه الحكومة وتتولاه وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية . . وقد عرض الاتحاد الأوروبى تقديم المعاونة فى تنفيذ هذا البرنامج من خلال تقديم الدعم المادى والخبرة الفنية شرط أن تشارك الحكومة والقطاع الخاص المصرى بدرجات متفاوتة فى تمويل هذا المشروع.**

مركز للموضة .. وتطوير البحوث

والمسئولون فى الحكومة يرسمون صورة لتحديث صناعة الغزل والنسيج بما يتمشى ويواكب التطور الذى لحق بهذه الصناعة على مستوى العالم . . **وأولى هذه الخطوات كما يقول سليم التيلتلى رئيس مركز تحديث الصناعة ،** تتلخص فى ضرورة العمل على تنمية القدرة التنافسية لمنتج النسيج المصرى لأنه سيكون البوابة الرئيسية التى يدخل من خلالها وبقوة إلى الأسواق العالمية كذلك يعمل الجهاز على ضرورة تطوير مؤسسات هذه الصناعة والعمل على تطوير السياسات والخطط التى تعمل بها تحقيقا لهدف النهوض بالصناعة .

د.هانى بركات وكيل وزارة الصناعة للشئون الخارجية والمشرف على مركز تصميم الموضة الجديد والذى يعد النواة الأولى لوزارة الصناعة فى إطار برنامجها التحديثى . يقول:

بدأنا فى العمل بهذا المركز الجديد وهو أحد مشروعات وزارة الصناعة الذى يأتى فى إطار برنامج الوزارة لرفع مستوى التصميمات والجودة بمصانع الملابس الجاهزة وذلك لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية خاصة مع تنفيذ اتفاقية الجات والسماح باستيراد الملابس الجاهزة وهذا المركز توليه الوزارة عناية كبيرة فهو أول خطوة فى تطوير صناعة مهمة سواء محليا أو عالميا ويقدم المركز العديد من الخدمات فى هذا المجال منها التدريب فى مجال التصميم والتنفيذ كما يقدم تصميمات عصرية مباشرة إلى المصانع المصرية تتماشى مع اتجاهات الموضة وذلك أيضا لرفع القدرة التنافسية للملابس الجاهزة المصرية ، لأن التصميم هو أحد مفاتيح التصدير.



وفى هذا الصدد الهدف هو تكوين كوادر مصرية فى مجال تصميم وتنفيذ الملابس الجاهزة لإنتاج تصميمات تناسب الذوق المصرى وتكوين مصممى أزياء على مستوى عال من القدرة على الخلق والابتكار والعمل مع المصانع على خلق سوق جديدة للمنتج المصرى والاستعانة فى ذلك بالخبرة الايطالية على اعتبار أنها رائدة فى مجال الموضة .

د.هانى الناظر رئيس المركز القومى للبحوث . . يقول: شعارنا فى المركز لا للمستورد ونعم لمنتج مصرى ١٠٠٪ وهدفنا هو التلاحم بين العلماء وقطاعات الإنتاج المختلفة ، وفى المركز لاتوجد أبحاث على أرفف المكتبات حيث بدأ العلماء ينطلقون إلى المدن الصناعية لبحث المشاكل الموجودة على الطبيعة وإجراء أبحاث ودراسات عليها . .ففى قطاع النسيج نجد عدة مشاكل منها الألوان والأصباغ ونوعية النسيج ونجرى عدة أبحاث لحلها كما اتجه العلماء لمقابلة أصحاب المصانع والمشروعات ونحن بصدد إعداد مجموعة من اللقاءات مع جمعيات المستثمرين فى المدن للتعرف على مشاكلهم وتعريفهم على إمكانات المركز بل وإنشاء مكاتب للمركز فى المدن الجديدة حتى نكون وسط المنتجين والمصنعين لحل أى مشكلة.

فى إطار برنامج التحديث

وإضافة إلى كل ماسبق .. كان لابد أن نستمع إلى رأى وزير الصناعة فى هذا الصدد . باعتباره المسئول الأول عن تطوير هذا القطاع المهم والنهوض به وهنا يقول د.على الصعيدى:

قطاع المنسوجات هو من أكبر القطاعات المنتجة فى مصر حيث يضم ٥آلاف مصنع باستثمارات تصل إلى ٥مليارات جنيه ويحتل المرتبة الثانية بعد الصناعات الغذائية ويمثل ٢٣٪ من قطاع الصناعة .. وصناعة المنسوجات تمثل ٣٠٪ من إجمالى الدخل . . **كل ذلك يؤكد أهمية هذا القطاع** فى زيادة الدخل القومى حيث تعتمد هذه الصناعة على القطاع الزراعى فى صناعة النسيج وهذا القطاع قائم حاليا باستثمارات القطاع الخاص والشركات القائمة على التقنيات والتسويق الحديث . . والقطاع الخاص أسهم إسهاما كبيرا فى هذا القطاع وخاصة الملابس الجاهزة حيث إن هذا القطاع أدخل الكثير من التكنولوجيا فى هذه السلسلة من الصناعات كما أدخل العديد من التحديات من خلال المنافسة وفى نفس الوقت جلب العديد من فرص العمل.

ويضيف د.الصعيدى:

والوزارة تقوم حاليا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى بمشروعها الجديد لتحديث الصناعة ، ويشتمل على تحديث المهارات المصرية وتحسين كفاءة القوى العاملة ودعم فرص الاستثمار من أجل توفير بيئة صناعية ملائمة .

وإضافة إلى ماسبق يقول وزير الصناعة:

نبحث حاليا فكرة إنشاء مركز تكنولوجيا الصناعات النسيجية كشركة مشتركة برأس مال مصرى أجنبى طبقا لقانون الاستثمار رقم٨لسنة١٩٩٧ مع إحدى الشركات الأجنبية العالمية لتكون مصدرا للتكنولوجيا بجانب القطاع الخاص فى مجال شركات الغزل والنسيج بالإضافة لمشاركة وزارة الصناعة كجهة حكومية فى إطار تنفيذ البرنامج الشامل لتحديث الصناعة الوطنية والذى أشرنا إليه.

وقد تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل تضم عددا من مستثمرى صناعة الغزل والنسيج للتنسيق مع الاتحاد الأوروبى لاختيار أفضل الشركات والمراكز التكنولوجية الأوروبية التى يمكنها التعاون للمشاركة فى هذه الشركة.

ونسأل . . وما أهمية التعاون مع هذه المراكز المتطورة . . والدور الذى سيلعبه هذا المركز الجديد فى النهوض بصناعة النسيج؟

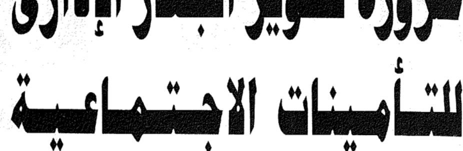
يجيب وزير الصناعة:

الأهمية تكمن فى عملية التحديث ذاتها ورفع القدرة التنافسية للصناعة بجانب إعداد الدراسات التشخيصية اللازمة لتحديث المصانع وخفض تكلفة الإنتاج المحلى وتطوير الخامات وتقديم المساعدات الفنية وتدعيم نشاط البحوث وخدمة الصناعات النسيجية وتوفير برامج التدريب والمعلومات التكنولوجية بالإضافة إلى ادخال النظم الحديثة لإدارة الجودة الشاملة بالمصانع والمساعدة فى تطوير المنتج وإعداد التصميمات طبقا للأذواق والأسواق العالمية والخدمات التكنولوجية التى سيقدمها المركز الجديد ستساعد فى تقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية والربحية واسترجاع الطاقة وترشيد استهلاكها والاستفادة من الخامات المستخدمة وتقليل نسبة الهالك وتكوين التحالفات الاستراتيجية لشراء الخامات بأقل تكلفة والمساعدة على إدخال الابتكارات الجديدة فى الصناعة . . أيضا المركز سيساعد فى حل بعض المشاكل التى تواجه المصانع من خلال تقديم الابتكارات فى طرق الغزل الحديثة وخدمات البحوث الصناعية وتصميمات الأقمشة الحديثة وعمل الاختبارات اللازمة للتأكد من ثبات ألوان الأقمشة وعمل الدراسات التسويقية وفتح أسواق جديدة مع القيام بمتابعة عمل المصانع وتقديم الخبرة والشورة لها .. وفى النهاية إرساء قواعد ثابتة لهذا القطاع حتى يلبى طموحات المصنعين والمصدرين.

وبعد ..

هذه الخطوات التى تحدث عنها المسئولون بعضها يدخل فى طور التنفيذ والبعض مازال حلما يراود الكثيرين . . المهم أن يستفيد قطاع النسيج من البرنامج التحديثى للصناعة المصرية . . وأن يترجم القول إلى فعل بإعطائه الأولوية ضمن القطاعات التصنيعية الأخرى حتى يستعيد مكانته ويقف على قدميه مرة أخرى.

من هنا نبدأ..



بقلم :
عبد الحليم القاضى

تشريعات التأمينات الاجتماعية مجموعة من الحقوق والالتزامات ، ويتولى جهاز التأمينات الاجتماعية (الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بصندوقيها) أداء الحقوق لمستحقيها من معاشات وتعويضات ومنح .. الخ فى مواعيد محددة أوضحها قانون التأمين الاجتماعى كما تقوم بإلزام أصحاب الأعمال وغيرهم بتنفيذ الالتزامات التى فرضها عليهم القانون ،

معنى ذلك أن هناك جماهير تتعامل مع الجهاز الإدارى للتأمينات الاجتماعية ومع من يتعامل هذا الجمهور؟ وأين يلتقى الجمهور ؟

إذن هناك مكان يلتقى فيه الجمهور مع موظفين يؤدون لهم الخدمات و ينبغى أن تتوافر فى شأن هذا المكان شروط تتناسب مع الجمهور ومع الموظفين ، وهو ما نسميه ظروف العمل .

المكاتب غير صالحة

مكاتب التأمينات الاجتماعية – معظمها عبارة عن شقق مستأجرة لاتصلح لخدمة الجمهور ولا تصلح لقيام الموظفين بعملهم – غرف ضيقة مكدسة بمكاتب غير متناسقة للموظفين وتجد ملفات المتعاملين فى (بعض المكاتب) مختلطة ببعضها وغير منظمة ، وأوراق غير مرفقة ويصعب الوصول إلى ملف معين لموضوع يسعى أحد الجمهور لمراجعته مع الموظف المختص ، والمفترض أنه قد يتم تسجيل هذه الملفات وما تضمها من أوراق على الحاسب الآلى ، وإذا أراد المتعامل الرجوع إلى موضوع قديم فلا يجد السجلات المتضمنة للموضوع الذى يراد تسويته ، وقد لاحظت الدكتورة آمال عثمان أيام توليها الوزارة الفوضى فى بعض المكاتب عند زيارتها لها ، وتأكدلها أن مكاتب التأمينات لاتصلح لاستقبال الجمهور ، ولاتصلح إطلاقا لعمل الموظفين الذين يعملون فى ظروف سيئة .. تكدس المكتب بمكاتب ودواليب وملفات وأوراق وسجلات ، والموظفون يحشرون حشرا والكراسى التى يمكن أن يجلس عليها الموظف للقيام بعمله سيئة ، كما أن دورات المياه سيئة للغاية وأرجو ألا يظن القارئ أنى أشهر بمكاتب التأمينات بل إنى أطالب بلجنة لتقصى الحقائق لزيارة مكاتب التأمينات الاجتماعية للتأكد إذا كانت تصلح للغرض الذى من أجله أنشئت أم لا.

ولكن ما هو المطلوب ؟

أن تخصص الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى جانبا من احتياطى أموالها لاستثمارها فى إقامة مكاتب نموذجية لها ، وتعلن عن مسابقة للمكاتب الاستشارية لتقدم نموذجا للمكتب المطلوب بعد أن تدرس نظام التأمين الاجتماعى ونظام وإجراءات العمل ، وطبيعة المتعاملين مع هذه المكاتب .. مؤمن عليهم ، أصحاب معاشات متقاعدون ، عجزة ، مرضى ، مصابون ، أرامل وأيتام ، يطالبون بمستحقاتهم ، أو يستفسرون عن بعض المسائل أو يطلبون حل بعض المشاكل ، وأصحاب أعمال يرغبون فى تسوية حساباتهم.

وتقام المكاتب مقسمة بين حاجة الموظفين وراحة المترددين عليها إن مكتب التأمينات الاجتماعية لا يقل عن أى فرع من فروع البنوك ، يقوم المكتب بتحصيل الاشتراكات ومستحقات التأمينات الاجتماعية الأخرى ، ويؤدى المعاشات والتعويضات .. الخ للمنتفعين بنظام التأمينات الاجتماعية ، فلماذا لا يكون كأى فرع للبنوك فى نظامه .. مكان مزود بالكراسى المناسبة لاستقبال جماهير المتعاملين معه ، ومكاتب للموظفين وشبابيك للاستعلام وتقديم طلبات الصرف وغيرها وأخرى لاستلام الحقوق التأمينية بحيث لايظهر الجماهير والموظفون مختلطين كالحابل بالنابل ، صحيح أن بعض المكاتب بها شبابيك متواضعة للتعامل مع الجمهور يسمونها جيشيهات ، ولكن ليس هناك توازن بين الفراغات المخصصة للموظفين وتلك المخصصة للجمهور .

اختيار الموظفين

إذا وجد المكان المناسب للعاملين والجمهور ، فإنه ينبغى أن يضم المكتب العدد المناسب من الموظفين **وهنا يقتضى دراسة معدلات الأداء لكل عمل من أعمال المكتب ، وتخصيص عدد الموظفين اللازمين لأداء العمل .**

وليس كل شخص يصلح للعمل فى التأمين الاجتماعى ، وإنما ينبغى اختيار الشخص الذى لديه استعداد للعمل الاجتماعى ، فأول عمل هو تحديد العدد المطلوب من الموظفين والمؤهلات المناسبة ، وإجراء الاختبار اللازم كتابة وشفاهة على أساس العدل والمساواة ثم يتلقى التدريب اللازم ، والتدريب يتم على مراحل :

١– تدريب الموظفين الجدد ، وهنا يتلقى الموظف تدريبا شاملا عن نظم التأمين واختصاصات الجهاز الإدارى للتأمينات (المركز الرئيسى – المنطقة – المكتب الفرعى) وأذكر عند زيارتى للولايات المتحدة الأمريكية أنى وجدت أن هذا النوع من التدريب يستمر لمدة ستة أشهر ، يتلقى فيه الموظف تدريبا نظريا وعمليا ، ويجرى له اختبار أسبوعى وتسلم للموظف بعد ذلك لائحة القانون والقرارات ونظام العمل .. الخ .

والملاحظ أننا فى مصر نجد القانون يصدر وينشر فى الجريدة الرسمية ويكون فى يد الجمهور قبل أن يوزع على العاملين فى مكاتب الهيئة .

٢– بعد أن يحصل الموظف على التدريب الشامل يتلقى تدريبا متخصصا فإذا عهد إليه بالتفتيش على أصحاب الأعمال يتلقى تدريبا خاصا فى هذا الشأن ، وإذا كان محاسبا يتلقى تدريبا فى محاسبة التأمينات وإذا كان أخصائيا فيتلقى تدريبا فى إحصاءات التأمين الاجتماعى وكيفية تجميعها .. الخ

٣– التدريب التنشيطى ، يتلقى الموظفون من حين لآخر دورات تدريبية فيما يستجد فى مجال التأمينات الاجتماعية من قوانين وقرارات وتعليمات وعرض للمشاكل التى تواجه الموظف والحلول المناسبة لها.

" البقية ص٦٢ "


شريف جلال


أحمد سليمان


محمد عبدالحليم


اللواء سمير يوسف

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الزراعة - محافظة أسوان


مصطفي عثمان حسن


محمد أحمد عبد الوهاب

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد

اللواء **سمير يوسف** محافظ أسوان

وإلى شعب أسوان العريق وإلى جميع القيادات

التنفيذية والشعبية والسياسية بمناسبة

العيد القومى للمحافظة


صفوت داود

فى ظل زعامة الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

وتهنئ السيد المهندس

محمد عبد الحليم أحمد

رئيس النقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية

وأعضاء مجلس إدارة النقابة العامة للزراعة والرى

وتهنئ السيد المهندس **أحمد محمد أحمد سليمان**

مدير عام القطاع الزراعى بأسوان

والسادة الزملاء والزميلات العاملين

بمديرية الزراعة وإداراتها بأعياد أسوان

رئيس اللجنة
شريف جلال عثمان

نائبا الرئيس
مصطفى عثمان حسن - ناصر محمد إبراهيم

الأمين العام
صفوت داود فلسطين

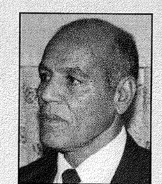
أمين الصندوق
محمد أحمد عبد الوهاب

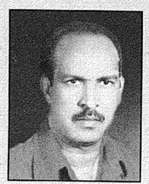
م.الأمين العام
سيد الحق عبد الوهاب

م.أمين الصندوق
أمال عبد المجيد محمد

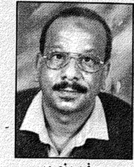
الأعضاء: زيدان مطاوع - عبد الرحيم أحمد طه عبد المنعم أحمد علي - عبد الباسط أحمد محمود


محمد وطني عوض


اللواء سمير يوسف


صلاح محمد إبراهيم

اللجنة النقابية للعاملين بالتربية والتعليم - محافظة أسوان


يوسف منصور


محمود محمد أحمد موسي

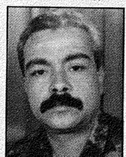
تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى السيد اللواء المحافظ

سميـر يوسـف

محافظ أسوان

وإلى شعب أسوان العريق وإلى جميع القيادات التنفيذية والشعبية والسياسية بمناسبة




أيوب محمد حسين


مصطفي محمد أحمد

كما تتقدم بالتهنئة إلى السيد وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة وإلى جميع الإخوة العاملين بقطاع التربية والتعليم وإلى العاملين بالتعليم والبحث العلمى وإلى السادة الزملاء أعضاء مجلس النقابة العامة وتعاهد السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

على بذل المزيد من الجهد لمصرنا العزيزة

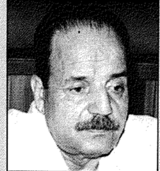
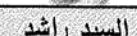
رئيس اللجنة	نائب أول	نائب ثان	نائب ثالث
محمد وطنى عوض	**صلاح محمد إبراهيم**	**حربى على محمد سالم**	**أيوب محمد حسين جاد**
الأمين العام	أمين الصندوق	أمين عام مساعد	أمين صندوق مساعد
محمود محمد أحمد موسى	**يوسف منصور سيد**	**مصطفى محمد أحمد**	**أحمد عثمان محمد**

الأعضاء : **تامر إبراهيم سليمان - عامر محمد محروس - مصطفى يوسف محمود عبد الموجود محمد معوض - محمد حسن أحمد - زهنى رشاد على حسن**

اللجنة النقابية المهنية لعمـ


اللواء سمير يوسف


أحمد العماوى



السيد راشد

تتقدم اللجنة بالتهنئة إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة وإلى السيد اللواء

سمير يوسف

محافظ أسوان

وإلى السيد اللواء **صلاح سليمان** مدير أمن أسوان

وإلى السيد **صبرى صالح عزت** رئيس مباحث مرور أسوان

وإلى العقيد **حمدى محمد عثمان** مدير المرور

وإلى النقيب **عمرو مصطفى سرايا** رئيس قسم مرور كوم إمبو

ويشكرون جهودهم البناءة للنهوض بالمحافظة فى كافة المجالات

ولجميع العاملين فى مجال تنظيم المرور وتعاونهم المخلص مع اللجنة النقابية

بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**

كما تتقدم بخالص التهنئة للسيد المحافظ على تخصيص قطعة أرض لإنشاء موقف خاص لخدمة جميع الخطوط الإقليمية بمحافظة أسوان ، وعلى دعمه الكامل والإشراف حتى ظهر من أحسن المواقف على مستوى الجمهورية

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى رواد الحركة النقابية:

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

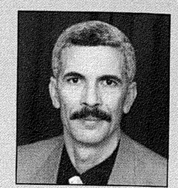
السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

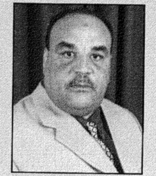
صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة للنقل البرى

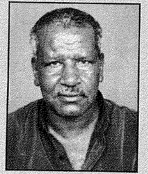
وجدير بالذكر أن اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بأسوان تمتلك عدد ٤ محلات تجارية أسفل المبنى ، تم تأجيرها بما يدر دخلا للجنة النقابية ويعتبر أصلا ثابتا .

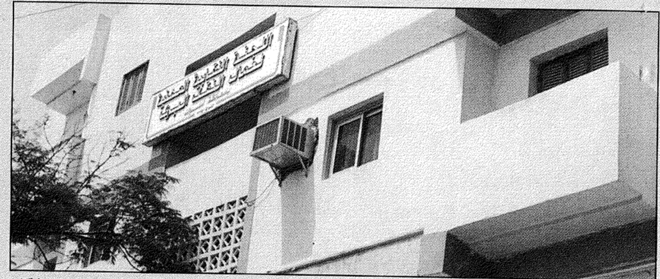
رئيس اللجنة	نائب رئيس اللجنة	نائب رئيس اللجنة	أمين صندوق اللجنة
يوسف عبده أحمد سليم	سعدى ربيع أحمد	يوسف محمد عيسى	حسين عبد القادر عبد الحميد

ـــال النقـل البـرى بأسوان

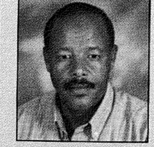

صبرى الجريدى

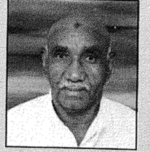

يوسف عبده أحمد سليم

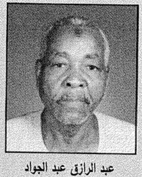

حسين عبد القادر عبد الحميد



• وتقوم اللجنة بإنشاء مستشفى جديد لتقديم الخدمات الطبية للعاملين بالنقل البرى بشكل خاص ولشعب أسوان بشكل عام .. هذا بالإضافة للنادى الثقافى الذى سيكون النواة لتثقيف أعضاء اللجنة والعاملين بقطاع النقل البرى .. وتم تحديث مقر اللجنة على أحدث مستوى من الأعمال المعمارية وتحسين الخدمة للوافدين للجنة


أنور موسي بشير


يوسف محمد عيسي


عبد الرازق عبد الجواد


شعبان مكي أحمد

مساعد أمين الصندوق
أحمد عبد الرازق أحمد

الأمين العام
صلاح سالم حسين

مساعد الأمين العام
أنور موسى بشير

الأعضاء :
عبد الرازق عبد الجواد على
شعبان مكى أحمد

شركة مصر إدفو للب وورق ا

PRINTING PAPER CO.

كبرى شركات الاستث



الرئيس محمد حسني مبارك

تتقدم بخالص التهنئة إلى

اللواء **سمير يوسف**

محافظ أسوان

وشعب أسوان وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية

بمناسبة

عيد أسوان

وتتمنى له دوام الرقى والازدهار

فى ظل القيادة الحكيمة

للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

إدفـو: ٧٩٠٩٠٥ -٧٩٠٩٠٧ / ٠٩٧
٧٩٠٩٠٦-٧٩٠٩٠٨ / ٠٩٧
فاكس : ٧٩٠٩٠٩ / ٠٩٧

القاهرة : ١٤ شارع جواد حسنى
٣٩٥٢٩٤٠-٣٩٥٢٩٤٢/٠٢
فاكس: ٣٩٥٢٩٤١/٠٢

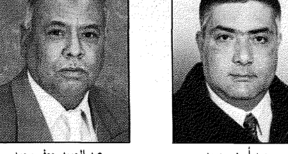


اللواء سمير يوسف

عبدالحميد اسماعيل



محمد أيمن محمود



عبد الحميد جعفر محمد

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الصحة - أسوان

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد

اللواء **سمير يوسف** محافظ أسوان

وإلى السيد الدكتور **محمد أيمن محمود رجب** مدير مديرية الشئون الصحية

وإلى شعب أسوان العظيم وإلى جميع القيادات التنفيذية والشعبية والسياسية بمناسبة

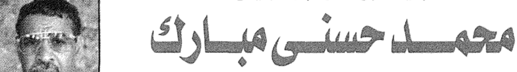


العيد القومى للمحافظة

كمال عزيز صلاح

عبد القادر عبد الرحمن

بقيادة ابن مصر البار الرئيس



محمد حسنى مبارك



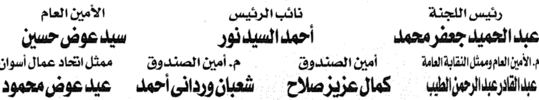
سيد عوض حسين

وتخص بالتهنئة أبناء الحركة النقابية على الجهد العظيم السادة

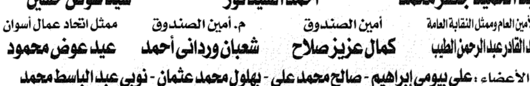
أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

عبد الحميد إسماعيل رئيس النقابة العامة



رئيس اللجنة	نائب الرئيس	الأمين العام
عبد الحميد جعفر محمد	**أحمد السيد نور**	**سيد عوض حسين**



م. الأمين العام وممثل النقابة العامة	أمين الصندوق	م. أمين الصندوق	ممثل اتحاد عمال أسوان
عبدالقادر عبدالرحمن الطيب	**كمال عزيز صلاح**	**شعبان وردانى أحمد**	**عيد عوض محمود**

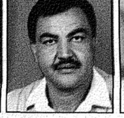


شعبان ورداني أحمد

الأعضاء : **على بيومى إبراهيم - صالح محمد على - بهلول محمد عثمان - نوبى عبد الباسط محمد**



نوبى عبدالباسط



صالح محمد علي



علي بيومي إبراهيم



بهلول محمد عثمان



أحمد السيد نور



عيد عوض محمود

اللجنة النقابية للعاملين بالصحة بالأقصر

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد اللواء

الدسـوقى البـنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

د. أحمد عبد المنعم أحمد مدير عام الصحة بالأقصر

والى شعب الأقصر العظيم وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالأقصر

بمناسبة


أحمد العماوى

عبدالحميد إسماعيل

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بالتهنئة إلي السادة :

أحمـد العمـاوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيـد راشـد رئيس اتحاد عمال مصر

عبد الحميد إسماعيل رئيس النقابة العامة

عمر على أبوالحجاج

فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

محمود عبدالله غباشي

رئيس اللجنة وعضو الجمعية العمومية للنقابة العامة والاتحاد العام

عمر على أبو الحجاج السيد

نائب الرئيس

محمود عبد الله غباشي


عبدالحميد سعد الدين

الأمين العام وعضو الجمعية العمومية للنقابة العامة بالاتحاد العام

عبد الحميد سعد الدين جلال

أمين الصندوق وعضو الجمعية العمومية للنقابة العامة

الشايب نجيب إبراهيم

الأمين العام المساعد

أحمد محمود عويس محمد

أمين الصندوق المساعد

عاطف رزق بطرس عازر

الشايب نجيب إبراهيم

الأعضاء:

محروس أحمد حارس عشري - إبراهيم حسين عبد الله إبراهيم

عبد الحميد حسن رشيدي - محمد خليفة محمد حسين - صلاح فوزى سعيد


إبراهيم حسين عبدالله


محمد خليفة محمد


محروس أحمد حارس

أحمد محود عويس


الرئيس محمد حسنى مبارك


اللواء سعد أبوريدة

الاتحاد المحلى لنقابات عمال البحر الأحمر


السيد راشد

أ.إبراهيم خطاب

رئيس الاتحاد ..

وأعضاء مجلس الاتحاد والقواعد العمالية

بمحافظة البحر الأحمر.

يتوجهون بخالص التهنئة للسيد

الأستاذ

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام

لنقابات عمال مصر

بمناسبة فوزه بمنصب وكيل مجلس الشعب للمرة العاشرة.

تقديرا للدور الرائد للحركة النقابية ..

كما يتقدمون بخالص التهنئة .. للسيد اللواء

سعد أبو ريدة

محافظ البحر الأحمر

والقيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

وفى ذكرى انتصارات القوات المسلحة

فى معركة شدوان الكبرى

رئيس الاتحاد

إبراهيم خطاب

نائبا الرئيس

عبد المنعم محمد إبراهيم - عبد الفتاح محمد حسن

أمين عام	أمين مساعد	أمين صندوق
أحمد محمد أحمد	**سيد محمود بشير**	**جابر على محمد**

الأعضاء:

محمود سعيد محمد - أحمد كامل أحمد - بهاء الدين نصر

محمد مصطفى الصغير - سيد محمود محمد

طلعت عبد العال حسين - محمود عبد العزيز حسن


الرئيس محمد حسنى مبارك


اللواء سعد أبوريدة

اللجنة النقابية للعاملين بديوان عام محافظة البحر الأحمر والوحدات المحلية

تهنئ أبناء الحركة النقابية العمالية بالعام الميلادى الجديد كما يسعد اللجنة النقابية بأن تتقدم بأخلص التهانى إلى شعب البحر الأحمر الكريم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

وأعياد انتصارات معركة شدوان

والسيد اللواء

سعد أبو ريده

محافظ البحر الأحمر

والقيادات التنفيذية والشعبية مع أصدق التمنيات بمزيد من التقدم والرخاء والازدهار فى ظل القيادة الرشيدة لابن مصر البار السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة

إبراهيم عمر خطاب

نائب الرئيس	نائب الرئيس
محمد على حسن	**فتحى عطية**
الأمين العام	أمين الصندوق
على النجار	**شاذلى أبو الحسن**

الأعضاء

محمد عبد العزيز محمد - سيد محمد حمادة

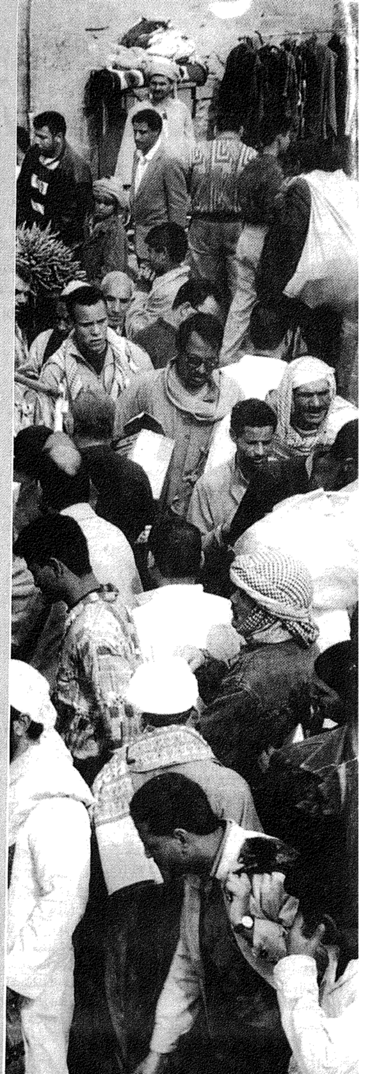
محمد شحات - مبارك أحمد محمد - رجب أبو السعود

قبل أن نصبح ١٠٠ مليون نسمة

قضية الزيادة السكانية أصبحت قضية أمن قومى يتبناها الرئيس محمد حسنى مبارك ويركز عليها فى كل أحاديثه ، نظرا لأهميتها القصوى ، وخطورتها على برامج التنمية وعلى مستوى المعيشة للمواطنين .. ففى خطابه الأخير أمام مجلسى الشعب والشورى ، حذر الرئيس من الزيادة السريعة فى معدلات المواليد التى بلغت حوالى ٢٦ مليون نسمة خلال ٢٠ عاما بزيادة قدرها ٥٢ ٪ عن نهاية عام ١٩٨١ .. ومن المحتمل أن تصل الزيادة السكانية فى مصر إلى ١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠!

ولقد أشار الرئيس إلى أن الجهود المبذولة لضبط الزيادة السكانية لم تأت بالنتيجة المطلوبة فمازال معدل المواليد فى ارتفاع مستمر ، حيث تشهد مصر زيادة سنوية قدرها مليون و٣٠٠ ألف نسمة ، بما يعنى أن هناك طفلا يولد ، كل ٢٢ ثانية !.. ومن هنا طالب الرئيس بدراسة عميقة لكافة آثار هذه الظاهرة الخطيرة ووضع خطة قومية للتصدى لها .. وهكذا بدأت الدولة - بأجهزتها المختلفة - فى وضع هذه الخطة التى تنتهى عام ٢٠١٧ والتى تسعى إلى تخفيض زيادة قدرها عشرة ملايين نسمة عما هو متوقع .

"والعمل" تلقى الضوء على جهود الدولة إزاء قضية تنظيم الزيادة السكانية ، وخطة الحكومة نحو التصدى لها !!



غـــول ملتهم .. اسمـــه الزيـــ

المعادلة الصعبة هى كيفية المواءمة بين الاحتياجات والإمكانات ومواجهة قضية الزيادة السكانية لم تعد مجرد اختيار ينبغى الانحياز له بل أصبحت ضرورة حتمية بعد أن امتدت تأثيراتها السلبية لتضرب جهود التنمية فى مصر وتؤثر على فرص التمتع بنوعية حياة مستقرة وإصلاح معيشى واقتصادي.. كل الحقائق العلمية تؤكد أن أى زيادة فى السكان تقابلها زيادة استهلاك ٨ أضعاف وبالتالى يحتاج ذلك لزيادة الإنتاج ٢٠ مرة ضعف عدد السكان فالأرقام لا تكذب.. ولا تتجمل وكلها تؤدى إلى حقيقة مرة ، لا يمكن إهمالها فهى " تهدد الحاضر " رغم كل الجهود المبذولة فى كافة مجالات التنمية وتنسف المستقبل " رغم الخطط والدراسات والحلول المطروحة لعلاج المشكلة فالأرقام تؤكد أن عدد سكان مصر زاد من ٤٣ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلى ٦٧ مليون نسمة عام ٢٠٠١ أى بزيادة قدرها ٢٤ مليون نسمةو هذا الرقم رصد للوضع السكانى ويحذر من عواقبه إذا استمرت هذه الزيادة ، فأبعاد الأزمة خطير من حيث تأثيرها على البطالة والعجز فى تلبية الاحتياجات .

■ هـويدا غنيم

الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة والسكان يقول إنه منذ عام ١٩٨٦ صدرت السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات السكانية وتم تحديثها بمشاركة الوزارات والجهات المعنية بالسكان إلى أن تم وضع الاستراتيجية القومية للسكان ما بين عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٧ وأهداف هذه الاستراتيجية وأدوار كل وزارة وجهة مشاركة فيها والهدف من ذلك هو الوصول لمعدل خصوبة طفلين لكل سيدة كهدف قومى ، وبعد أن وصل الأمر لحالة تستوجب هذه الاستراتيجية فى ظل تقاليد اجتماعية تعوق أى تقدم فى الحد من هذه الزيادة وعلى رأس هذه التقاليد مفاهيم العزوة والإنجاب المتكرر انتظارا للذكر وتعدد الزوجات والزواج المبكر خاصة فى المناطق الريفية أو العشوائية كما يمثل التسرب من التعليم بعدا آخر للمشكلة حيث بلغت فى المرحلة الإعدادية ٣,٥٨ ٪ بين الذكور و٦٣,٢٪ بين الإناث يضاف إليها نسبة الأمية فى مصر والتى تبلغ ٣٣,٥٩ ٪ منها ٢٢,٩١٪ بين الذكور و٤٤,٧٥٪ بين الإناث وإلى جانب ذلك تبرز مشاكل أخرى مثل عمالة الأطفال ووجود نحو ٧,٥ مليون شخص فى المناطق العشوائية محرومين فى المناطق العشوائية من خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية .

هل يكفي ذلك

ويؤكد وزير الصحة والسكان أن الاستراتيجية القومية للسكان جاءت لتحقيق عدة أهداف حقيقية ومرصودة حتى عام ٢٠١٧ وعلى رأسها خفض معدل النمو السكانى وتوزيع جغرافى أفضل للسكان مع الارتقاء بالخصائص السكانية لمصر وتقليل التفاوت بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية المختلفة داخل مصر .

وعلى هذا تحددت هذه الاستراتيجية بـ ١١ برنامجا هى : تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وصحة الطفل والحفاظ على حياته والتعليم ومحو الأمية وتحسين وضع المرأة والمراهقين والشباب ودعم وحماية الأسرة والإعلام والتعليم والاتصال وحماية البيئة وإعادة التوزيع السكانى وتقليل التفاوت بين المجموعات السكانية فى مصر ودعم المعلومات والبحوث

مشاركة واضحة

ويوضح وزير الصحة قائلا : لم نضع هذا ونتركه للتنفيذ دون سياسات واضحة فهناك مشاركة لكل المحافظين باجتماعات شهرية لتقييم ما تم بالفعل فى كل محافظة ومتابعة الأداء وما تم من خطوات خاصة بعدد السكان فى كل منطقة خاصة المناطق العشوائيةوتحديد مسئول سكانى لكل منطقة سكانية ومربع وشياخة .

ويتم ذلك بمشاركة وزارات الصحة والسكان والتعليم العالى والتربية والتعليم والشباب والثقافة والأوقاف والزراعة والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة والشئون الاجتماعية والإعلام والبيئة والقوى العاملة والتنمية المحلية ،بالإضافة للكنيسة القبطية والهيئة العامة للاستعلامات وقصور الثقافة وجهاز شئون البيئة وكل من له صلة بالقضية خاصة الجمعيات والمنظمات الأهلية.

تكاليف الاستراتيجية

وعن التكلفة الخاصة بهذه الاستراتيجية قال وزير الصحة : علينا استثمار ٤ مليارات جنيه خلال ١٥ عاما القادمة فى هذا البرنامج القومى وهذا الرقم سيوفر للدولة ١٣٧ مليار جنيه كانت ستنفق كالتالى :

٢١,٤١ مليار جنيه على الصحة ، ٤٦,٤٤ مليار جنيه على المياه والصرف الصحى ، ١٢,٦ مليار جنيه على الإسكان ، ١٤,٨ مليار جنيه على دعم الغذاء إلى جانب ٤٢,٦٥ مليار جنيه على التعليم وحده .

وباتباع بنود سياسات هذا البرنامج القومى سنتمكن من الوصول بعدد سكان مصر عام ٢٠١٧ إلى رقم ٨٦ مليونا فقط بمعدل خصوبة نحو طفلين فقط لكل سيدة بدلا من الرقم الذى كان متوقعا فى نفس العام وهو ٩٦ مليونا أى أننا خلال الـ١٥ عاما القادمة نستطيع خفض عدد السكان بمعدل ١٠ ملايين شخص وهذا إنجاز.

أهداف الخطة

ويشير الدكتور محمد عوض تاج الدين إلى أن هناك أربعة أهداف أساسية للخطة هى :

– أن القضية السكانية هى قضية محورية تتوجب مشاركة جميع الوزارات والمنظمات غير الحكومية فى تطبيق الاستراتيجيات النوعية فى جميع القطاعات لما للقضية السكانية من آثار سلبية على عملية التنمية والبنية الأساسية والدخل القومى والخدمات ورصيد الأجيال المقبلة من الثروة القومية .

– التعامل مع المشكلة بشكل غير تقليدى وتوفير كل الموارد والإمكانات المطلوبة لدعم برنامج السكان والصحة الإنجابية ضمانا لفاعلية واستمرارية هذه البرامج للسيطرة على النمو السكانى .

– تقديم الخدمات لنحو ١٢ مليون سيدة فى سن الخصوبة بحيث تكون هذه الخدمات فى يد الجميع وذات جودة عالية .

– التعامل مع المتغيرات التى أثبتت الدراسات تأثيرها المباشر على عدد الأطفال مثل العادات والتقاليد الاجتماعية والخدمات الصحية للمرأة ورعاية الطفولة للتأثير على وفيات الأطفال وإقناع الإناث بالاستمرار فى التعليم وتوفير فرص عمل وأنشطة

ادة السكانية

إنتاجية.

قاعدة بيانات

ويؤكد وزير الصحة أن هناك برنامجا تنفيذيا يهدف إلى إنشاء قاعدة معلومات متكاملة حول الوضع السكانى ،تتضمن جوانب التخطيط ومتابعة التنفيذ وتقويم النتائج تشارك فيه وزارة الصحة بالتعاون مع مركز المعلومات بمجلس الوزراء ،والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومى للسكان ،والمركز الديموجرافى،وسوف يقوم هذا البرنامج بإعداد قاعدة بيانات سكانية وقاعدة بيانات عن الخدمات الصحية .

كما نهدف إلى رفع الوعى لدى قادة الرأى والفكر والقيادات الطبيعية بالمجتمع لدعم البرنامج السكانى ويتولى الإشراف عليه الوزارات المختلفة وعلى رأسهم الإعلام لتوفير خدمات صحة وتنظيم الأسرة ليغطى جميع أنحاء الجمهورية .

حوافز مالية

ومن بين المقترحات التى يتم دراستها حاليا فى إطار تنظيم الأسرة مقترح بتقديم حوافز مادية للأسر التى تشارك فى برامج تنظيم الأسرة .. حيث يتضمن الاقتراح الأول تقديم حافز مادى لتأخير إنجاب الطفل الأول لمدة ٣ سنوات لصغار السن من الأزواج .. كما يقضى الاقتراح الثانى بتقديم حافز للأسر التى تفصل بين ولادة الطفل الأول والثانى مدة تتراوح بين ٣ إلى ٥ سنوات .. أما من تنجب طفلا واحدا أو اثنين فقط خلال ١٥ سنة فسوف يكون لها الحافز الأكبر .. وسوف يتم تقديم مجموعة من الحوافز الأخرى للأسر الفقيرة فى المحافظات كثيفة السكان والتى سوف تلتزم بتنظيم الأسرة.

مشكلة الحاضر والمستقبل

يقول الدكتور هشام مخلوف رئيس المركز الديموجرافى ، قضية السكان والتنمية هى مشكلة حالية ومستقبلية تطل من الماضى ، وهى مشكلة أزلية لأنها تفرض علينا حل المعادلة الصعبة وهى كيفية المواءمة ين الاحتياجات والإمكانات ، فالسكان لهم احتياجات والدولة لها إمكانات ونفس الشيء بالنسبة للأسرة فلها احتياجاتها مقابل إمكاناتها المحددة ، وقضية التنمية تشغل بال الاقتصاديين وتؤرقهم ، وما يزيد من حدتها هى الزيادة السكانية وأبعادها الأساسية التى تتحدد معالمها فى النمو السريع للسكان والتوزيع الجغرافى غير المتوازن وانخفاض مستوى الخصائص السكانية .

التصدى للزيادة ضرورة

ويضيف د. هشام مخلوف أنه من المعروف أن الجهود المتصلة للحد من هذه المشكلة فى الفترة الماضية قد أسفرت عن عدة نتائج إيجابية لمواجهة المشكة السكانية أهمها :

– تباطؤ معدل النمو السكانى من ٢.٨٪ فى الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ وصلت إلى ٢.١ الفترة من ١٩٨٦–١٩٩٦

– انخفاض معدل الخصوبة الكلى من ٤.٩ عام ١٩٨٤ إلى ٣.٥ طفل عام ٢٠٠٠

– ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من حوالى ٣٠٪ عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٥٦٪ عام ٢٠٠٠

– انخفاض معدل الوفيات للأطفال الرضع من ٧٣ فى الألف فى منتصف الثمانينيات إلى حوالى ٤٤ فى الألف فى التسعينيات.

– انخفاض نسبة الأمية من ٤٩.٧ ٪ عام ١٩٨٦إلى ٣٨.٦٪ عام ١٩٩٦

– إنشاء العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة وبدء العمل فى مشروعات تعمير جنوب الوادى وتنمية سيناء .

ويؤكد الدكتور هشام مخلوف على أن إسقاطات السكان التى أعدها المركز تشير إلى:

أن عدد السكان فى مصر سيزيد عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٧٢.٩ مليون نسمة بينما ينخفض معدل النمو السكانى إلى ١.٨ ٪ وكذلك يتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة الكلية إلى ٢.٨٦٪ لكل سيدة كما سينخفض معدل المواليد إلى حوالى ٢٤ فى الألف .

جهود تسبق المعدلات

ويستطرد الدكتور هشام مشيرا إلى نقطة هامة وهى أنه ، رغم كل تلك الجهود فإن أعداد السكان سوف تستمر فى الزيادة المطردة رغم تناقص معدلات النمو وذلك نتيجة لقوة الدفع السكانى الناتج عن ارتفاع نسبة وعدد النساء فى سن الحمل حاليا ، وعلى هذا فإن جهود التنمية لابد أن تسبق هذه المعدلات فالسكان والأمن الغذائى مثلا وجه آخر لقضية الزيادة السكانية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة حتى ينعم الوطن بالاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى خاصة فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية وتراجع الدول المتقدمة عن تقديم العون للدول النامية ،وزيادة الطلب على الغذاء مع محدودية الموارد ، لذلك أوصت الدراسات بضرورة الاهتمام بالتوعية ببرامج الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة للحد من الزيادة السكانية فى كونها المحور الرئيسى فى التنمية ، وهناك تأثير آخر تطرحه الدراسات للزيادة السكانية وهو تأثيرها على البيئة ، لأن السكان هم مسببو التلوث وذلك يستوجب أن نحسن الأداء الاقتصادى والاجتماعى مستثمرين الموارد الطبيعية لتلبية



د. عوض تاج الدين



د. هشام مخلوف



د. على لطفى



د. حمدى عبدالعظيم

الاحتياجات المتعاظمة نتيجة زيادة السكان التى تضع ضغوطا على قاعدة الموارد الطبيعية ، والتحول الحادث فى الزيادة السكانية نتيجة التغيير فى أنماط الإنتاج والاستهلاك تسبب فى زيادة المخلفات الملوثة للبيئة فى جميع صورها صلبة وغازية وسائلة.

نحن مع الحوافز .. ولكن

الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق يقول : إنه لاشك أن السياسة الحكيمة التى اتبعها الرئيس مبارك فى مواجهة المشكلة السكانية منذ منتصف الثمانينيات قد أنجزت الكثير حيث انخفض معدل تزايد السكان السنوى ، ورغم هذا فما زلنا فى حاجة لمزيد من المجهودات لتحقيق معدل السكان الحالى (٢٪ سنويا) لأن هذا المعدل يعطين مليونا و٣٠٠ ألف فرد زيادة سكانية سنويا وهذه الزيادة تمثل عبئا على موارد المجتمع ، وأعتقد أن من أسباب زيادة معدل تزايد السكان انخفاض معل الوفيات لأن معدل تزايد السكان هو الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات،ونحن لانستطيع أن نوقف أنخفاض معدل الوفيات لأن هذا جانب إنسانى ولا يمكن أن يكون حل المشكلة السكانية هو أن نترك الناس تموت ولكن الحل هو خفض معدل المواليد

عملية اختيارية

ويؤكد الدكتور على لطفى أننا ضد أى سياسة بها إجبار أو إلزام للمواطنين فيما يتعلق بعدد الأبناء وإنما تظل هذه العملية اختيارية ، كما أننا ضد استخدام أى حوافز سلبية بمعنى أن يقترح البعض تحديد معدل معين للأبناء الذين يستفيدون من مجانيةالتعليم وليكن اثنين ، وإذا أنجبت الأسرة بعد ذلك يحرم الولد الثالث من التعليم المجانى ، نحن ضد ذلك لأنه سيزيد من الأميين وبالتالى تنتشر الأمية بين أطفال أبرياء ليس لهم أى ذنب ولأن هذا يتعارض مع منطق الأمور ويؤدى إلى الحقد بين الإخوة .

لذلك لابد من استخدام الأسلوب العلمى فى حملات التوعية وليس أسلوب الوعظ والإرشاد وتكون حملات التوعية فى وسائل الإعلام المختلفة ومناهج المدارس والمعاهد والجامعات إلى جانب الندوات فى النوادى والاتحادات والنقابات مع اتباع نظام الحوافز الإيجابية بمعنى أنه من يلتزم بعدد محدود من الأبناء يحصل على ميزة قد تكون علاوة إذا كان موظفا ، أو مبلغا معينا شهريا إذا كان غير موظف أو إعفاء من ضرائب أو رسوم معينة مع مراعاة إعادة توزيع السكان فى مصر حيث إن السكان يتركزون فى ٥٪ فقط من مساحة مصر والباقى صحراء، فمثلا هناك محافظة بها ٦ مدن ويبلغ عدد سكانها ٤٠ ألفا وهى محافظة جنوب سيناء بينما نجد محافظات أخرى مزدحمة بالسكان لذلك مطلوب إعادة توزيع السكان .

السكان والتنمية البشرية

وفى حوار مع الدكتور حمدى عبد العظيم عميد معهد البحوث والدراسات بأكاديمية السادات قال: أجرت أكاديمية السادات دراسة انتهت فيها إلى أن الزيادة السكانية لم تعد مشكلة ويسهل تحويلها واعتبارها ميزة تضاف لموارد ومواصفات مصر ، وبالتالى يصبح رأس المال البشرى ميزة تنافسية إذا ما أحسن استغلاله عن طريق الإعداد والتجهيز والتوظيف بشكل يحقق ميزة نسبية له ، وبالتالى جعله أحد الموارد الرئيسية للدولة .

وأشارت الدراسة إلى أن السياسات واتجاهات مصر تهدد هذه الميزة وذلك يرجع إلى : خصائص وتركيبة السكان فنجد أن هناك مالا يقل عن ٣٥٪ من الذكور فوق الـ١٥ السنة أميين وحوالى ٦٠٪ من الإناث فوق سن الـ١٥ سنة أيضا أميات وهو ما يمثل سن العمل والإنتاج مما يعنى أن أكثر من نصف عدد السكان لا يقرأون ولا يكتبون ، وبالتالى تصبح خصائص هؤلاء لاتتناسب مع السباق العالمى الذى يتطلب خصائص غير متوافرة لدينا وهنا تكون هذه المشكلة عبئا فالتنافسية تتطلب إبداعا وابتكارا وتكنولوجيا معينة وهو مالايتوافر فى العنصر البشرى عندنا مع توافر نمط معين من التفكير مع نسبة أمية وصلت إلى ٥٠٪ وبالتالى طالبت الدراسة بالتخطيط لاستغلال هذا العنصر البشرى من الآن وحتى عام ٢٠٢٩، وتغيير خصائص السكان وتوظيف الطاقات البشرية للاستفادة من موارد الدولة خاصة مع تمتع مصر بالموقع الجغرافى ورأس المال.

وأكدت الدراسات تغيير الدولة من خصائص السكان والبدء " بمحو الأمية " حتى تنمى العنصر البشرى وإلا كانت الزيادة السكانية قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار فى أى لحظة .

ويستطرد الدكتور حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد قائلا : إن المشكلة السكانية ليست ذلك الشبح الذى نعلق عليه كل السلبيات الأخرى التى عادة ما تحيط بعملية التنمية الاقتصادية البشرية والاجتماعية ، ومن ثم فالضرورة تتطلب توفير الطاقات الإنتاجية وفرص العمل التى تحول هذه الزيادة السكانية إلى عمل إيجابى بدلا من أن تصبح عبئا على الاقتصاد القومى وبالتالى هناك ضرورة للنظر لهذه القضية بهذا المستوى من التفكير الاستراتيجى الذى يضع مخططات للتنمية ،خاصة أن المخاطر المستقبلية فى إطار موجة من عولة الفقر وتوزيعه على دول العالم الثالث ومنها مصر هى تطورات خطيرة يجب مواجهتها بشكل حاسم وبتفكير استراتيجى ينظر إلى هذه المخاطر نظرة جادة .

سوء توزيع

كذلك يرى الدكتور حمدى عبدالعظيم أستاذ الاقتصاد أن المشكلة تتمثل فى سوء توزيع السكان وليس فى عددهم حيث توجد مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة ويقابلها مناطق أخرى منخفضة الكثافة السكانية وذلك لعدم وجود عوامل الجذب ومن ثم تكدس يؤدى الانخفاض جودة خصائص السكان ،يضاف لذلك عدم التناسب بين الموارد البشرية والطبيعية وانخفاض نصيب الفرد من نسبة الأرض المزروعة التى أصبحت بنسبة ١١٪ بعدما كانت ٢٥ ٪ وبالتالى فالزيادة السكانية دون هذه الحسابات تكون مسئولة عن تدهور السكان وزيادة حجم الفجوة الغذائية وعجز الموازنة والضغط على المرافق العامة .

لذلك أرى أن العلاج يكمن فى الاستفادة من العنصر البشرى من خلال التخلص من البطالة وسحب رخصة أى طبيب يقوم بتزوير شهادات الميلاد والزواج ،والعمل على تحديث نمط وتوزيع الاستثمارات القومية ومدى التوافق التعليمى والربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وسياسات التشغيل لمواكبة التطوير والتحديث والعمل على حل مشاكلنا من خلال سياسات اقتصادية وتشريعية وائتمانية والعمل بنظم الحوافز الإيجابية لتشجيع السكان على تنظيم النسل

تقرير يطرح امتيازات

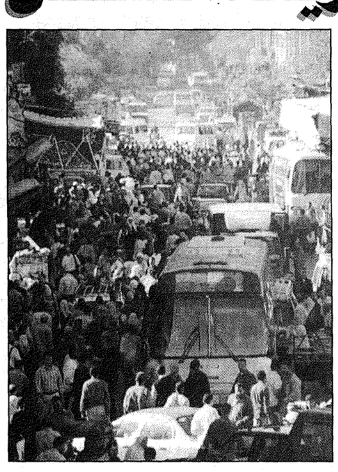
من ناحية أخرى أشار تقرير لجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى إلى أن هناك وسائل لوقف الزيادة السكانية وهى وضع نظام متكامل للحوافز التى تساعد على الالتزام بضرورة تنظيم النسل مع الابتعاد عن فكرة الإجراءات العقابية بما يتفق مع الدستور وحقوق الإنسان حيث اقترحت اللجنة تشجيع من ينجب طفلين فقط بمنحه بعض الحوافز الإيجابية مثل توفير المساكن الحكومية بإيجارات مخفضة مع منح الأب والأم فرص عمل وتوفير وثيقة تأمين على الحياة للوالدين والطفل وإعطاء علاوة تشجيعية لتأخير الحمل الثانى .

ورغم هذه الامتيازات والحوافز وعدم الإلزام إلا أن البعض يرى أن هذا غير دستورى خاصة أن أمور الحمل قد تكون خارجة عن إرادة الزوجين .. فالحل الأمثل يكمن فى تنمية الموارد فكيف تتمكن مصر فى ظل زيادة سكانية تجاوزت حدود الأمان من زيادة الإنتاج كما وكيفا من جهة ، واستثمار هذا العدد السكانى من خلال عدة وسائل يجب العمل بها من الآف التى تبدأ بتحسين وزيادة فرص التعليم .

استراتيچية جديدة..

للتصدى إلى زيادة السكان

ما إن وجه السيد الرئيس إشارة البدء بمواجهة المشكلة السكانية حتى قامت الجهات الرسمية المنوطة بالأمر بتكثيف جهودها وكانت وزارة الصحة فى مقدمة الوزارات التى اهتمت بالقضية فأصدرت تقريرا عن الأزمة السكانية أكدت فيه أن معدل المواليد وصل إلى ٢٦.٧٪ لكل ألف أسرة ، وقد ارتفع المعدل إلى ٣٢.١ فى الألف ، فى بعض محافظات الوجه القبلى ، فى حين أن معدل الزيادة الطبيعية ٢٠.٤ لكل ألف أسرة ، وقد وصل تعداد السكان هذا العام إلى ٦٥.٥ مليون نسمة - بخلاف ١.٩ مليون مصرى بالخارج بزيادة قدرها ١.٧٠٠ مليون نسمة سنويا .. وقد كثفت الحكومة جهودها ، وأعدت خطة استراتيچية وطنية جديدة للتعامل مع قضايا السكان ، وللسيطرة على النمو السكاني ، فى مصر لفترة الأعوام الخمسة عشر القادمة حتى عام ٢٠١٧ ، وقد تم الانتهاء من إعداد هذه الخطة وتأتى هذه الخطة كتحديث للسياسة السكانية التى تم اتباعها من قبل ولتقويم ما تم تحقيقه وتحديد النجاحات للبناء عليها والتعرف على الاخفاقات ، وتحديد أسبابها لتلافيها ، كما بنيت الاستراتيچية الجديدة على الاقتراب والتعامل مع القضية بمنظور جديد غير تقليدى يتناسب مع حجمها وتحدياتها ، ويتلاءم مع متطلبات المرحلة القادمة ، وتهدف هذه الخطة إلى الوصول بمعدل خصوبة على المستوى القومى فى عام ٢٠١٧ إلى طفلين لكل سيدة ، بدلا من المعدل السائد وهو ٢.٥ طفل لكل سيدة.. وعن الاستراتيچية الجديدة التي تتصدي لمشكلة الزيادة السكانية يدور هذا التحقيق.



■ **انتصار سليمان**

د. عبد الباسط عبد المعطى الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يؤكد أن الدولة تعطى اهتماما كبيرا لقضية النمو السكاني وتعتبره أحد أهم العوائق أمام تنميتها ومن ثم تهتم كل الجهات والوزارات المعنية بهذه القضية وتوليها اهتماما خاصا وقد صاغت الدولة مجموعة من السياسات والإجراءات كان من أهمها الالتزام بمقررات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٥ .

و ظل النمو السكاني السريع أحد مظاهر الحياة فى المجتمع المصرى ، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات النمو بين سنوات ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ - ١٩٨٦ , ١٩٩٦ على النحو التالى : ٢.٥٢٪ ، ١.٩٢٪ ، ٢.٧٥٪ ومن المتوقع أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠٢٠٪ إلى ١٠٠ مليون نسمة إذا ظل معدل النمو السكانى على معدله الآن ، ومن ثم كان من الضرورى مواجهة المشكلة قبل أن تصبح قنبلة قابلة للانفجار فى السنوات القادمة ولانستطيع أن ننكر أن جهود الدولة استطاعت السيطرة على المشكلة فى السنوات الماضية إلا أن الهدف النهائى لم يتحقق بعد فقد شهدت معدلات المواليد تراجعا منذ عام ١٩٨٥ ، كما شهد التركيب العمرى للسكان تغييرا منذ منتصف السبعينيات ، حيث نجد أن نسبة السكان أقل من ١٥ نسمة كانت ثابتة عند ٤٠٪ من جملة السكان فى تعداد ١٩٧٦-١٩٨٦ وجاء الانخفاض فى الريف والحضر فى الفترة ١٩٩١حتى ١٩٩٦ ليصل ٣٤٪ فى الحضر و٤١٪ فى الريف.

ونظرا لخطورة تأثير النمو السكانى السريع على التنمية صدرت الوثيقة القومية للسكان والخطة القومية للسكان حتى عام ٢٠١٧ لتعكس عددا من المبادئ المهمة منها :

-إقرار حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب لأطفالها ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من اتخاذ القرار المناسب لها .

-تجنب استخدام الإجهاض والتعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة

-تعظيم نظام الحوافز الإنجابية المبنية على زيادة الوعى وعدم اللجوء لأساليب تتسم بالضغط والإكراه التى تعتمد على الحوافز السلبية

التركيز على المحليات كقاعدة أساسية لتنفيذ هذه البرامج

-تشجيع الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع ككل فى حل المشكلة

-تجنب تعارض الأهداف والآليات بين كافة القطاعات المهتمة بالقضية

-تحسين مستوى تعليم الإناث والمتمثل فى الخطوة الهامة التى قامت بها السيدة سوزان مبارك وهى مبادرة تعليم الإناث.

-تقديم وسائل تنظيم الأسرة

مدعمة ومتوفرة فى كل مكان

-الاهتمام بالمناطق المحرومة من الخدمات الاجتماعية والصحية والنقابية وخدمات الدولة عامة مثل المناطق العشوائية والريفية والنائية

-زيادة وعى المواطن بالقضية السكانية والاستفادة بجهوده حتى لا يصبح قوة ضغط ضد برامج السكان

لابديل عن غزو الصحراء

ويقول د. سيد عبد المقصود المستشار وأستاذ التخطيط الإقليمى بمعهد التخطيط القومى :

تكمن المشكلة فى أن الزيادة السكانية تبلغ ١.٢٥ مليون نسمة سنوية ، وليس لدينا فرص عمل تقابل هذه الزيادة ، فالطبيعى أن تتوفر لدينا عروض عمل سنوية تزيد أو تقل عن هذا العدد تقريبا أي مليون وظيفة سنوية ، ولكن هذا صعب فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية التى نمر بها ، خاصة أن معدل النمو الحالى منذ خمس سنوات وخلال خمس سنوات قادمة لا يمكنه استيعاب هذا العدد وبالتالى سوف تتراكم وتتزايد أعداد البطالة .

كما يمكن القول إنه ليس أمام الاقتصاد المصرى مفر من وضع استراتيجية جيدة لمواجهة متطلبات المستقبل على المدى الطويل غير اللجوء إلى بديلين إجباريين هما :

الأول : محاولة تخفيف هذه الزيادة بقدر الإمكان وذلك عن طريق جهود تنظيم الأسرة وزيادة الوعى القومى بضرورة التنظيم حتى تصل نسبة مستخدمى تنظيم الأسرة إلى ٦٠ ٪ بدلا من ٥٢٪ وأ ن تصل سنة ٢٠١٧ إلى ٧٥٪ أى يتحقق شعار أسرة صغيرة بها طفلين فقط.

البديل الثانى يتمثل فى العمل بقوة على زيادة معدل النمو الاقتصادى إلى ٦٪ حتى يصبح ضعف معدل النمو السكانى ، ويتأتى ذلك عن طريق دفعة قوية من الاستثمارات التى تنشط السوق والاقتصاد المصرى حيث لابد من خلق فرص عمل جديدة ، وفتح آفاق التنمية .

ويضيف د. سيد عبد المقصود أعتقد أن البديل الثانى هو البديل الأيسر للحكومة فمن الصعب تغيير عادات اجتماعية وتصرفات إنسانية ترسخت فى الأذهان منذ سنوات ، فمازال الطفل ولدة خمسين عاما قادمة مصدر دخل لأسرته الفقيرة .

كما أن فكرة الحوافز والعقاب التى تدرسها الدولة أعتقد أنها غير مجدية مع الشعب المصرى فأكثر أسباب الزيادة السكانية سببها الفقر سواء فى المناطق العشوائية أوالريفية ، أوالنائية أو بسبب الأمية والعادات الاجتماعية الخاطئة وبالتالى فعلاجها يتوقف على التنمية والعمل .

فالمعروف أن الفقر والبطالة متلازمان فى زيادة الخصوبة وإذا كانت الصناعة فى الوقت الحالى تواجه مشاكل فليس أمامنا بديل عن الزراعة فمازالت ٩٥٪ من مساحة مصر صحراء وبالتالى يمكن الاستفادة من القوة البشرية لدينا فى زراعة الصحراء لنعيد أمجادنا الزراعية ، ونصبح سلة القمح لأوروبا وغيرها .

حملة إعلانية مكتملة

أما د. محمد مختار أستاذ الأعلام بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان فيقول :

قضية تنظيم النسل من أهم القضايا التى تحتاج إلى حملة إعلان منظمة يشترط فيها أن تأتى بالمدخل المناسب لطبيعة الجمهور ، وألا تثقل على أعصاب المشاهدين فيشعروابالملل أو السخرية أو عدم مصداقية القضية .

كما أنه فى حالات كثيرة يكون الاتصال المباشر أفضل الطرق وأيسرها بحيث تكون طريقة المناظرة بالكلام وسيلة مقنعة للجميع حتى يتحقق الهدف منه

كما يجب التأكيد على أنه ليس هناك فائدة من التأثير على فرد واحد فى الأسرة لأن قضية الإنجاب قرارها جماعى بين الزوج والزوجة وأهل الزوج وأهل الزوجة وأحيانا الأقارب وبالتالى يجب إقناع كل هؤلاء حتى لا يؤدى رأى واحد منهم إلى عكس الهدف المطلوب .

كما يجب تسخير الجهاز الإعلامى كله لخدمة القضية فالإعلان المباشر عادة لا يأتى بالنتيجة المطلوبة بعكس تقديم القضية فى شكل حوار يفجر داخله كثيرا من القضايا الصغيرة مما يجعل المشاهد نفسه يشارك المجموعة برأيه واقتراحاته كذلك يمكن طرح القضية فى شكل دراما تخدم القضية فمسلسل مثل (عائلة الحاج متولى) يطرح أفكارا خاطئة عن تعدد الزوجات وكثرة الإنجاب نحن فى غنى عنه يجب أن تلاحظ الدراما هذه النقطة وتشير لها .

أ. صلاح الطوخى مدير عام مركز الإعلام والتعليم والاتصال بالهيئة العامة للاستعلامات :يقول:

منذ أكثر من ١٥ عاما والمركز يشارك فى البرنامج القومى لتنظيم الأسرة ، مستخدما فى ذلك وسائل إعلامية عديدة منها الاتصال المباشر واللقاءات الحية مع الجماهير المستهدفة ، والاتصال غير المباشر عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ، وتشير المؤشرات ونتائج المسوح السكانية التى قيمت البرنامج عام ٢٠٠٠ إلى نجاح الخطوات التى تمت .

فمن خلال تقديرات الجهاز المركزى للإحصاء التى بنيت على أساس تعداد ١٩٨٦ أن عدد السكان سيصل إلى ٦٨ مليون نسمة عام ٢٠٠١ بينما أكدت تقديرات الجهاز التى بنيت على أساس تعداد ١٩٩٦ أن عدد السكان سيصل إلى ٦٥ مليون نسمة أى أن جهود برنامج تنظيم الأسرة حققت خفضا فى عدد السكان بلغ حوالى ٣ ملايين نسمة كما تؤكد الدراسة التى قامت على عينة عشوائية بلغت ٢٠٠٠ شخص أن البرنامج حقق نتائج إيجابية فقد ارتفع عدد السيدات المتزوجات اللاتى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥٦.١ ٪ عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ٢٤٪ عام ١٩٨٠، وأن معدل الإنجاب الكلى قد وصل إلى٣.٥ مولود لكل سيدة خلال فترة حياتها الإنجابية(١٥-٤٩سنة) فى مقابل ٣.٩ مولود بالمناطق الريفية ، وفى الوجه البحرى وصل معدل الإنجاب إلى٣.٣ بعد أن كان ٤.٧ مولود لكل أسرة ، وفى المناطق الحضرية وصل معدل الإنجاب إلى٢.٩ مولود لكل أسرة .

وإذ كنا نؤكد أن هناك نتائج إيجابية تحققت فإننا نعترف بأن هذا ليس هو المأمول فمازال أمامنا طريق طويل حتى نصل لمعدل إنجاب يتناسب مع مواردنا ليصبح العائد القومى ثلاثة أمثال الزيادة السكانية .

ويستطرد السيد صلاح الطوخى قائلا : وتعمل الهيئة بشكل علمى منظم قائم على مشاركة أساتذة الجامعات والمتخصصين فالإعلان المقدم فى أى وسيلة من وسائل الإعلام عن تنظيم الأسرة لا يقدم بشكل عشوائى ينفر منه الجمهور ،إنما يعمل فى إطار خطة قومية لها أهدافها ففى المرحلة السابقة كان هدفنا التعريف بالمشكلة وخطورتها ، ثم دعوة السيدات إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، وضرورة المباعدة بين الولادات ، ثم مرحلة التأكيد على طفلين فقط ، حتى تتمكن الأسرة من رعايتهما ، وفى هذه الفترة نحن بصدد التصدى لأسباب المشكلة نفسها وشعارها " حياتك تخطط ليها تتمتع بكل ما فيها " حيث ندعو المواطن للتفكير فى القضية والمكاسب التى ستعود عليه من خلال إنجاب طفلين بصرف النظر عن نوعهما .

ويشير صلاح الطوخى إلى أن الدولة تبنت خطة استراتيجية يشارك فى إعدادها ثمانى وزارات تستمر لمدة ١٥ عاما ، وتبدأ من الشهر الحالى ، حتى تصل عام ٢٠١٧ إلى معدل الإقلال .. أى التحكم فى الزيادة السكانية والسيطرة عليها فمن المفترض أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠١٧ إلى ٩٦ مليون نسمة ، ونحن نحاول جاهدين لأن يصل عدد السكان إلى ٨٦ مليون نسمة ، أى تحقيق خفض ١٠ ملايين نسمة.

فإذا كانت الزيادة السكانية مليونا و٣٠٠ ألف نسمة بمعدل ٢.٠٤٪ بعد أن كانت ٢.٨٪ فى الثمانينيات فإننا نعمل لتصل إلى ١.٧ ٪ سنويا.

فندق
شيراتون أبو سوما باى

السياحى بسفاجا - خليج أبو سوما

أسلوب جديد من الفخامة
والروعة والخدمة الممتازة

يهنئ السيد اللواء

سعد أبو ريدة

محافظ البحر الأحمر

وجميع القيادات التنفيذية والشعبية
بسفاجا ومحافظة البحر الأحمر

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

قرية سولمار ريزورت
براديس سفاجا

سفاجا - خليج أبو سوما

أسلوب جديد من الفخامة والروعة
والخدمة الممتازة

تهنئ السيد اللواء

سعد أبو ريدة

محافظ البحر الأحمر

وجميع القيادات التنفيذية والشعبية
بسفاجا ومحافظة البحر الأحمر

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

قرية فورت آرابسيك - الغردقة

خليج مكادى

لؤلؤة البحر الأحمر

تهنئ

سعد أبو ريدة

محافظ البحر الأحمر

وجميع القيادات التنفيذية والشعبية
بسفاجا ومحافظة البحر الأحمر

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

ROBINSON
CLUB SOMA BAY

تتقدم إدارة قرية
روبنسون كلوب رأس سومه بأرقى التهانى
للسيد اللواء

سعد أبو ريدة

محافظ البحر الأحمر

وجميع القيادات التنفيذية والشعبية
بسفاجا ومحافظة البحر الأحمر

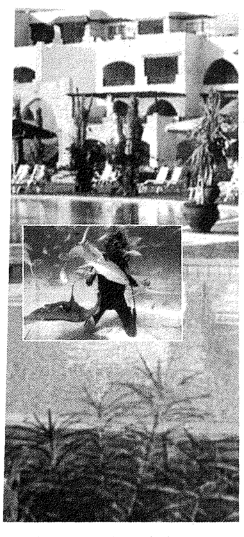
بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

السياحة فى الغردقة

من الجميل أن ترى مجتمعات عمرانية جديدة تنهض على أرض مصر ومن الأجمل أن ترى العين مثل هذه المنشآت السياحية المترامية الأطراف بمحافظة البحر الأحمر، والمفرح إعداد العاملين بالفنادق، والقرى السياحية، وكيف تسهم محافظة البحر الأحمر فى توفير فرص عمل للشباب، وجدير بالإشارة أن المحافظة لاتعانى من مشكلة البطالة، نظرا لانتعاش حركة السياحة بها، وهى المصدر الرئيسى للدخل بالمحافظة، وندعو الله ألا تقوم أمريكا بعدوانها على العراق فتقضى على السياحة بمصر.

■ تحقيق: **محمد رمضان - محمد ربيع**



عمرو حجاج مدير أحد الفنادق بالغردقة يقول إن نسبة الإشغال لعام ٢٠٠٢ بلغت حوالى ٦٠-٦٥٪ بوجه عام بالغردقة، وتجاوزت هذه النسبة فى احتفالات رأس السنة لتبلغ ١٠٠٪ وهذا يعكس حرص الأجانب على قضاء رأس السنة فى مصر، لما تتمتع به من طقس معتدل فى هذه الأيام من السنة، عكس الدول الأوروبية التى يكون الطقس بها شديد البرودة وأيضا ما يجده السائح من معاملة طيبة من المصريين وجاذبية سياحة الغطس للتمتع بالمناظر الخلابة فى أعماق البحار من نوعيات أسماك مختلفة وشعب مرجانية.

ويتحدث حجاج عن العمالة قائلا إن معظمها من الصعيد، لقربها من مدينة الغردقة، ويتحمل الفندق تكاليف الإقامة الكاملة للعمال بمختلف فئاتهم من مأكل، ومسكن، وملبس " يونيفورم "، وعمال نظافة لملابسهم، وأيضا تكاليف انتقالهم من محافظاتهم إلى الغردقة، والعكس.

وجدير بالذكر أن هناك استثمارات سياحية ضخمة فى مجال السياحة وذلك بإنشاء الفنادق والقرى السياحية بمدينة الغردقة - وهذا من شأنه زيادة فرص عمل للشباب، وخاصة أن مجال العمل بالمحافظة هو السياحة والخدمات القائمة عليها مع العلم أن إضافة غرفة جديدة بالفنادق أو القرى تضاف إلى رصيد الطاقة الفندقية تتيح ١.٦ فرصة عمل داخل المنشأة السياحية.

كما تخلق ٣.١ فرصة عمل مباشرة داخل المدينة، تتمثل فى التشغيل بالمحلات، والمطاعم، والبازارات، والمقاهى، وغيرها من الخدمات المعتمدة على حركة السياحة.

ويقول عمرو حجاج إن خريجى المدارس الفندقية دون المستوى من حيث تدريبهم، ويستشهد باختبارات التعيين التى أجراها الفندق للمتقدمين للعمل به ويسؤالهم عن اسم أدوات المائدة وأنواع الأكلات الفندقية باللغة الإنجليزية فلم يستطع معظم المتقدمين من خريجى هذه المدارس الإجابة، لذا فنحن نحرص دائما على زيادة خبرات العاملين بالفندق، ومتابعتهم باستمرار لرفع مستواهم المهارى.

وتتفق جيهان حكيم مديرة الموارد البشرية بأحد الفنادق الكبرى مع عمرو حجاج على أن معظم العمالة من محافظات الصعيد نظرا لقربها من مدينة الغردقة، ونسبة صغيرة من العمالة من القاهرة ويوفر الفندق للعاملين به الإقامة بالسكن الإدارى التابع للفندق والمأكل وملابس العمل ونظافتها كل ذلك يتحمله الفندق، وهذا يعكس مستوى المعيشة المحترم للعاملين بالقطاع الفندقى، من حيث إن معظم الفنادق والقرى تنتهج نفس الأسلوب بالنسبة لإقامة العمال، وهو من شأنه توفير دخل للعاملين من العمل السياحى " مرتباتهم " ورفع مستواهم المعيشى لهم ولأسرهم، ويحرص الفندق على عقد دورات تدريبية يومية للعاملين به لمعالجة سلبيات التعامل مع الأجانب، وحل كل المشاكل التى تواجههم فى عملهم، وينقسم التدريب إلى شقين: الأول يخص المعينين الجدد لإكسابهم المهارة الفنية، وخضوعهم لاختبارات فى نهاية التدريب لبيان صلاحيتهم للعمل الفندقى.

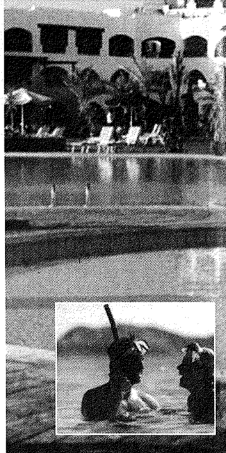
والشق الثانى: ويضم العاملين بمختلف القطاعات بالفندق لإكسابهم فن الإدارة وإخضاعهم أيضا لاختبارات تؤهل من يجتاز التدريب بنجاح للترقى إلى مستوى أعلى فى الكادر الوظيفى بالعمل الفندقى بالفندق.

العدوان .. كارثة للسياحة!!

ويقول هشام قطب مدير التشغيل بأحد الفنادق الكبرى بالغردقة إن قطاع السياحة سوف يتعرض لكارثة فى حالة نشوب حرب على العراق، مما سيعرض السياحة فى مصر للانهيار، ويكفى ماتعرض له قطاع السياحة من أزمات وما واجهته مصر من محاربة للإرهاب، وحرب تحرير الكويت، وكذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كل ذلك واجهنا وأثر فى اقتصاد البلد، مما يوجب تكاتف كل الدول العربية لمنع حدوث عدوان على العراق، لأنه لن يؤثر فقط على مصر بل سيمتد أثره إلى منطقة الشرق الأوسط، ولا أبالغ إذا قلت إن العالم كله سوف يتأثر اقتصاديا.

وإذا قلنا إن السياحة الداخلية ستكون بديلا عن السياحة الخارجية لكى يظل قطاع السياحة يعمل، فهذا لا يكفى لكى تعمل الفنادق والقرى السياحية بكامل عددها، وسوف يكون الاتجاه إلى الاستغناء عن جزء من العمالة، وزيادة لأعداد البطالة التى تعانى منها مصر فى شتى المجالات، لأننا بالنظر لأسعار إقامة المصريين بالفنادق والمنتجعات السياحية نجدها أغلى من إقامة السائحين الأجانب، خاصة وأن الفنادق والقرى السياحية تستقبل زوارها من الأجانب فى شكل أفواج سياحية.

والمعروف أن تكاليف الفرد فى الفوج أقل

■ نسبة الإشغال بالقرى السياحية ١٠٠٪ .. والإقامة للمصريين أغلى من الأجانب

■ فرص عمل بالغردقة شاملة الإقامة

هشام قطب




عيد محمد

عصام زغلول



رحومة خطاب

بكثير من تعامل الفرد بمفرده أو مع أسرته ، فالسعر المعروض على الأجنبى حوالى ١١ دولارا فقط ، مقابل الإقامة الكاملة أى حوالى ٥٠جنيها مصريا بينما المواطن المصرى يدفع فى المتوسط ٣٠٠ جنيه ، وذلك يأتى من التخفيضات التى تعطيها الفنادق والقرى السياحية لشركات السياحة ويأخذها السائح الأجنبى لذا يجب تخفيض أسعار الإقامة للمصريين والعرب ، رغم أن الأسعار الرسمية للإقامة بالفنادق والقرى السياحية تقول إن المواطن المصرى يدفع أقل من الأجنبى بما يعادل النصف ، وذلك يكون فى المعاملة الفردية أى فى حالة قدوم السائح بمفرده ، وليس بواسطة شركات السياحة .

ويضيف هشام قطب قائلا إن مصر يكفيها ما تعانيه من مشاكل اقتصادية من ركود وكساد اقتصادى ، وزيادة فى أعداد البطالة ، لذا يجب أن نسعى كحكومة بمشاركة الحكومات الرافضة للعدوان على العراق أن نوقف قيام الحرب على العراق ، لأن معنى ذلك تدهورفى اقتصادنا وزيادة فى أعداد البطالة .

فى حالة الحرب .. لا قدر الله!

ويتفق عيد محمد وهو خبير سياحى - على أن قيام حرب العراق ستكون بمثابة انهيار للسياحة الخارجية الوافدة إلى مصر ، ويتبع ذلك خسارة فادحة فى دخل مصر من العملة الصعبة " الدولار " وهبوط المؤشرات للاقتصاد المصرى ، الذى يكفيه ما يعانيه الآن ونحن فى ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ، وتباعا سيؤثر ذلك على توسيع الفجوة بين سعر الدولار والجنيه المصرى ، وزيادة أعداد البطالة تبعا للاستغناء عن جزء ليس بصغير من العاملين الفنادق والقرى السياحية ، مثلما حدث فى الأزمات السياحية السابقة .

بالإضافة إلى معاناة الصناعات المغذية للقطاع السياحى من شركات المنتجات الغذائية ، وركود للمطاعم السياحية والبازارات والمحلات الخدمية للسياحة ، والتى تعتمد على السائحين ، مما يجعلهم أيضا يستغنون عن أعداد من العاملين بها وتضيفهم إلى طابور البطالة ، وهناك أيضا مشكلة الفنادق والقرى السياحية التى قامت بقروض من البنوك ، وعدم التزامها بسداد أقساط الديون وتحميلها بالفوائد البنكية.

لذا يجب على الحكومة فى حالة الحرب ، لاقدر الله ، أو فترات الركود السياحى بأن تقف بجوار حركة السياحة ، وذلك بإصدار توجيهاتها للبنوك بوقف فائدة القروض وجدولة سداد القروض وكذلك تأجيل دفع الفواتير الخاصة بالكهرباء والتليفونات والمياه والضرائب العامة ، والتأمينات ، وذلك للمحافظة على تشغيل العمالة والحفاظ عليها لأنه فى حالة المطالبة بهذه الالتزامات على الفنادق والقرى السياحية سيشكل عبئا عليها ، مما يجعلها تلجأ إلى الاستغناء عن نسبة من العمالة لديها ، وتحويلها إلى بطالة وهذا ما تحاربه الدولة .

تشجيع السياحة الداخلية

عن السياحة العربية والداخلية وهل يمكن أن تكون بديلة عن السياحة الخارجية للحفاظ على عدم انهيار قطاع السياحة فى حالة الحرب على العراق ،يقول عيد محمد إن السياحة العربية لاتعتمد على المدن السياحية مثل الغردقة ، وشرم الشيخ ، لأن العرب يحبون السياحة الترفيهية بالمدن الكبرى والمتمثلة فى الكازينوهات الليلية والملاهى ، ثم إن أعداد السياحة العربية الوافدة إلى مصر فى تناقص عن الأعوام السابقة ، وذلك لوجود دول منافسة للسياحة مع مصر مثل تونس ، والمغرب ، وقبرص ، وتركيا ، وتقتصر السياحة العربية فى الغردقة على سبيل المثال على سياحة الترانزيت للقادمين من ميناء سفاجا متجهين إلى القاهرة الكبرى ويأخذون يوما أو اثنين للراحة واستكمال الطريق .

وأما السياحة الداخلية فكيف يمكن الاعتماد عليها لتشغيل الفنادق والقرى السياحية وسعر إقامة المصريين - بالرغم من قرار وزير السياحة بتخفيض أسعار الإقامة للمصريين لتكون ٥٠٪ من سعر إقامة السياح الأجانب - يبلغ حوالى ١٠٠ دولار للمصرى فى اليوم وهو مبلغ مغالى فيه لا يقدر عليه إلا طبقة محدودة من الشعب .

لذا يجب علينا تشجيع السياحة الداخلية بعمل رحلات جماعية من خلال شركات السياحة والنقابات للاستفادة من التخفيضات التى تمنحها الفنادق والقرى السياحية للرحلات الجماعية التى تضم أعدادا كبيرة من المواطنين ، وهكذا نستطيع تقديم أسعار مخفضة عن نسبة التخفيض المعطاه من وزارة السياحة (٥٠٪) فحسب آخر تقرير سنوى لمنظمة السياحة العالمية ، نجد أن فرنسا زارها ٧٥ مليون سائح

فى عام واحد منهم ٣٠ مليونا من المواطنين الفرنسيين ، وفى ألمانيا بلغ عد السائحين ١٩ مليونا ، بينما السياحة الداخلية ٣٠ مليونا ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية وصل عدد السياح الأجانب إلى ٥٢ مليون زائر ، بينما السياحة الداخلية وصلت إلى ١٢٧ مليونا بنسبة ٧٠٪ للمحلى ، ٣٠٪ للأجنبى .

أما فى مصر فالوضع مختلف حيث نجد أن ٨٨٪ سياحة خارجية ، ١٢٪ سياحة داخلية ،فإذا كان يزورها ٥ ملايين زائر فإن منهم ٦٠٠ ألف مصرى ، يمثلون حجم السياحة الداخلية وهذه النسبة الضعيفة تأتى بسبب الحالة الاقتصادية التى تمر بها مصرحاليا ، خاصة وأن السياحة الداخلية ترتبط بالحالة الاقتصادية وارتفاع مستوى الدخل للأسرة .

هموم السياحة بالغردقة

عصام زغلول صاحب أحد الفنادق بالغردقة وخبير سياحى يقول : لا أمل فى السياحة فى مصر فى حالة نشوب حرب على العراق ، ولا فى منطقة الشرق الأوسط ، ويكفينا ما مررنا به من ركود سياحى وأزمات سياحية فى الفترات السابقة ، بداية من محاربة الإرهاب ومرورا بحرب تحرير الكويت ، وحتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وكل ذلك أثر على حجم السياحة الوافدة لمصر ونوعية السائحين القادمين لزيارة مصر .

ويطالب عصام زغلول بضرورة إعفاء قطاع السياحة من ضريبة المبيعات ، وتذليل العقبات والمعوقات أمام نشاط مشروعات التنمية السياحية الذى يواجه معوقات تتمثل فى تعدد جهات الإشراف والتفتيش على المنشآت الفندقية ، والمحال العامة ، ويصل عدد هذه الجهات التى تتنازع على اختصاص الإشراف والتفتيش على المنشآت السياحية إلى ٢٠ جهة ، وتشمل المعوقات فرض جهات الإدارة المحلية رسوما مالية تحت مسميات مختلفة على المشروعات السياحية بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا ، ولماذا لاندرس التشريعات السياحية فى الدول المصدرة والمستقبلة للسياحة مثل أسبانيا وألمانيا ، وإيطاليا للاسترشاد بها فى تعديل القوانين السياحية، ويستطرد : مطلوب منع المضاربة فى أسعار الفنادق ، والقرى السياحية والوقوف أمام هذه الظاهرة الخطيرة التى تؤثر على حركة السياحة تأثيرا سلبيا على السياحة وتتمثل فى قيام بعض الفنادق بتخفيض أسعارها المقدمة منها لشركات السياحة ، مما يجلب نوعية من السياح دخلهم ضعيف " فرق عملة " لذا يجب إعادة تصنيف الفنادق والقرى السياحية ، حسب أسعارها المعلنة ، فمثلا لو قامت الفنادق والقرى السياحية الخمس نجوم بتخفيض أسعارها لتصل إلى أسعار الفنادق ذات الثلاث نجوم .. فماذا تفعل فنادق الثلاث نجوم فى أسعارها؟ وهذا من شأنه تقليل الدخل القومى من السياحة.

ويتحدث محمد عبد العزيز أحد العاملين بالقطاع السياحى عن هموم العاملين بالسياحة بمحافظة الغردقة قائلا إن المحافظة لاتوافق على انتداب أو نقل زوجات العاملين بالقطاع الخاص وخاصة السياحة للعمل بالمحافظة فى مجالات التدريس ويناشد السيد المحافظ بالموافقة على نقل زوجات العاملين بالمحافظة للمساعدة فى الاستقرار الأسرى فى المدينة والمساهمة فى حل مشكلة التكدس بالمدن الكبرى .

الإعفاء من ضريبة الدخل

وكذلك نناشد الدولة أن تطبق الإعفاء من ضريبة الدخل ، والمطبقة على المناطق النائية ، وهى خمس مناطق ، مرسى مطروح ، والوادى الجديد ، وجنوب وشمال سيناء ، ومحافظة البحر الأحمر ، ونلاحظ أن محافظة البحر الأحمر من المناطق النائية ، ورغم ذلك لا يطبق علينا نحن العاملين بالقطاع الخاص الإعفاء من الضريبة على الدخل طبقا لقانون الضرائب بإعفاء ٣٣,٣٪ من الدخل من الضرائب ويخصم منا ضريبة عامة على الدخل .

رحومة خطاب صاحب أحد البزارات بالغردقة وأحد المقيمين مع أسرهم بالغردقة ويقول : لقد تركت مدينة القاهرة ، وتوجهت إلى الغردقة نظرا لوجود فرص عمل أفضل بالمدن السياحية الجديدة والمبشرة بالخير ، وأنا أقيم منذ خمس سنوات بالغردقة وأولادى بمدارس المحافظة ، والمحافظة تعتمد أساسا على السياحة ، فماذا نفعل لو قامت حرب على العراق " لا قدر الله " فكل شيء مهدد بالتوقف

وعن السياحة بالمحافظة يقول إن الحياة بالمحافظة فى تطور مستمر فكانت المياه العزبة لاتتوفر إلا ثلاثة أيام فى الأسبوع قادمة من محافظة قنا ، وأصبحت الآن متوفرة طوال أيام الأسبوع ، وتتوفر بالمحافظة وسائل النقل والتليفونات ولا ينقصنا إلا تشغيل الصرف الصحى وهو المشروع العملاق الذى تم الانتهاء منه بالمحافظة ومن المتوقع تشغيله خلال عام ٢٠٠٣ ، ونحن نناشد المحافظة والجهات المسئولة محاربة ظاهرة التسول التى بدأت تنتشر بالمحافظة وكذلك منع الباعة الجائلين بالشوارع ، لأنهم ينافسوننا نحن أصحاب المحلات الذين نتحمل كل الأعباء السيادية للدولة.

دراسات فى قانون العمل الموحد

" بقـيـة"

تعريف قانون العمل :إذا كان التعريف السائد لقانون العمل أنه"القانون الذى ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل" ، فإنه تعريف قاصر إذ يعاب عليه أن قانون العمل لايقتصر على تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل ، بل ينظم أيضا العلاقات التى تنشأ بين العمال داخل المنظمة الواحدة ، أو عمال صناعة أو مهنة واحدة مثل النقابات ، وكذلك علاقات أصحاب العمل والعمال من جانب وبين الدولة من جانب آخر مثل قانون التأمينات الاجتماعية .

أما التعريف الآخر الذى يعرف القانون- قانون العمل- بأنه الذى ينظم **عقد العمل** فإنه يغفل أن قانون العمل ينظم أيضا التحكيم فى منازعات العمل ، ونقابات العمال ، والعلاقات الجماعية الأخرى ، بل ينظم أيضا عقود التدريب بل إن بعض الكليات تدرس قانون العمل بمسمى**"التشريعات الصناعية"** ذلك أن التشريع الصناعى لايدرس سوى الأمور الخاصة بالصناعة ، بينما يهتم قانون العمل بعمال التجارة والزراعة والمهن الحرة والأعمال الحكومية وغيرها ، فى الوقت الذى يتسع التشريع الصناعى للعلاقات التجارية ، وبراءات الاختراع ، ومراقبة المنتجات الصناعية ، وضبط غشها .. وغيرها وهى أمور تخرج عن دائرة قانون العمل.. وقد يطلق البعض على قانون العمل **"قانون العامل" أو "قانون العمال"** ويعاب عليه أنه قد يمتد إلى الحياة الشخصية للعاملين والتى قد تكون منقطعة الصلة بتنفيذ العمل ، بل وقد يستخدم البعض **"تشريع العمل"** بدلا من **"قانون العمل"** والخطأ فى ذلك أننا تبينا أن "تشريع العمل" أحد مصادر قانون العمل ، ومن الأفضل استخدام تعبير قانون العمل بدلا من تشريع العمل ، للدقة فى الاستخدام وتأصيلا لمصادره وتعبيرا عن استيعابها كمصطلحات ترتبط بهذا المجال الهام.. إن هذه التسميات سواء كانت"التشريع الصناعي" أو "التشريع العمالي" أو "التشريع ، أو القانون الاجتماعي" لما له من دور اجتماعى بطبيعته ، أو استبدل باصطلاح "تشريع العمل" إلا أن ذلك يقتصر على أن التشريع وحده هو المصدر الوحيد له ، وهو أمر تبينا خطأه الكبير.

التعريف الأنسب: لما كان قانون العمل من أحدث فروع القانون نشأة ويفهم أنه يضم القواعد القانونية التى تحكم عمل الأفراد على اختلاف أنواعها ، ونظرا لاختلاف أعمال الأفراد فإنه من الصعوبة بمكان أن تخضع لقاعدة قانونية موحدة.

وفى انتظار صدور قانون العمل الموحد الذى يناقش مشروعه حاليا فى مجلس الشعب ، وبعد صدوره أيضا تستمر الدراسات على صفحات المجلة .

د.صبرى توفيق

التأمينات الاجتماعية .. وتساؤلات حول مسارها ومصيرها!!

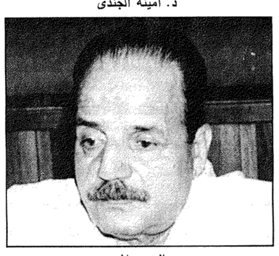
●●تابع الخبراء -بقلق بالغ- ما اشيع وأذيع عن اتجاه لنقل الأصول والخصوم للتأمينات الاجتماعية فى مصر ، البالغ مقدارها قرابة مائة وخمسين مليار جنيه إلى وزارة المالية ، وما أشيع وأذيع -من ناحية أخري-عن تعديلات فى قانون التأمين الاجتماعى لم تنشر حتى الآن على وجه التحديد، ووصفها الخبير التأمينى الكبير الأستاذ عبد الحليم القاضى بأنها تعديلات تعطى باليد اليمنى بعض مزايا ، وتسلب باليسرى قرابة خمس عشرة ميزة!!.

وتساءل بعض الخبراء عن مدى دستورية هذا الإجراء ، بنقل أموال التأمينات إلى الخزانة ، ومدى اعتبار ذلك أقرب إلى المصادرة!!.

●●والتأمين الاجتماعى من الحقوق الأساسية للإنسان ، التى نظمتها تشريعات دولية تتمثل فى الاتفاقيات الدولية التى أصدرتها منظمة العمل الدولية ، حصل عليها الجنس البشرى بعد نضال مرير ضد مخاطر العجز والشيخوخة والوفاة والبطالة ، وأصبح مظلة اجتماعية واقتصادية واقية ، تحمى الجنس البشرى عندما تتحقق مخاطر العجز أو الشيخوخة أو الوفاة، وكان النضال النقابى دائما قلعة حامية للتأمين من كل السهام ، هذب أمام تشريعاته كل الأمواج ، وشكم كل العواصف ، فصدرت دساتير دول العالم متوجة رأسها بتاج التأمين الاجتماعى ، ليتمكن الانسان بعد حلول المخاطر من استمرار العيش بدخل مُقارب للدخل الذى كان يحصل عليه قبل تحقق المخاطر ، وبهذا يستطيع أن يحيا حياته ، لا تؤرقه هموم الغد ، ولايقض مضجعه مخاطر المستقبل.

وفى مصر ، ناضلت الحركة النقابية طويلا من أجل الحصول على حق القوى العاملة فى تأمين غدها ومستقبلها ، وواجهت إنكارا واستنكارا فى عصور الظلم والظلام ، فلما طلع فجر الثورة ، وتألق ضوء العدالة الاجتماعية ، رفعت الحركة النقابية كل بيارق الاصرار على الحصول على الحقوق التأمينية ، وتحركت مطالبة بها فى عنفوان الشلال الهادر ، لتمزق أكفان الخوف ، ولتحرر الإنسان المصرى من توابيت القلق واليأس ، ولتعود به إلى التكافل الذى نادت به كل الشرائع.

د. أمينة الجندى



السيد راشد

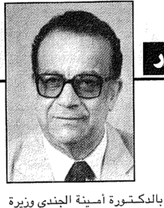
وتشامخ التأمين الاجتماعى منذ ولادته ، وتصدّر نصوصا مضيئة فى دستورنا وقوانيننا ، وشمل بمزاياه كل الفئات ، وغمر كل العاملين ، وتابع بمظلته حتى من يعملون من أبناء مصر خارجها ، ومن يعملون فى أعمال غير منظمة كالباعة المتجولين ، وعمال المقاولات والمخابز وغيرهم من العاملين المؤقتين ، أو يشتغلون لحسابهم ، وأصحاب المهن والحرف وغيرهم .

●●وبهذا ، أصبح الإنسان المصرى برغم كل حفائر الأزمات التى انزلقت إليها أقدامه، يشعر أن التأمين الاجتماعى كفيل باقتلاع أقدامه من حفائر الأزمات ، وأنه بالتأمين الاجتماعى يستطيع أن يشعر بإنسانيته ، وأنه لم يعد -كما كان قديما- مجرد إنسان من ورق ، استُلَت منه آدميته ، فكان شبحا بلا كرامة ، وبدون قدرات!.

وبدأت شجرة التأمين الاجتماعى تنمو ، وبدأت جذورها تضرب فى أرض الوطن ، وفروعها تعلو إلى السماء.

وبدأت بعض فروعه تكوّن شجرا يستقل بأوراقه الخضراء ، مثل التأمين الصحى ، الذى نهض -برغم كل سلبياته- ليشمل كل المزايا التقليدية المعروفة على المستوى الدولى ، وهي:

بقلم : محمود دبور



-استحقاق التعويض للأجر خلال فترة العجز المؤقت عن العمل.

-استحقاق مصروفات الانتقال ، وبدلات الاقامة اللازمة خلال فترة العلاج .

-استحقاق مزايا محددة فى حالات رعاية الأمومة، وعلى الأخص الخدمات التى تؤدى عند الحمل أو الوضع سواء كانت هذه المزايا نقدية أو عينية.

●●●●

●●ولذلك ، فإن التنظيم النقابى كان دائما يرحب بكل تطوير يؤثر فى نظام التأمين الاجتماعى ، على نحو ماحدث خلال السنوات الماضية من ترحيب برفع نسبة الاشتراك فى النظام التأمينى ، لأنه لمس أن الهدف كان معالجة عدم تناسب قيمة المعاش مع ماكان يتقاضاه العامل شهريا من مرتب وملحقاته من بدلات وحوافز ومزايا أخرى ، وترتب على زيادة نسبة الاشتراك زيادة المعاش ذاته ، وكان ذلك ضروريا لمواجهة الارتفاع الجنونى فى الأسعار ونفقات المعيشة .

●●لهذا ، لم يكن مستغربا ما أذيع حول طلب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية أن توافيه بمذكرة حول التعديلات المزمع إجراؤها فى قانون التأمينات ، ليتمكن الاتحاد العام وأجهزته من دراستها ، ثم الالتقاء بالدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية للحوار حول الرؤية النقابية للتعديلات المطروحة ، ومن جهة أخرى لبحث ما أشيع من اتجاه لنقل أموال التأمينات الاجتماعية إلى المالية ، وتهدئة المشاعر بشأن التخوف من استثمار هذه الأموال فى غير ماجُمعت من أجله ، وما خُصصت له من أغراض ، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر عدم وجود الوعاء الكافى لمواجهة الحقوق التأمينية لمستحقيها!!.

●●ولاشك ، أن التنظيمات النقابية ، وهى تتحرك وتنبه وترشد ، يكون مقصدها دائما التقويم لا التحطيم ، وهى فى ذلك تتسلح بالحرص الأكيد على الصالح العام ، وتتذرع بالتصرف الرشيد البعيد عن الانفلات العاطفى ، أو التجاوز التعبيرى ، إدراكا منها بأن النقابات تعتبر أجهزة للدراسة والتنوير والتدبير ، وليست مجرد هياكل ديكورية للتفسير والتبرير!.

وهى بتحركها ، وبإرشادها ، تسعى دائما للصالح العام ، ولصالح من تتحدث باسمهم ، وتعبر عن آلامهم وآمالهم ، بجدية تؤكد استمرارها -بحمد الله- حية لاتفقد خصوبتها ، ولاقدرتها على الإنجاز ، وأنها ترتفع فى كل الظروف إلى مستوى النطق ، ومسئولية النطق بما هو حق وعدل!!.

البرنامج المالى فى بروتوكولات أشرار صهيون

شىء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

فى العدد السابق من مجلة العمل تحدثت عن (التآمر الاقتصادى فى بروتوكولات أشرار صهيون) الذين يلقبون بحكماء صهيون مع أنهم لا يعرفون من الحكمة حتى اسمها ، واليوم أتحدث عن جانب آخر من جوانب تلك البروتوكولات ينطلق منها ولا ينفصل عنها فى قليل أو كثير ، فالبروتوكولات قد انتقل فيها الصهاينة من النظرية إلى التطبيق ومن البنود الكلية المجملة إلى تفاصيل وجزئيات وخطوات تنفيذية تحمل فى ظاهرها بعض الرحمة وفى باطنها كل العذاب .

تلك التفاصيل التى اشتملت عليها البروتوكولات خاصة فى البروتوكول رقم ٢٠ والبروتوكول رقم ٢١ هى التى أطلقوا عليها اسم (البرنامج المالى) أو البرنامج التنفيذى الذى أقسم الصهاينة على أن يبدأ سريانه حين تقوم دولتهم التى لم تكن قد قامت عند وضع تلك البروتوكولات ، وقد اعتبروا ذلك البرنامج المالى هو المقطع النهائى فى خطتهم الجهنمية ضد عالم بأسره بعد أن عقدوا العزم على أن تكون لدولتهم المرتقبة حكومة اوتوقراطية تعمل على تحقيق أهداف ذاتية ، وهى حكومة سوف تلزم نفسها قبل أن يلزمها غيرها بعدم فرض ضرائب باهظة على مواطنيها ليس لحداثة عهدهم بالتجمع فى دولة قادمة ، وإنما كى تبدو تلك الحكومة أمام الجميع وقد ارتدت ثوب الأب الحنون الذى جاء يحمى أولاده ويقف إلى جانبهم.

وسوف تكون حكومة يجلس عند قمتها ملك له بأس شديد ، وسوف تؤول إلى ملك إسرائيل المنتظر كل ممتلكات الدولة العبرية.

إذ إن وحدانية التملك فى العقيدة اليهودية المحرفة سوف تساعد على تنظيم تداول العملة فى أيدى كل الإسرائيليين وسوف تجعل الأحوال اليهودية التى فى يد الدولة والمتاحة لأداء الخدمات الجماهيرية كافية موفورة وسوف يعين ذلك حكومة الإسرائيليين على أن تمول نفسه بنفسها مما سوف تحصل عليه من فرض ضرائب تصاعدية لاترهق الإسرائيلى الفقير ولا تجحف بالإسرائيلى الثرى طالما أنها سوف تكون متناسبة مع حجم كل ملكية فردية وليس يضير الأغنياء من بنى إسرائيل أن تنازلوا لحكومتهم التى سوف يتزعمها مليكهم المنتظر عن شيء من ثرواتهم وأموالهم مما هو زائد عن حاجاتهم حتى يمكنوا حكومتهم من تحقيق أحلامهم التى كانت بعيدة المنال وحتى تستطيع تلك الحكومة أن ترعاهم وتحميهم ، ولن تلجأ حكومتهم أبدا إلى فرض الضرائب على الفقراء اليهود وحدهم وحتى لا تشعل بيديها ثورات شعبية أو حقدا اجتماعيا وحتى لا يستسيغ أغنياء اليهود أن يدفع الفقراء بينما هم يأخذون – ولهذا فقد أعلن البرنامج المالى للبروتوكولات أن فرض الضرائب التصاعدية على نصيب الأفراد سوف يجلب دخلا قوميا للدولة أكبر من عائد أى نظام ضرائبى آخر كما أعلن البرنامج المالى أن قوة ملك إسرائيل الذى سوف يجلس على عرش سليمان سوف تكون بفضل تلك الأموال التى يقدمها الأكثر قدرة على دفعها ولتكون الجباية عن أداة لمسح دموع فقراء اليهود ولتطهير قلوبهم من أحقادها على الأغنياء ولجعل أولئك الفقراء يدركون أن الأغنياء ليسوا أعداء لهم بل هم حراس سلامهم وأمنهم وسعادتهم .

ولقد جاء البرنامج المالى انعكاسا أمينا وصادقا لكل ما ورد فى البروتوكول رقم ٢٠ ابتداء من ضرورة إعداد كشوف بأوجه الإنفاق الحكومى والرسمى ، وإذا كان ملك اليهود سوف يملك كل شيء فى دولة اليهود فإن ذلك الملك يملك نيابة عن الدولة ملكية اعتبارية لكن لا تكون له ملكية خاصة تحط من قدره وتقلل من مكانته وتجعله موضع تساؤل ،أما بقية أعضاء الأسرة المالكة فى يهود فعليهم أن ينخرطوا فى سلك الوظائف العامة دون أن تكون دماؤهم الملكية سببا فى أن يعيشوا عالة على الدولة إذ لا يجب أن يكونوا مثل أمراء ونبلاء أعدائهم العرب .

وينص البرنامج المالى البروتوكولى على ضرورة إقرار ضرائب دفعة تصاعدية على المبيعات والمشتريات ، وفى حالة نقل الملكية يتم تسليم مستندات نقلها إلى مراقبى الضرائب على أن تضم بيانات تفصيلية كاملة عن كل من البائع والمشترى .

وينص البرنامج المالى كذلك على أن تحتفظ الحكومة فى الاحتياطى بنسبة معلومة من رأس المال ، وإذا زاد الدخل من الضرائب على ذلك الاحتياطى فإنه يتم استخدام الفائض الزائد فى الأنشطة القومية التى تحتاج إلى مزيد من الأموال ، على أن يتم تجنيب جزء من ذلك الفائض ليكون بمثابة حوافز ومكافآت على الاختراعات والابتكارات وتطوير الإنتاج .

والبرنامج المالى يرفض أن توضع العملة فى بنك الدولة دون أى استخدام كما تفعل حكومات أعداء اليهود التى يصفونها بالتخلف لأن العملة وجدت للتداول وهى لازمة للحكومة لزوم الزيت للآلة والماكينة حتى لا تتوقف عن الدوران .

ويذكر البرنامج المالى وكما يشير البروتوكول رقم ٢٠ ما حدث فى العالم بسبب استبدال السندات بكميات كبيرة من العملة مما كان سببا فى حدوث تضخم اقتصادى لا يجوز أن يحدث مثله فى دولة اليهود .

ومن العجيب ما ورد فى البروتوكول ٢٠ وفى زمن مبكر من نص البرنامج المالى على جهاز مركزى للمحاسبات يجب إنشاؤه لتمكين ملك اليهود من أن يتعرف بواسطته على أوجه دخل حكومته وخراجها ،كما ينص البرنامج المالى على أن الشخص الوحيد الذى لن يسطو على أموال الدولة سيكون هو الملك ، لأن الملك إذا سرق فى هذه الحالة فكأنه يسرق نفسه .

والبرنامج المالى يمنع ملك اليهود من أن يحيط نفسه بحاشية يجيد أفرادها الرقص فى خدمته وتشجيعه على مظاهر الأبهة والترف لأن ملك اليهود يجب أن يكون غير ملوك الأعداء الذين يحيطون حاشيتهم بكثير من الإمعات والانتهازيين ولصوص المال العام والمتحمسين لمصالحم الذاتية فمن يشبهون كلاب الصيد ليس يهمهم إلا إرضاء سادتهم وليسوا على شيء من الأخلاق أو الكفاءة السياسية أو القدرة الفنية أو الإخلاص لمصلحة شعوبهم .

ويفخر البرنامج المالى للبروتوكولات بأن الأزمات الاقتصادية التى سبق أن قام اليهود بتدبيرها فى البلاد الأممية (بلاد الأعداء) قد أحرزت نجاحا كبيرا عندما قام الماليون اليهود بسحب العملة من التداول فتراكمت وتضخمت الثروات وكذلك اليهود حين قاموا بسحب المال

من الحكومات التى اضطروها إلى الاستغاثة بأصحاب الثروات فحصلوا منهم على قروض أحنت رءوسهم بسبب أعباء الفوائد الربوية الباهظة عليها مما كان سببا فى امتصاص قوة الناس الإنتاجية بل وامتصاص ثروات الدول المستهدفة ذاتها ، فعم الكساد واستشرى الفقر والعوز، ولهذا فإن البرنامج المالى البروتوكولى يقرر أن يكون إصدار العملة متناسبا مع حجم ونمو السكان ، مع اعتبار الأطفال من مستهلكى العملة منذ ولادتهم ، والعملة لابد أن يتم تنقيحها من وقت لآخر ويؤكد البرنامج المالى أن العملة الذهبية كانت هى الدمار الوحيد للدول التى استخدمتها لأنها عجزت عن أن تفى بحاجات الناس حين كدسها اليهود وسحبوها من التداول ولهذا فإن البرنامج المالى يحدد للحكومة اليهودية عملة تقوم على أساس قوة العمل فى البلاد ولا يهم أن تكون هذه العملة من الورق أو من الخشب ، ولكن المهم أن تكون كافية لكل اليهود بما فيهم الأطفال الذين يولدون .

والحسابات الحكومية اليهودية لابد أن تكون فى أيدى حكومات محلية منفصلة ومكاتب إقليمية ريفية ، وحتى لا تحدث مماطلات فى سداد الأموال المستحقة للحكومة اليهودية ، وعلى هذه الحكومة أن تصدر أوامر عن مدة سداد هذه المبالغ حتى تختفى أية محاباة تقوم بها وزارة المالية تجاه أصحاب النفوذ ، ومع قدم هذا البرنامج المالى البروتوكولى إلا أنه من أسف شديد أنه يحدث الآن وفى دول عربية بعينها أن تحتمل الحكومة مماطلات من بعض كبار الماليين وبعض من نسميهم مستثمرين أو رجال أعمال وذلك عند سداد الضرائب المستحقة عليهم إلى أن تضيع بمضى المدة وأن يركن المسئولون إلى مصالحهم على دفع جزء نظير ترك جزء فى حين أنه يتم التشدد مع صغار القوم ممن لا حول لهم ولا قوة ، ويتضمن البرنامج المالى إنشاء بيوتات مالية أو صناديق تنموية أو بنوك مشتركة يبث فيها اليهود سمومهم دون الإعلان عن أنفسهم بهدف إيجاد فوضى مالية فى الدول الأممية ثم يشيعون أن تلك الفوضى قد حدثت لأسباب مختلقة منها خطأ فى بدء السنة المالية بعمل تقدير تقريبى للميزانية الحكومية ،ومنها أن الميزانية الحكومية السنوية تستمر متأخرة حتى نهاية منتصف العام ومنها تقديم ميزانية منقحة يتم إنفاق ماليتها عن ستة أشهر فى ثلاثة أشهر ثم يتم التصويت لميزانية جديدة وفى نهاية العام يتم إعداد تقرير حسابات بتصفية الميزانية ولأن الميزانية لسنة واحدة تقوم على إجمالى النفقة المتصلة فى السنة السابقة فيصبح هناك عجز فى كل عام قد يصل إلى نسبة ٥٠٪ من القيمة الاسمية فتتضاعف الميزانية السنوية بعد عدة سنوات إلى عدة أضعاف ، وهنا تقع الكارثة حين تستنفد حكومات الدول الأممية (العرب الأعداء) الاحتياطى الخاص بها عندما تحل إلى جثث هامدة بعد أن يقتحمها الإفلاس !! والبرنامج المالى الصهيونى يؤكد صراحة أن الدولة التى تعتمد على القروض هى دولة فاشلة وأنه حتى البنوك الدولية تحركها أصابع صهيونية تشجع على التدمير بواسطة القروض التى يشبهها اليهود بسيف (داموكليز) المسلط ، دائما على رقاب حكام الدول الأممية التى سرعان ما تعانى دولهم من أمراض فقر الدم وانسداد الشرايين ، ويبدو أن حكام الدول الأممية لن يفهموا أبدا أن القرض الخارجى معناه إصدار أوراق حكومية مقابل سداد فائدة باهظة فتكون الحكومات المتخلفة قد دفعت فى بضع سنين ما يزيد عن أضعاف أضعاف القرض الأصلى .

ويمضى البرنامج المالى البروتوكولى متهما الأغنياء بأنهم فى ظل القروض الداخلية ينقلون الأموال من أكياس الفقراء إلى أكياسهم ، وهنا يشير على اليهود بأن يقوموا برشوة بعض كبار المسئولين لاستبدال القروض الخارجية بقروض داخلية وبذلك يتم نقل كل ثروة الدول الأممية إلى الخزائن اليهودية ولكن على حكومة اليهود أن تظل حريصة فتشترى فقط أسهما تجارية فتصبح دائنة وليست مدينة وليست مطالبة بالسداد لغيرها وحتى يظل اليهود هم شعب الخبرة والحنكة وشعب الله المختار !!

ويعود البرنامج المالى وكما يذكر لنا البروتوكول رقم ٢١ فيقوم بالتركيز مرة أخرى على القروض الداخلية وذلك حين تقوم حكومات أعداء اليهود بالإعلان عن إصدار قرض ما ثم تفتح اكتتابا لسنداتها ثم تصدرها بقيم صغيرة ليستطيع أى مواطن أن يسهم فيها ويسمح لأوائل المكتتبين أن يشتروها بأقل من قيمتها الأسمية وفى اليوم التالى يتم رفع سعرها للتظاهر برواج حركة شرائها و فى خلال أيام قليلة تكتظ خزائن تلك الدول بكل المال الذى اكتتب به زيادة عن الحد دون أن يتساءل أحد لماذا الاستمرار فى قبول المال لأمر غير ماهو مكتتب به زيادة عن الحد .. إن الاكتتاب بلا ريب يزيد زيادة لها أهميتها على المال المطلوب !! إذن فالشعب يثق فى حكومته ثقة كبيرة !!

.. ياله من خبث صهيونى خطير !! لماذا ؟ لأن الأساس الصهيونى قد تمثل فى رفع سعر الأسهم بعد هبوطها!! حدث إذن التلاعب بالمكتتبين وتم استغفالهم بالربح الحرام وليس بمراعاة قيمة الأسهم الحقيقية .

وحين تنتهى المهزلة تبدو حقيقة القرض الضخم وتضطر الحكومة الأممية (العدوة الدائمة لليهود) من أجل دفع فائدة هذا القرض أن تلجأ إلى قرض جديد لا يلغى قرض الدولة بل يضيف إليه قرضا آخر ، وحين تصبح الحكومة الأممية عاجزة عن الاقتراض ، وحين يصبح مطلوبا منها سداد فوائد القروض لا يصبح أمامها سوى أن تفرض ضرائب جديدة على مواطنيها ، وهذه الضرائب الجديدة ليست إلا ديونا مقترضة لتغطية ديون أخرى !

والبرنامج المالى للبروتوكولات يفيض فى الحديث عن تحويلات القروض التى تنتقص من قيمة الفائدة وإن كانت لا تلغى هذه القروض كما أنها لا تحدث إلا بموافقة أصحاب القروض أنفسهم ، كما يكون للدائنين الحق فى قبولها والحق فى استرداد أموالهم فى حالة رفضهم هذه التحويلات .

وهنا تقف الحكومات الأممية عند حافة الإفلاس الذاتى ، وهنا يتم قطع كل الخيوط السميكة والخيوط الرفيعة بين الحكومات والمواطنين ، وهنا يحس الفاعل الأثيم الذى يقف وراء ذلك كله بالنشوة والانتصار ، والفاعل دائما هو اليهودى الصهيونى البروتوكولى المعادى لغيره من البشر .

ويستمر البروتوكول رقم ٢١ مندفعا نحو الجريمة والشر فينص على أن كل القروض الداخلية هى قروض موحدة ، وهى قروض وقفية ، وهى قروض قصيرة الأجل ، تتكون من الأموال المودعة فى بنك الدولة ، ولأن هذه الأموال موضوعة تحت تصرف الحكومة لمدة طويلة فإنه يتم استخدامها فى سداد فوائد لقروض، وتقوم الحكومة بوضع بديل عن الأموال عبارة عن مقدار مساو لهذه الأموال من ضماناتها الخاصة فى بنك الدولة لتغطية حجم النقص فى خزينة الدولة والتى هى بالطبع خزينة غير يهودية لدولة أو لأكثر من دولة أممية وحين يأتى ملك إسرائيل المزعوم بتاجه وبطيلسانه فسوف تختفى كل هذه العمليات المالية الخبيثة ، وسوف يتم سحق سوق سندات الديون الحكومية العامة لأن اليهود يعتقدون أن لهم كرامة لا يريدون لها أن تتأرجح حسب الصعود والهبوط فى أرصدة اليهود التى سوف يحدد القانون وحده قيمتها بالقيمة الاسمية دون حدوث أية تقلبات فى الأسعار ، كما يقرر البرنامج المالى تنفيذا للبروتوكول ٢١ أن اليهود سوف يستبدلون بورصات الأوراق المالية بهيئات حكومية ضخمة تلتزم بفرض الضرائب على المشروعات التجارية وتقوم بطرح ملايين الأسهم التجارية فى الأسواق أو تقوم بشرائها فى نفس اليوم حتى تصبح جميع المشروعات التجارية مرتبطة ارتباطا وثيقا باليهود والبرنامج المالى واثق فى نفسه كل الثقة حين يشير إلى أن أعظم قوة فى العالم يملكها اليهود هى قوة الذهب ، ويستطيع اليهود سحب أية كمية منه خلال يومين اثنين فقط من حجرات سرية صهيونية ، وبعد أن يسجل البروتوكوليون رضاهم التام عن البرنامج المالى يفركون أيديهم سرورا.

بعد تطوير المناطق العشوائية:

هل يزول الخطر عن قلب مصر؟

تعاني مصر من زيادة سكانية عالية ، يتركز أغلبها فى الدلتا، ووادى النيل، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة سكان الحضر بلغت ٤٣٪ مقابل ٥٧٪ لسكان الريف.. وقد زاد عدد المدن الجديدة إلي أكثر من ١٩ مدينة تستوعب حوالى ٦٢٠ ألف نسمة .. ومازالت هذه المدن عاجزة عن استيعاب أعداد كبيرة من السكان .. إما لنقص الخدمات أو ارتفاع أسعار الوحدات السكنية ، مما أدى إلى ظهور مايسمى "المناطق العشوائية" التى زادت خلال العشرين عاما الماضية لتصبح أكثر من ١١١٥ منطقة فى أنحاء مصر!!.. واتساع رقعة المناطق العشوائية ، يعنى أن الدولة لم تضع حلولا لهذه المشكلة فى حساباتها ، وإنما اهتمت بخلق مجتمعات عمرانية جديدة تلبية لاحتياجات الطبقة الوسطى والعليا. . وبعد عشرين عاما من التجاهل ، بدأت الدولة تشعر بخطورة المناطق العشوائية وتسعى لتطويرها وتنميتها ، فهل تستمر هذه السياسة ويندمج سكان هذه المناطق داخل نسيج المجتمع المصري، ويعودون ثانية إلى قلب مصر؟

انتصار سليمان

بداية ارتبط ظهور المناطق العشوائية بظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة فالمناطق العشوائية أوعية لاستقبال القادمين من الريف إلى المدينة ، أو المهاجرين من المناطق المختلفة والباحثين عن مسكن بعد أن فقدوا الأمل فى السكن داخل المدينة .

وتعرف العشوائيات على أنها المبانى السكنية التى أنشأها الأهالى على أرض خاصة بهم ، أو مغتصبة من أملاك الدولة ، تقام خارج الكتلة السكنية دون تخطيط أو ترخيص لها ، أو مايعرف بالإسكان المشوه ، وذلك طبقا لما جاء فى دراسة **"البيئة الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق العشوائية"** التى أعدها مركز بحوث المستقبل بجامعة أسيوط.

وتوضح الدراسة أشكال العشوائيات باعتبارها الأحياء المتخلفة أو المناطق غير الملائمة لسكنى الإنسان مثل الأكواخ ، والمقابر ، وأحياء واضعى اليد ، والعشش . .إلخ .

وخصائصها متعددة **فبالنسبة للخصائص المعمارية** تتميز المناطق العشوائية بسوء حالة المسكن ، وعدم كفايته ، والافتقار إلى المرافق الملائمة له مثل الكهرباء ، والمياه ، والصرف الصحى .. إلخ .

والشوارع مقسمة حسب وجهة نظر صاحب الأرض ، فهى عادة ضيقة ولا تدخلها الشمس والتهوية السليمة.

الخصائص الاقتصادية للمناطق العشوائية ، ترتبط بما يعرف بالاقتصاد السرى والمتمثل فى مناطق سكنية كثيفة السكان تواجه فائض عمل وبطالة سافرة ومقنعة ، كما تظهر بها صور مختلفة من سوق العمل غير النظامى ذى التكاليف الاجتماعية ، والبيئة المنخفضة .

الخصائص الاجتماعية : يظهر بالمناطق العشوائية عدد من المشكلات ، أهمها العزل الاجتماعى ، وارتفاع الحوادث ، وانحراف الأحداث ، وانتشار الأمية خاصة بين السيدات ، وعدم انسجام وتكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة ، وكثرة هجر الزوج لزوجته ، وضعف المشاركة السياسية ، كما تنعدم الخصوصية ، وهو مطلب هام فى حياة الإنسان .. وهى لا تعنى الانعزال بقدر ما تعنى تنظيم العلاقات والاتصالات بين الأفراد.

كما نجد أن الكثافة السكانية عالية جدا ، ويزداد عدد الأفراد فى الغرفة الواحدة ليصل أحيانا إلى ١٢ فرداً مما يؤدى إلى مشاكل صحية ونفسية وغيرها ، كما ينتشر فى هذه المناطق كثير من الأفكار المخالفة للقانون ، وهبوط المستوى الخلقى ، والقيم الاجتماعية ، كما تتميز بالخلافات المستمرة بسبب الزحام الشديد ، والسلوكيات غير السليمة ، وبالتالى نجد أن سكان العشوائيات لهم ثقافة معينة تختلف عن الأنماط السائدة فى المجتمع .

العشوائيات .. لماذا ؟

نمو هذه المناطق يرجع إلى عدة أسباب منها:

الزيادة السكانية : فمنذ عام ١٨٨٢ بدأت الزيادة السكانية تحقق ارتفاعا سريعا ، فازداد السكان إلى ١٠ ملايين نسمة عام ١٩٠٠ ، واستمرت الزيادة وتضاعفت فيما يقرب من خمسين عاما ثم ارتفعت إلى أكثر من ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٦٥ ثم إلى حوالى ٣٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ ، وأخيرا وصل التعداد عام ١٩٩٦ إلى ٦١.٥ مليون نسمة ثم إلى ٦٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٢ وعلى الرغم من الزيادة المطردة فى السكان ، إلا أن الأراضى لم تزد بنفس المعدل ، وكان لابد من إيجاد مساكن لمئات الآلاف التى تزيد كل عام ، فكانت المناطق العشوائية هى الملجأ الذى تحاول الطبقة الفقيرة العيش فيه ، وذلك لأن عملية البناء فى تلك المناطق فى غفلة من القانون وقواعد البناء المعمول بها أرخص فلا توجد قيود على طرق البناء والمواد المستخدمة ، كذلك رخص ثمن الأراضى.

تأخر مشكلة الإسكان فى أولويات الدولة ، بسبب الضغوط الاقتصادية المتعددة ، وتزاحم الأولويات ، مما كان السبب فى تدنى متطلبات السكن ، والقبول بمساكن غير ملائمة لسكنى البشر.

الهجرة من الريف إلى الحضر ، ورغبة البعض فى ترك الريف بكل الإهمال الذى يعانيه واقتصار العمل فيه على الزراعة ، والهروب إلى المدينة بامتيازاتها ، وخدماتها ، وفرص العمل بها .

القصور فى تنفيذ التشريعات والقوانين ، التى تنظم حركة العمران ، وهو ما يعنى غياب دور الرقابة والأجهزة التنفيذية فى متابعة إقامة المبانى ، حيث تعددت الثغرات فى تطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٧ ، والخاص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، بالإضافة إلى ضعف العقوبة التى أوردها القانون ، هذا بالإضافة إلى طول الإجراءات التى حددها القانون للتصدى للمخالفة وتعدد جهات التقاضى ، مع عدم جدية تطبيق العقوبات المنظمة للعمران.

اعتبار بعض التجمعات العشوائية أمرا قانونيا ، حيث اعتبرت الدولة المناطق العشوائية التى أقيمت قبل عام ١٩٦٦ تجمعات قانونية ، مما شجع البعض ، وساعد على قيام تجمعات أخرى.

سلبيات العشوائيات

وتشير دراسة مركز بحوث المستقبل بجامعة أسيوط إلى الآثار المترتبة على ظهور المناطق

● الهجرة من الريف إلى المدينة، وزيادة السكان .. أهم أسباب المشكلة!!

● المناطق العشوائية أوكار للجريمة والعنف، ومصدر لانتشار الأمراض والأوبئة!!


■ السمسار: عندى ليك، حوش مقبرة، للإيجار .. إنما إيه «يرد الروح»


■ الزبال: يا بيه المنطقة عندنا زى الفل ... لاعشوائية ولاغيره حتى إسأل الحمار

كاريكاتير: ياسر حسين

العشوائية ، والتى زاد عددها إلى أكثر من ١١١٥ منطقة كما سبقت الاشارة إليها **موزعة كالتالي**: ٧٩ منطقة عشوائية بالقاهرة ، ٤٠ منطقة بالجيزة ، ٦٩ منطقة بالإسكندرية ، ٦٧ منطقة بالقليوبية ، ١٠٩ مناطق بالدقهلية ، ٥١ منطقة بالغربية ، ٧٠ منطقة عشوائية بالبحيرة ، ٥٤ منطقة بأسيوط .. إلخ.

فقد أدى ظهور المناطق العشوائية بهذه الكثرة إلى آثار خطيرة من حيث استطاعت المناطق العشوائية أن توفر السكني لشرائح كبيرة من السكان الواقعين فى المستويات الدنيا من الدخل ، والذين لاتسمح لهم دخولهم المتدنية بسكني أفضل من ذلك ، كما وفرت لهم هذه المناطق فرص عمل فى القطاع غيرالمنظم ، ولكن فى نفس الوقت تمثلت الآثار السلبية فى نشأة بعض المناطق العشوائية على الأراضى الزراعية ، مما قلل من المساحة المزروعة وانتشار أنواع من العمل ذات الإنتاج الضعيف ، والعائد المنخفض ، كذلك ارتفاع معدلات البطالة باشكالها المختلفة ، وعلى المستوى القومى ، فهى مثال حى لإهدار الطاقات الاقتصادية المتمثلة فى العنصر البشرى ، حيث لاتتوفر ظروف بيئية وصحية ومهنية مواتية للارتقاء بالموارد البشرية .

كما أن انعزال سكانها يجعلهم بعيدين عن أى محاولة للتطور والاندماج فى العمل الجماعى للمجتمع.

واقع لايمكن إغفاله

وعن أسلوب التعامل مع المناطق العشوائية ، تشير الدراسة إلى أنه يجب التعامل بواقعية مع العشوائيات والأخذ بمبدأ أنها واقع لا يمكن إغفاله ، فهى تزداد يوما بعد يوم ، **وعلاج هذه المشكلة يتمثل فى الآتي:**

-ترك المنطقة على ماهى عليه "سياسة التجاهل".

-إزالة المناطق إزالة كاملة، وبناء منطقة جديدة بدلا منها.

-تطوير وتنمية المناطق العشوائية .

-الجمع بين الإزالة والتطوير .

وهذا هو الذى يتم الآن بالفعل فبعد عشرين عاما من تجاهل هذه المشكلة بدأت الدولة تتعامل مع المناطق العشوائية باعتبارها جزءا لايتجزأ من الأراضى المصرية ، وسكانها هم مواطنون مصريون ، لابد من الاهتمام بهم ومساعدتهم على الخروج من عزلتهم ، ليشاركوا المجتمع فى تنميته وتطويره .

خطط التطوير

فقد أعلن اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية أنه تم وضع المناطق العشوائية فى الخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ باعتبارها جزءاً من أرض مصر ، مثلها مثل المناطق الريفية والحضرية ، وبلغت قيمة استثمارات تطوير المناطق العشوائية فى هذه الخطة مليارا ونصف المليار جنيه ، توجه لدعم شبكات الكهرباء ، ورصف الطرق ، ومد شبكات مياه الشرب ، والصرف الصحى ، والنظافة العامة، وتعميمها لتطوير العشوائيات فى محافظات **القاهرة ، الجيزة ، والقليوبية ، والإسكندرية ، والبحيرة ، والمنوفية ، وكفر الشيخ ، ودمياط ، والدقهلية ، والشرقية ، وبنى سويف، والفيوم، والمنيا ، وأسوان ، والبحر الأحمر ، ومدينة الأقصر.**

وأكد وزير التنمية المحلية أن إجمالى الاستثمارات التى تم اعتمادها لتطوير المناطق العشوائية للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، وهو العام الأول فى الخطة الخمسية يصل إلى ١٨٤.٦ **مليون جنيه** موزعة على الأنشطة المختلفة ، مشيرا إلى قيام المحافظات باستكمال تطوير المناطق العشوائية ، تنفيذا لتوجيهات **الرئيس حسنى مبارك** بتخفيف الأعباء عن محدودى الدخل ومراعاة الطبقات الكادحة والفقيرة خاصة فى تلك المناطق.

أنواع العشوائيات

وعن تطوير المناطق العشوائية والاهتمام بها تقول د.عزة سليمان مدير عام التخطيط الإقليمى بمعهد التخطيط القومي:

المساكن العشوائية، هى تلك الوحدات التى لم يصدر ببنائها تصريح بناء ، وعلى ذلك فهى لاتخضع فى بنائها للقواعد أو القوانين التى تنظم التوسع العمرانى ، سواء تمت إقامتها خارج كردون المدينة ، أو حتى داخله ، وهى تتضمن اختلاف مستويات الإسكان فى هذه المناطق ، فمنها منازل متعددة الطوابق مبنية بالمسلح ، ولكن ليس بها مرافق عامة "كهرباء ، مياه شرب ، صرف صحى .. إلخ" إلا أن الحكومة بدأت منذ التسعينيات تطوير بعض المناطق العشوائية الملائمة للسكنى ، وإدخال المرافق بها .

وهناك أيضا الأماكن المتدنية التى تضم فقراء الحضر ، مثل **مأوى الزبالين ، ومن أبرز مقالب القمامة بالقاهرة"الدويقة" و"أبو السعود" وهكذا أصبحت أماكن جمع الزبالة والأماكن المجاورة لها ، بمثابة مأوى لمن لامأوى لهم.**

وهناك **"سكان المقابر"** وهى ظاهرة تتميز بها محافظة القاهرة الكبرى عن باقى المحافظات ، وهى مساكن متداخلة مع الجبانات والأحواش .

كما ينتشر إسكان **"الشُرك"** فطبقا لتقديرات تعداد ١٩٩٦ يوجد فى القاهرة وحدها ٢٨٥ ألف وحدة سكنية **"شُرك"** يقطنها حوالى ١١٤٠ فردا ، وفى الجيزة ١٨٠ **ألف** وحدة يقطنها حوالى ٣٦٠ **ألف** فرد.

وهناك نوع من المأوى المتدنية التى أقامتها الحكومة، هو مايعرف بالإيواء العاجل ، حيث تقوم الدولة

بإنشاء هذه المأوى السريعة بغرض الاقامة المؤقتة للمواطنين الذين يواجهون ظروفاً صعبة وطارئة مثل مناطق الدويقة.

وطبقا للتقديرات ، فإن سكان العشوائيات تصل إلى **١٢ مليون شخص** وتحتوى القاهرة على أكثر من **ثلث سكان العشوائيات ،** وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه المساكن غير المرخصة ، وصلت إلى مايقرب من ٧٠٪ من الوحدات التى بناؤها فى القاهرة ، خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات .

وبدأت الدولة تعطى اهتمامها لعلاج مشكلة العشوائيات ، حيث تم وضع المناطق العشوائية ضمن أولويات الخطة، وخصص لها خلال الخطة الخمسية مايعادل ٠٫٨٪ من اجمالى الاستثمارات ، وفى العام الأول للخطة خصص لها ٠٫٦٪ .

وتدخل هذه الاستثمارات ضمن خطة المحليات ، ويرجع اهتمام الدولة بالمناطق العشوائية منذ أحد عشر عاما ، من خلال خطة بعيدة المدى **لتطوير ١١١٩ منطقة عشوائية بتكلفة بلغت ٣٫٥مليار جنيه**

تطوير عشوائيات زينهم

وبنظرة موضوعية ، نجد أن العشوائيات ليست مسئولية الحكومة وحدها ، وإنما مسئوليتنا جميعا ، ومن هنا كانت مبادرة **السيدة سوزان مبارك** لتطوير المناطق العشوائية ، وتأهيل سكانها للاستفادة من خدمات المجتمع ، والمشاركة فيه، والتى بدأت عام ١٩٩٨ منذ افتتاح مقر الهلال الأحمر بمنطقة زينهم ، بحى السيدة زينب بالقاهرة ، فكانت دعوتها لتطوير المنطقة ، بالتعاون مع محافظة القاهرة ، وبمساهمة رجال الأعمال المصريين .

ومنذ أيام قليلة **قامت السيدة سوزان مبارك** بافتتاح المرحلة الثانية لتطوير عشوائيات زينهم ، وكان الهلال الأحمر قد بدأ المرحلة الأولى للمشروع **فى أواخر عام ١٩٩٩.**

ويقول الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ القاهرة انتهت المرحلة الأولى من تطوير عشوائيات زينهم ، ببناء **٢٩ عمارة سكنية جديدة** وتنفيذ برامج اجتماعية ، وتعليمية ، وصحية ، حيث قامت **محافظة القاهرة** بتجهيز مقرات مؤقتة للسكان ، بمثلث حلوان ، والنهضة، والمقطم، وتمت إزالة العشوائيات من المنطقة وإعادة بنائها من جديد ، وخلال ١٨ شهرا تم استكمال البناء وعادت **٣٥٠ أسرة إلى** مساكنها الجديدة بنفس المنطقة.

تكلفت المرحلة الأولى **أكثر من ٣٠ مليون جنيه** تبرع رجال الأعمال بمبلغ **عشرين مليون جنيه** وتحملت محافظة القاهرة تكاليف المرافق والخدمات والبنية الأساسية

كما تم البدء فى تنفيذ المرحلة الثانية ، والتى تشمل أكثر من **١٧٠٠ أسرة** فقد خصصت **محافظة القاهرة** منذ شهور أماكن إقامة مؤقتة لأفرادها ، بمثلث حلوان ، والنهضة ، وتم نقل الأسر إليها بعد حصر دقيق لحالتهم الاجتماعية ، والاقتصادية ، واحتياجاتهم ، وقامت **المحافظة** بإزالة عشوائيات المنطقة الثانية وتصميم رسوم هندسية لبناء **٨٦ عمارة جديدة .**

وقام **الهلال الأحمر المصرى** بحملة لجمع التبرعات ، بلغت حتى الآن **٣٥ مليون جنيه** تغطى نفقات بناء **٤٧ عمارة سكنية جديدة** بالإضافة لنفقات تأهيل السكان بمناطق إقامتهم المؤقتة .

وتحملت **محافظة القاهرة ٥ ملايين جنيه إضافية** قيمة تكاليف الازالة ، وتسوية الأرض ، والتصميمات ، والرسوم الهندسية ، والتى روعى فيها أن تغطى المبانى ثلث المساحة الكلية ، وتشغل الحدائق والمنتزهات الثلثين الباقيين ، أى أكثر من ٦ أفدنة ، **بما يعنى ٢٣٩شخصا** لكل فدان ، كما روعى فيها احتياجات السكان من مسجد ، ومركز صحى وثقافى ، على ضوء تجربة المرحلة الأولى.

ويستكمل د.عبد الرحيم شحاته محافظ القاهرة حديثه مؤكدا اهتمام المحافظة بتطوير المناطق العشوائية فقد قررت سرعة الانتهاء من أعمال التخطيط العام لاحياء الساحل ، والزيتون، ومنشية ناصر ، والوايلى ، ورملة بولاق ، ضمن أعمال برنامج التنمية الحضرية .

ضرورة تطوير الجهاز الإدارى للتأمينات الاجتماعية

"بقية"

معهد عال للتأمينات الاجتماعية

وفى هذا الصدد فإننى أتساءل لماذا لا ينشأ معهد عال للتأمينات الاجتماعية ؟؟ لقد توسعت الدولة فى الأخذ بنظم التأمينات الاجتماعية التى أصبحت تسرى على معظم القوى العاملة ويتولى إدارة هذه النظم عدة أجهزة وهى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لصندوق التأمين الاجتماعى والهيئة العامة للتأمين الصحى ، هذا فضلا عن بنك ناصر الاجتماعى ووزارة الشئون الاجتماعية إذ تقدم عن طريقها المساعدات العامة .

وهذه الأجهزة تحتاج سنويا إلى مئات العاملين من خريجى الجامعات للقيام بتنفيذ رسالة التأمينات الاجتماعية فى مجتمعنا وقد بلغ عدد الجامعيين الذين عينوا عن طريق القوى العاملة بوزارة التأمينات الاجتماعية فى السنوات ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، عدة مئات من الموظفين وعلى وجه الدقة ١٣٨٠-٥٠١-٥٠٣ موظفين على التوالى هذا فضلا عن ٤١-١٢٨-٨٧موظفا (بكالوريوس تجارة) شعبة التأمينات عينوا فى السنوات الثلاث فور تخرجهم دون انتظار لتعيينات القوى العاملة .

-كلية أو معهد عال للتأمينات .

وقد آن الأوان لإنشاء كلية تابعة لإحدى الجامعات أو معهد عال للتأمينات الاجتماعية لتخريج أعداد كافية تعمل فى حقل التأمين الاجتماعى والضمان الاجتماعى وتكون الدراسة فيه لمدة أربع سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية ويمكن تطوير معهد إعداد الفنيين شعبة التأمينات بحيث تكون الدراسة فيه لمدة أربع سنوات وذلك لتخريج المتخصصين على مستوى علمى رفيع فى مجال التأمينات الاجتماعية بعد أن يدرسوا العلوم التأمينية والقانونية والتجارية والاجتماعية ويتلقوا تدريبا عمليا فى مكاتب التأمينات الاجتماعية أثناء الأجازة الصيفية .

المواد المقترحة

وتتضمن الدراسة المدخل فى التأمينات الاجتماعية واقتصاديات التأمينات الاجتماعية والتخطيط وإدارة التأمينات الاجتماعية وتمويل التأمينات الاجتماعية ونظم التأمينات الاجتماعية المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ونظم التأمين الخاصة والتكميلية والاتفاقيات الثنائية والدولية فى التأمينات الاجتماعية والمنظمات الدولية ودورها فى التأمينات الاجتماعية ونظم المساعدات والضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية فى الدول العربية ورياضيات التأمين وعقد التأمين هذا فضلا عن العلوم التجارية كالإحصاء والمحاسبة والإدارة والقانون التجارى وكذلك الاقتصاد والالتزامات فى القانون المدنى والعلاقات الإنسانية وفن المقابلة وكذلك المصطلحات التأمينية فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى يتمكن الدارس من الاطلاع على كل جديد ينشر فى العالم عن التأمينات .

إن هذه الدراسات توفر موظفا على قدر كبير من الكفاءة والعلم تجعله جديرا بتحمل الأعباء التى تلقى عليه أعباء خدمة جمهور المتعاملين مع التأمينات وحسن استقبالهم ويقدم أسرع خدمة لهم فتتحقق الأهداف السامية التى من أجلها أنشىء نظام التأمينات الاجتماعية .

عبدالحليم القاضى

اللجنة النقابية للعاملين بمحطة كهرباء السد العالى - أسوان



أحمد العماوى

اللواء سمير يوسف

تتقدم بالتهنئة إلى السيد

اللواء **سمير يوسف** محافظ أسوان

كما تتقدم بالتهنئة إلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بمناسبة

العيد القومى للمحافظة



محمد مرسى

كما تتقدم بالتهنئة إلى رواد الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق

كما تخص بالتهنئة المهندس **حسن يونس** وزير الكهرباء

والسيد المهندس رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء مصر العليا لدعمه الدائم للجنة

رئيس اللجنة	نائب أول	نائب ثان	الأمين العام	أمين صندوق
حسين عبد الله أحمد	أحمد هاشم الشريف	حسن رزق خليل أبو شرقى	حلمى سيد مصطفى	محيى الدين أحمد محمد

مساعد الأمين العام	مساعد أمين الصندوق	عضو نقابة	سكرتارية الاعلام	سكرتارية الأمن الصناعى والسلامة	عضو
حمزه محمد حسونه	محمد عبد الظاهر شنداوى	أحمد محمد أبو الديك	محمد إبراهيم	توفيق حسن محمد	عوض الله يوسف أحمد

اللجنة النقابية للعاملين بمنطقة البريد - محافظة أسوان



متولى يوسف متولى

لواء سمير يوسف

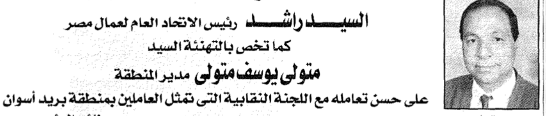
تتقدم بخالص التهنئة إلى شعب أسوان العظيم وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية

وإلى السيد اللواء **سمير يوسف** محافظ أسوان

كما تتقدم بالتهنئة إلى رواد الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر



كما تخص بالتهنئة السيد

متولى يوسف متولى مدير المنطقة

على حسن تعامله مع اللجنة النقابية التى تمثل العاملين بمنطقة بريد أسوان

محمد عبد الوهاب محمود



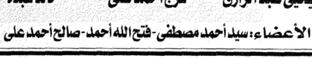
همام محمد يوسف

رئيس اللجنة	نائب الرئيس
همام محمد يوسف علام	الأمير نجم الدين

أمين عام	نائب الرئيس	أمين صندوق
عيد حماد	محمد عبد الوهاب محمود	على البربرى



عيد حماد إبراهيم



مساعد الأمين العام	عضو جمعية عمومية	أمين صندوق مساعد
يحيى عبد الرازق	فرج أحمد على	خالد عبده







فرج أحمد علي

الأمير نجم الدين

الأعضاء: سيد أحمد مصطفى - فتح الله أحمد - صالح أحمد على



تصور لخسائر الاقتصاد المصرى فى حالة ضرب العراق

قال الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات :إن الاتحاد انتهى من وضع تصور لحجم الخسائر المحتملة على الاقتصاد المصرى بصفة عامة والصناعة الوطنية بصفة خاصة فى حال ضرب العراق .

وأضاف أن ذلك التصور يشمل مقترحات لبناء رؤية استراتيجية

خسائر عربية هائلة حال قيام الحرب على

حذر خبراء اقتصاديون من أن الآثار المترتبة على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق سوف تكون بالغة الأثر على المنطقة العربية وستؤدى تداعياتها السلبية إلى تحول الاقتصادات العربية إلى اقتصادات حروب حتى فى حالة عدم اشتراكها فى هذه الحرب

ورأى الخبراء أن قيام الحرب سيصاحبه درجة عالية من الإنفاق العام على إعادة تخصيص الموارد على التنمية فى الأجل القصير فى محاولة لاستيعاب التداعيات الخطيرة على قطاعات السياحة والنقل والطيران والموازين التجارية لدول المنطقة بالكامل ، وشددوا على أهمية بذل جهد حقيقى من الدول العربية لاستيعاب هذه التداعيات السلبية الهائلة حال قيام الحرب .

واعتبر الدكتور إبراهيم العيسوى الأستاذ بمعهد التخطيط القومى ومدير الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أن المفاهيم والأفكار التى تروج لقيام الحرب من جانب الولايات المتحدة "غامضة" وأن ما يثار حول منابع النفط ليس له ما يبرره لأن الولايات المتحدة تسيطر على هذه المنابع بالفعل من خلال الشركات الأمريكية وتحكمها فى التكنولوجيا المتقدمة التى تعمل فى هذا المجال والأسواق والإنتاج والأسعار .

وشكك فى أن يكون الدافع هو إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بما يتفق والمصالح الأمريكية لأن ذلك متحقق بالفعل وليس أدل عليه من انتشار القواعد العسكرية الأمريكية فى عديد من دول المنطقة وقبول استخدامها فى الحرب ضد العراق.

ولم يستبعد العيسوى أن يكون أحد الدوافع لخوض هذه الحرب هو تنشيط الاقتصاد الأمريكى بعد فترة الركود السابقة وإعادة تجديد الترسانة الأمريكية المتعطشة للمزيد من الأموال.

وقال الدكتور على نصار الأستاذ بمعهد التخطيط القومى إنه يجب النظر إلى عملية توجيه ضربة عسكرية إلى العراق من خلال منظور شامل وليس من الزاوية السياسية أو الأقتصادية فقط مشيرا إلى أن التخطيط لذلك يتم منذ عام ١٩٩٥ .

وأضاف أن الدول الأوروبية والصناعية بحثت هذه القضية من جميع جوانبها منذ ذلك الحين ودرست البدائل المقترحة فى الوقت الذى لم تبذل فيه المنطقة العربية الجهد المطلوب لذلك .

وأوضح أن العراق فيما بعد الحرب سيفقد سيطرته تماما فى التحكم فى أسعار النفط لأنه سيركز على عمليات إعادة الإعمار والتشييد، وبالتالى ستبقى فكرة أن الذى سيتحكم فى الأسعار المستهلك وليس المنتج .

وأشار إلى قيام منظمة الأوبك بتعويض النقص الذى قد يترتب على عدم تصدير النفط العراقى عن طريق زيادة الإنتاج سواء كان ذلك عن طريق سياسة معلنة أو غير معلنة للتحكم فى عدم زيادة الأسعار عن مستوياتها الحالية حتى لا تتجاوز ٣٠ دولارا للبرميل.

و رصد نصار قيام الإدارة الأمريكية الحالية منذ وصولها إلى الحكم باتباع سياسة تخزين للبترول بمعدلات كبيرة جدا وسريعة فضلا عن فرض ضرائب عن كل برميل قيمته تتراوح ما بين دولار إلى خمسة دولارات تحضيرا لعملية عسكرية أو للإنفاق على عملية عسكرية محتملة .

وقال إن الاقتصاد الأمريكى لا يؤثر داخل الولايات المتحدة فقط بل تمتد تأثيراته إلى الاقتصادات الدولية والعالم بأسره مشيرا إلى أن الهزات التى يمكن احتواؤها داخل الولايات المتحدة قد يصعب السيطرة عليها خارجها .

واعتبر أن ما يثار حول تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى شئون العراق سببه النفط " قول يجافى الحقيقة " حيث إن إنتاج دول العالم من البترول يوميا يصل إلى ٧٦ مليون برميل منها ١,٦ مليون برميل إنتاج العراق وقدر نصار أن الإنفاق فى فترة الحرب السريعة قد يتراوح ما بين ٣٩ إلى ٩٣ مليار دولار فيما تحتاج القوات الأمريكية إلى إنفاق سنوى يتراوح ما بين خمسة إلى ١٥ مليار دولار وهو ما يطرح تساؤلات هل سيعتمد على الميزانية الأمريكية فى توفيره أم سيعتمد على دول المنطقة كما حدث فى الحرب السابقة عام ١٩٩١ التى تحملت دول المنطقة ما


استعدادات الحرب تجرى على قدم وساق

تراعى مختلف الافتراضات ومنها كيفية توفير مستلزمات الإنتاج للصناعة المصرية فى حالة اندلاع الحرب معتبرا أن هذه المشكلة هى التى تمثل التخوف الأكبر لقطاع الصناعة الوطنى .

وشدد على أن اتحاد الصناعات المصرية الذى أرتبط بمذكرة تفاهم مع نظيره العراقى لن يتوانى عن تسخير كافة اتصالاته وإمكاناته لدعم الجهود الدبلوماسية الداعية لحفظ أمن العراق ووقف معاناة الشعب العراقى .وقال:إن الدراسة التى قام بها الاتحاد تطرقت إلى إمكانية تجاوز الأزمة الراهنة وتبنى الحل السلمى كما طرحت إمكانات الاستثمار المتاحة فى العراق .

وأعرب سعودى فى تصريحات له عن تأييد الاتحاد للجهود الحثيثة التى تقوم بها الدبلوماسية المصرية لاتخاذ كافة السبل السلمية ولاحتواء الأزمة العراقية وتجنيب الشعب العراقى والاقتصاديات العربية بشكل عام الآثار السلبية التى ستتخلف عن أى عمل عسكرى ضد العراق .

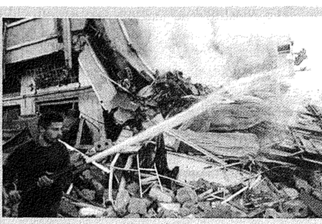
ى العراق

نسبته ٨٠ فى المائة من تكاليفها .

وأكد أن الاقتصاد الأمريكى سيعمل بعد الحرب على تعويض ما تم إنفاقه فى فترة الحرب مشيرا إلى إمكانية ذلك عن طريق ضخ ما يقارب الخمسة ملايين برميل يوميا من النفط العراقى مع إمكانية حدوث ذلك بسهولة لأن استخراج البترول العراقى يعد الأرخص فى العالم من حيث التكلفة لأنه أقرب إلى السطح .

وأوضح أن الإدارة الأمريكية تقدر الاحتياطيات العراقية من البترول بنحو ١١٦ مليار برميل فيما تقدره السلطات العراقية بنحو ١٨٠ مليار برميل .. وقدر أن سعر البترول الحقيقى سيرتفع لفترة محدودة قد تستغرق من ثلاثة إلى ستة أشهر ثم تنخفض بعد ذلك بصورة حادة لتكون فى حدود ١٥ دولارا للبرميل.

وقال الدكتور عصمت عبد الكريم المستشار بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية: إن تداعيات الحرب على العراق ستكون جسيمة وستعرض الاقتصاديات العربية لهزات عنيفة .وأشار إلى حالة الاقتصاد المصرى الذى تبلغ حجم مبادلاته التجارية مع العراق أكثر من أربعة مليارات دولار سنويا سوف تتأثر على نحو بالغ حال قيام الحرب فضلا عن تأثر عوائد الاحتياطى الأجنبى ودخل قناة السويس والسياحة .



مليار دولار خسائر المنشآت والمنازل الفلسطينية

قدر عزام الأحمد وزير الأشغال العامة والإسكان الفلسطينى حجم الخسائر التى لحقت بالمنشآت والمنازل الناجمة عن سياسة التدمير الشامل التى تنتهجها الحكومة الإسرائيلية فى المناطق الفلسطينية بنحو مليار دولار منبها إلى أن عمليات ترميم وإعادة بناء المنازل والمؤسسات التى دمرت من قبل الجيش الإسرائيلى قد توقفت بشكل تام بسبب نفاد الدعم العربى والدولى المخصص لهذا الغرض .

وقال الأحمد فى تصريحات له إن الوزارة اتفقت مع البنك الإسلامى للتنمية بجدة خلال الشهر الماضى على قرض بقيمة ٥ ملايين دولار ومنحة أخرى بمليون دولار وجارى اتخاذ الإجراءات لتدبير وتحويل المبلغ موضحا أنه رغم ذلك فإن هذه المبالغ لاتحل الأزمة ولكنها تساعد فى استمرار البرنامج فى هذه الأيام .

وأشار إلى أنه منذ الاجتياح الإسرائيلى فى نهاية شهر مارس الماضى قامت الوزارة بتجميد أعمال الترميم فى مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية وتم التركيز فقط على ترميم وبناء منازل المواطنين التى دمرها الاحتلال .

وأضاف أنه بعد فترة زمنية أخرى اضطررنا إلى وقف عملية إعادة بناء المنازل المدمرة واقتصر عملنا على إصلاح المبانى التى تعرضت لأضرار جزئية مشيرا إلى أنه حتى ديسمبر الماضى بلغ مجموع ما تم ترميمه حوالى ٣٩٥٠٠ منزل وبقى ١٥ ألف منزل أخر لم يتم ترميمها .

وأوضح أنه شارك مؤخرا فى مؤتمر وزراء الإسكان والتعمير العرب الذى انعقد فى الجزائر فى إطار الدورة التاسعة عشرة وعرض حجم الخسائر التى لحقت بالمنشآت والمنازل الفلسطينية .

ولفت المسئول الفلسطينى النظر إلى القرار الصادر عن المؤتمر الذى يقضى بأن تساهم البلدان العربية من خلال علاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية فى إنقاذ مشروع برنامج الإصلاح والإعمار ومنع تعطله قائلا إن أسابيع قد مضت على صدور القرار ونحن بانتظار رؤية إجراءات عملية من الدول العربية وقال سنواصل الاتصالات المباشرة من أجل ترجمة القرار إلى واقع مادي.

القدس.. أكثر فقرا.. أقل ثقافة

أظهرت الإحصائيات السنوية الإسرائيلية لمدينة القدس أن المدينة تحولت إلى أفقر المدن حيث تفاقمت البطالة فيها فى وقت تدهورت فيه حركة السياحة فى إسرائيل .

وذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية مؤخرا نقلا عن الإحصائية التى قدمها ما يسمى برئيس بلدية القدس إيهود أولمرت أن عدد الطلاب فى المدارس ينخفض فى حين يزاد العدد بشكل دراماتيكى فى المؤسسات الدينية مشيرة إلى أنه خلال عشرين عاما سيتحول العرب إلى أغلبية فى المدينة فيما أعرب رئيس بلدية القدس عن شعوره بالقلق الشديد من الوضع السكانى للمدينة .

وتصور الإحصائيات التى نشرها معهد القدس لدراسة إسرائيل واقعا صعبا يؤكد تضعضع الوضع السكانى والاقتصادى للمدينة موضحة أن القدس فى عام ٢٠٠١ وبحسب كل الأشارات وخلال عام ٢٠٠٢ كذلك هى مدينة أكثر فقرا وأقل ثقافة ذات ميزان هجرة سالب وتزايد طبيعى أقل مما هو عليه فى بقية مناطق إسرائيل ، علاوة على ذلك فإن نسبة السكان العرب فى المدينة ترتفع على حساب نسبة السكان اليهود .

وتمتد مدينة القدس على مساحة تبلغ ١٢٦ كيلو مترا مربعا وقد بلغ عدد سكانها فى عام ٢٠٠١ نحو ٦٧٠ ألف نسمة أى ما يعادل عشر سكان إسرائيل من بين هذا العدد من اليهود ٦٨٪ ومن العرب ٣٢٪ ويبلغ متوسط الأعمار فى المدينة ٢٣ عاما حيث يعتبر متوسط الأعمار هذا من المتوسطات المنخفضة فى إسرائيل .

ويشار إلى أن ٥٨٪ من سكان القدس يقطنون فى مناطق ضمت إلى القدس بعد حرب الأيام الستة من بين هؤلاء ١٧٤ ألفا من اليهود أما الباقى فمن العرب .



عرض :
محمد حسنى السيد

الحصاد المر للتفاوض .. إختزال قضية فلسطين

يسرنى أن نلتقى - عزيزى القارئ - فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة ، مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى ... ويسرنى أن أقدم اليوم أحدث ما أخرجته المطابع العربية ، بشأن قضية العرب الأولى - القضية الفلسطينية - ويعد هذا الكتاب بحق نظرة جديدة لهذه القضية جديرة بالاحترام والتمعن فى أفكارها والدراسة المتأنية لأبعادها التى يعرضها الأستاذ الدكتور أحمد ثابت - أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - فى كتابه الجديد "الحصاد المر للتفاوض .. اختزال قضية فلسطين" والذى نشرته دار وائل للنشر بعمان بالمملكة الأدرنية فى يناير ٢٠٠٣ ، أى الشهر الماضى فقط .

فى مقدمة الكتاب يوضح المؤلف أنه من واقع سياسات الاستفزاز والغطرسة التى تتبعها إسرائيل - سواء فى ظل حكومة حزب العمل أو حكومة تحالف الليكود ، أن هناك اتفاقا عاما على تكرار الأسلوب الذى اتبعه إسحاق شامير فى بداية مؤتمر مدريد ومفاوضات التسوية ، والذى يقوم على التفاوض لفرض التفاوض ، مع نظم الحكم العربية ، ولأطول فترة ممكنة حتى لو وصلت إلى عشر سنوات دون تقديم أية تنازلات من إسرائيل ، سواء على صعيد الانسحاب من الأرض العربية المحتلة أو تسوية القضية الفلسطينية أو وضع مدينة القدس أو عودة اللاجئين أو تعيين حدود الكيان الصهيونى ذاته ، وهى الدولة الوحيدة فى العالم التى لاترغب عمدا فى وضع حدود سياسية لها مع الدول العربية المجاورة .

ويشير المؤلف إلى أهمية التعرف بدقة على أسلوب وتكتيك المفاوض الإسرائيلى منذ مؤتمر مدريد وحتى الآن ، حتى نبدد الأوهام ، ونكشف الحقائق حول ما يقال إنه اختلاف كبيرين حزبى العمل والليكود ، وواقع الأمر أن حزب العمل الإسرائيلى كان يظهر المرونة شكليا من خلال الإعلان عن أنه يريد الخروج بقوات الاحتلال الإسرائيلى من مناطق فلسطينية مأهولة بالسكان للحفاظ على نقاء إسرائيل وعدم اختلاطها بالعرب ، ولتقليل التكاليف البشرية والعسكرية الباهظة التى تتكبدها إسرائيل من المواجهات المستمرة مع الشعب الفلسطينى ، والأهم من ذلك أن حزب العمل يريد الحفاظ على سمعة إسرائيل الدولية فى العالم ، فى حين يتفق حزب الليكود مع حزب العمل على الإبقاء على المستوطنات ، وضم الجزء الأكبر منها إلى إسرائيل ، وعلى أن القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ، وأنه لامجال للعودة لتقسيم القدس مرة أخرى ، وعدم قيام دولة فلسطينية حقيقية ، بل كيان من الحكم الذاتى له علم ونشيد وقوات شرطة لقمع من يختلف مع اتفاقيات أوسلو **أى أن الجوهر واحد وأن اختلف الأسلوب ، ونلاحظ دائما بقاء الثوابت الإسرائيلية التى يتمسك بها كل من اليمين واليسار الصهيونى ، وهى الثوابت التى تتحكم فى عمل المفاوض الإسرائيلى وتمثل قيدا عليه فى حين أن الأطراف العربية تفتقر بشدة إلى مثل هذه الثوابت محل الاتفاق بين جميع الاتجاهات.**

ثم يشرح الأستاذ الدكتور أحمد ثابت اندلاع انتفاضة الأقصى فى أواخر سبتمبر ٢٠٠٠ ردا على زيارة شارون للمسجد الأقصى ، ويوضح خسارة حكومة حزب العمل بقيادة باراك لانتخابات أوائل عام ٢٠٠١ التى تأتى بشارون الإرهابى على قمة حكومة واحدة وطنية تضم حزبى العمل والليكود وأحزاب أخرى بين اليمين الصهيونى العلمانى والدينى ، ويتتبع المؤلف سياسة شارون وأساليبه الدموية بالاغتيالات والتصفية الجسدية وتجريف الأرض وتوسيع الاستيطان كما يبين محاولات حزب العمل الخادعة لتجميل وجه إسرائيل القبيح بكلمات منمقة ومعسولة فى نفس الوقت الذى يحرص فيه الحزب لتحسين شعبيته فى الشارع الإسرائيلى لإثبات أنه لا يقل إصرارا على ممارسة مختلف أنواع العمليات والهجمات الوحشية ضد الانتفاضة بادعاء الحفاظ على أمن إسرائيل والإسرائيليين .

وبعد المقدمة الدسمة للكتاب يعرض علينا المؤلف نظرياته وأفكاره من خلال أربعة فصول وثلاثة ملاحق ، وسنحاول فيما يلى إلقاء الضوء على بعض النقاط الهامة التى يتضمنها الكتاب .

الأراضي .. إعادة انتشار فقط

من المعروف أن إسرائيل تكاد أن تكون الدولة الوحيدة فى العالم التى تتمسك بعقيدة عسكرية أمنية جامدة بخصوص مصادر التهديد بالأمن القومى والمصالح العليا وطبيعة الإدراك المتعلق بالجيران ، ويصل الأمر إلى حد أن تظل مبادئ ومرتكزات الأمن ثابتة رغم التغييرات العاصفة والحادة التى طرأت على النظام العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومرورا بالانفراج الدولى بين القوتين العظميين والمعسكرين الشرقى والغربى فى السبعينيات من القرن العشرين وحتى زوال الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى وبزوغ عالم جديد غير محدد المعالم ، ويشرح الكاتب المتغيرات التى صاحبت هذه التطورات بعد حربى الخليج الأولى والثانية ، مما أدى إلى إضعاف القدرات العربية وزيادة تهميش النظام الإقليمى العربى والتقليل الحاد من قدرته على التفاوض الجماعى أو على إحداث تنسيق فعال بين الأطراف العربية ، **ففى حين اختارت الأطراف العربية التسوية السلمية والسلام كخيار استراتيجى ، واتجه عديد من هذه الأطراف إلى عقد وإبرام اتفاقيات تسوية مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية وإنشاء مكاتب للتمثيل التجارى وتخفيض مستويات المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وتنشيط التطبيع الاقتصادى والإعلامى والثقافى ، يلاحظ أن إسرائيل لم تدخل تغييرات ذات شأن على العقيدة العسكرية الأمنية التى تتسم بوجه عام بالطابع العدوانى المستمر ، وكذلك على تصوراتها الجامدة بخصوص ضرورة الاحتفاظ بالأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى عدوانها على الدول العربية فى يونيو ١٩٦٧ وما يوجد فى هذه الأراضى وعلى حدودها من مصادر مياه عربية وغيرها .**

مخاطر الاحتكار النووي الإسرائيلي

يحدثنا الأستاذ الدكتور أحمد ثابت فى هذا الفصل كيف تعتبر قضايا التفوق النوعى لإسرائيل فى مجال الأسلحة التقليدية واحتكارها للسلاح النووى أكبر عقبات التسوية للصراع العربى

الإسرائيلى ، سواء فى المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف لأن إسرائيل تصر على عدم طرح هذه القضايا للتفاوض فى مراحله الأولى ، وفى الوقت الذى تتحالف فيه واشنطن وتل أبيب على المواجهة العنيفة والحادة لأية محاولة عربية أو إسلامية لامتلاك قدرة نووية .. تصران على إخراج موضوع الاحتكار النووى الإسرائيلى من أية مفاوضات ، وكذا الإصرار على ضرورة الحفاظ على الردع الاستراتيجى الذى يمثله هذا الاحتكار ، ويلاحظ أن مختلف الجهود والمبادرات الدولية ، بل والاتفاقيات الدولية التى أشرفت عليها وتزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص وضع قيود عديدة على الانتشار النووى وإجراء التجارب الذرية ومنع صادرات السلاح من نوعية متطورة إلى العرب ، **ولم تتعرض للبرنامج النووى الإسرائيلى الذى وصل إلى مرحلة مفزعة ومروعة من التطور حتى امتلاك صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية ، كما أن إسرائيل تستطيع - من خلال تحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة - الحصول على تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة الكيماوية بوسائل خاصة ، وحتى إذا خالفت الاتفاقيات الدولية ، فلا توجد أية منظمة دولية أو دولة تستطيع مواجهة أو معاقبة إسرائيل .**

ويستعرض المؤلف بداية الطموح الصهيونى بامتلاك سلاح نووى باعتباره أحد مقومات قيام الكيان الصهيونى نفسه وضرورات الحفاظ عليه وسلامته الإقليمية ، حيث تم إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية فى أغسطس ١٩٤٨، أى بعد ثلاثة أشهر فقط من قيام إسرائيل ، وبدأ البحث عن اليورانيوم فى صحراء النقب ، وتطوير ذلك عام ١٩٤٩ فى معهد وازيمان ، حتى تمكنت فى أواخر الخمسينيات من ابتكار طريقة لاستخراج اليورانيوم من خام الفوسفات ، ويشرح المؤلف الدعم الفرنسى المكثف للبرنامج النووى لإسرائيل من عام ١٩٥٣، إلى عام ١٩٦٧، وكيف تم إعادة تنظيم مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام ١٩٦٦ لتتبع رئيس الوزراء شخصيا ، ودعم المؤسسة بأكثر من ثلاثة آلاف عالم وفنى من ذوى المهارات العالية والخبرة الفائقة ، فى مجال تكنولوچيا الصواريخ وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى العلماء السوفيت اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل بأعداد كبيرة منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين وحتى الآن .

الحرب الدائمة والاستعلاء الصهيوني

يذكرنا الأستاذ الدكتور أحمد ثابت بأن المشروع الصهيونى قد دخل عامه المائة فى ١٩٩٧/٨/٢٩ منذ انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل بسويسرا فى ١٨٩٧/٨/٢٩، وقد قام المشروع وتأسس على الخرافات واصطناع الأوهام والأساطير حول " أرض الميعاد " فى فلسطين ، وحول مقولات زائفة غير مؤيدة بأية مستندات أو أسانيد أو أدلة تاريخية ، مثل أن ذهاب اليهود إلى أرض الميعاد هو بمثابة ذهاب شعب إلى أرض يملكها شعب ، فقد كان هناك وما يزال شعب عربى فلسطينى ، يمتلك كافة مقومات الكيان الوطنى والنسيج الاجتماعى لتكتل قومى ولشعب يحق له إقامة دولة مستقلة ، وبعد بلوغ المشروع الصهيونى المائة عام نجح قادة إسرائيل واللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة فى تصوير العرب وكأنهم الطرف الذى يدعو إلى الحرب ، ويتبنى خيار المواجهة العسكرية الدائمة والرفض التام لوجود إسرائيل فى المنطقة ، مع أن كافة النظم الحاكمة العربية أسقطت وإلى الأبد خيار أية مواجهة عنيفة مع إسرائيل ، واختارت التسوية السلمية التى يسمونها بـ" السلام كخيار استراتيجي" بل هى تواجه استفزازات وتحرشات إسرائيل بهدوء واستكانة ورجاء لإسرائيل بألا تعكر صفو العملية السلمية مع أن الحقيقة أن المشروع الصهيونى مايزال قائما بقوة راسخة على العنصرية البغيضة ضد العرب عامة والشعب الفلسطينى خاصة، وعلى عقيدة الحرب والبناء المتواصل لترسانة عسكرية متقدمة للغاية ، ولقدرة نووية عسكرية تفوق قدرات دول أخرى ، كما يقوم المشروع الصهيونى على الرفض التام للتعايش السلمى وللاختلاط والتعامل اليومى بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، بل إن إسرائيل تصل فى ظل غطرسة القوة إلى حد أن تضع شروطا ثقيلة على القدرات العسكرية والتسليحية للدول العربية.

ويؤكد المؤلف أنه لا توجد اختلافات بين حزب العمل الإسرائيلى وحزب الليكود ، فكل منهما يصر على مسألة أمن إسرائيل المطلق ، ويستعرض كافة صور الاعتداءات التى مارستها إسرائيل على جيرانها العرب ومازالت تمارس العنف فى كل لحظة ضد الفلسطينين ، وتقوم بالتخطيط لإدخال سلطة الحكم الذاتى فى عديد من المتاهات والمماطلات والتسويف .

الفلسطينيون يعيشون في معازل

يبدأ الدكتور أحمد ثابت هذا الفصل الرابع - والأخير من كتابه بشرح كيف تصر الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الكيان الصهيونى فى فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم احتلاله لبقية فلسطين والمرتفعات السورية وسيناء فى يونيو ١٩٦٧، على إبعاد الأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن) عن القيام بأى دور جدى وفاعل فى ضمان الحقوق العربية والفلسطينية وتأكيد عدم شرعية مختلف صور وممارسات الاحتلال والاغتصاب والضم والاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة ، كما تصر الولايات المتحدة أيضا على إضعاف المنظمة الدولية وشل قدرتها على التسوية السلمية للصراع العربى الصهيونى ، بل تمكنت بالفعل عبر التحالف الاستراتيجى الأبدى مع إسرائيل من الانفراد بمختلف مراحل وخطوات التسوية السلمية بالطريقة التى أرادتها ، وبدعم لا محدود للمزاعم والتفسيرات الزائفة والمضللة التى قدمتها إسرائيل لاحتلالها واغتصابها لفلسطين ، وتمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من تفريغ غالبية قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من مضمونها وأخضعت بعضها للتفسير الأمريكى الإسرائيلى ، فى حين أبطلت بقية القرارات بل وألقت الكثير منها .

ثم يطوف بنا المولف فى هذا الفصل لتوضيح وضع القدس فى المخطط الصهيونى بداية من قرار التقسيم فى عام ١٩٤٧ الذى نص على إقامة منطقة دولية تضم القدس وبيت لحم ومرورا بحرب ١٩٦٧ وماقامت به إسرائيل من تغيير وضع القدس وضمها إليها ثم قرار الكنيست الإسرائيلى عام ١٩٨٠ بأن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ، كما يشرح المؤلف كيف تحولت الضفة والقدس إلى مجرد معازل أو مناطق أو جيوب معزولة ضيقة وصغيرة وسط أغلبية الأراضى الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية ، ويصل بنا إلى وجود " شبح " اسمه دولة فلسطينية لن تكون قادرة على إدارة شئونها بنفسها بعد أن سيطرت إسرائيل على الأراضى والمياه والحدود وحركة التجارة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

ثم يشرح الدكتور أحمد ثابت بنود الاتفاقية الدفاعية والأمنية الموقعة من الولايات المتحدة وإسرائيل فى شهر نوفمبر ١٩٩٨ وخطورة نصوصها على كافة الدول العربية .



أخبار.. الثقافة العمالية

بالتعاون بين المؤسسة الثقافية العمالية ومجلة العمل

بحث لقطاع التخطيط والبحوث بالمؤسسة الثقافية:

العضوية النقابية فى مصر

قام قطاع التخطيط والبحوث بالمؤسسة الثقافية العمالية بإعداد بحث ميدانى حول العضوية النقابية فى جمهورية مصر العربية ٢٠٠١/٢٠٠٦ ويقول الدكتور عماد الدين حسن المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية فى مقدمة هذا البحث:

تمثل المنظمات النقابية قطاعا أساسيا فى كيان المجتمعات الحديثة وتشغل ركنا محوريا من البناء المؤسسى لهذه المجتمعات، تتأثر بها وتؤثر فيها ترتبط بها وتتفاعل معها .. فمن الزاوية السياسية نجد أن النقابات العمالية تمثل مدرسة للديموقراطية تغرس قيم الحرية من خلال البناء التنظيمى للحركة النقابية وممارسة العمل الجماعى المنظم ، علاوة على كونها وعاءً لتربية وتفريخ الكوادر القيادية القادرة على المشاركة فى توجيه دفة العمل الوطنى.

ومن الزاوية الاقتصادية تلعب النقابات العمالية دورا محوريا فى نهضة المجتمع ودفع نموه وتقدمه وتحقيق أهدافه فى البناء والرخاء ، لذلك كان من الحتمى أن تتطور المفاهيم والممارسات والأساليب النقابية كى تناسب مكانة ودور النقابات فى عالمنا المعاصر باعتبارها شريكا أصيلا فى إدارة وتنمية الإنتاج وباعتبار أن مسئولياتها لاتقف عند حد النظرة الطبقية والفئوية الضيقة بل تتسع لتشمل رخاء وازدهار المجتمع ككل.

وإذا أضفنا إلى ذلك مايعترى الساحة العالمية من متغيرات وتطورات شملت كل الميادين ومدى ماخلفته هذه التطورات من صعوبات وتحديات بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص فسوف نجد أن العمل النقابى والممارسات النقابية بصورها التقليدية قد عفى عليها الزمن وصارت لاتناسب الواقع ولاتتمشى مع مقتضيات التطور.

وتعتمد الحركة النقابية المصرية على مؤسستها التثقيفية "المؤسسة الثقافية العمالية" فى توعية وصقل وتأهيل ورفع المستوى الثقافى والعلمى لعمال مصر عموما وللأعضاء النقابيين على وجه الخصوص.

والمؤسسة الثقافية العمالية باعتبارها الجهاز التثقيفى والتنويرى للحركة النقابية المصرية وباعتبارها الكيان المتخصص والمؤهل لبناء وتنمية الكوادر النقابية وتزويدهم بكل مايحتاجونه من معارف ومعلومات ، تعمل جاهدة بكل الصدق والعزم على إشباع الحاجات التثقيفية لعمال مصر ولاتدخر وسعا فى تطوير أدواتها وبرامجها لتكون خير معين .

ومنذ التحول نحو الخصخصة وآليات السوق وفى إطار ماحدث فى المجتمع المصرى من تطورات ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية بدأت المؤسسة الثقافية العمالية تولى عناية خاصة للمجال البحثى باعتبار أن التثقيف والبحوث وجهان لعملة واحدة ولايمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر.

ويضيف بأن البحث الميدانى الذى نحن بصدده والخاص بالعضوية النقابية له حساسية خاصة وأهمية استراتيجية بالنسبة للحركة النقابية، باعتبار أن العضوية تمثل حجر الزاوية بالنسبة للنشاط النقابى ، وهى مصدر الحياة بالنسبة للنقابات العمالية .. بالإضافة إلى أنه بات من الضرورى الاعتماد على أرقام واقعية موثقة تمثل الحجم الحقيقى للعضوية النقابية بمايخدم صناع القرار على كل المستويات النقابية.

يهدف هذا البحث إلي:

- توفير قاعدة بيانات أساسية عن النقابات العامة والنقابات الفرعية وكذلك اللجان النقابية التابعة شاملة الاسم والعنوان ورقم التليفون واسم المنشأة وعنوانها والقطاع الذى تتبعه ونشاطها الاقتصادى وعدد العاملين الدائمين بها.
- حصر العضوية النقابية على مستوى اللجان وبالتالى على مستوى النقابات العامة ثم على مستوى الحركة النقابية ككل.
- تصنيف العضوية حسب النوع "الجنس" وتحديد معدلات المشاركة
- توزيع العضوية النقابية جغرافيا حسب المحافظات وكذلك حسب القطاع ونوع النشاط.
- استخراج عدد من المؤشرات التحليلية التى يمكن الاعتماد عليها لتوضع أمام المخططين والمنظمين وصناع القرار.
- تجهيز البيانات والمعلومات بالشكل الذى يخدم كل المهتمين بالقضايا العمالية من جانب والمهتمين بالقضايا البحثية من جانب آخر.



د. عماد الدين حسن

حوار سريع مع عميد معهد العلاقات العمالية الدولية:

• المتغيرات الدولية واتفاقية الجات آخر دورات المعهد



محسن مراد

فصول جديدة لمحو الأمية

فى إطار التعاون بين المؤسسة الثقافية العمالية والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مجال محو أمية العاملين بالقطاع الصناعى تم فتح فصول جديدة لمحو الأمية فى مناطق وسط الدلتا والدقهلية والبحيرة والإسكندرية والوجه القبلى حيث بدأت نشاطها اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٢حتى ٣١ مارس ٢٠٠٣ وقد بلغ عدد الفصول التى أنشئت ٢٣ فصلا وتضم ٤٦٠دارسا.

وجدير بالذكر أن الإدارة العامة لمحو الأمية بالمؤسسة الثقافية تقوم بمتابعة نشاط هذه الفصول بالاشتراك مع مسئولى المناطق والمراكز الثقافية كما تقوم بمعالجة المشاكل التى تصادف المعلمين بهذه الفصول من النواحى التربوية والتعليمية.

لمعلوماتك

التعاون الفنى الثقافى

ترتبط الجامعة العمالية بعلاقات تعاون وثيقة مع منظمات دولية مختلفة ومؤسسات الثقافة العمالية المثيلة بالدول العربية والأفريقية ومن بين هذه المنظمات منظمة العمل الدولية ، منظمة العمل العربية ، منظمة دانيدا "الدانماركية" مؤسسة فريدريش ايرت "الألمانية" ومركز التضامن العمالي الدولي "الأمريكي" اتحاد عمال النرويج ، صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية وأيضا الوكالة الألمانية للتعاون الفني "مشروع محو الأمية وتعليم الكبار".

كما ترتبط الجامعة العمالية باتفاقيات تعاون مشترك فى مجال التثقيف العمالى مع العديد من الأقطار العربية ، وتحرص على تنمية أنشطتها الاعلامية والتثقيفية على المستوى العربى والافريقى بما يتلاءم واحتياجات ومتغيرات العصر.

التقت "العمل" مع الأستاذ محسن مراد عميد معهد العلاقات العمالية الدولية بالمؤسسة الثقافية العمالية وهو أحد المعاهد السبعة المتخصصة التابعة للمؤسسة الثقافية العمالية ، ويقوم بدور مؤثر وفعال فى مجال التثقيف القيادى لقيادات الحركة النقابية بما يواكب المتغيرات الدولية التى تحدث فى العالم خلال هذه المرحلة وتأثيرها على الحركة النقابية بصفة خاصة والاقتصاد المصرى بصفة عامة.

ويقول الأستاذ محسن مراد : يركز المعهد خلال هذه المرحلة على العديد من الموضوعات منها معايير العمل الدولية والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمتغيرات الدولية ، كما يهتم المعهد بالعولمة وتأثيرها على الدول النامية والتنظيمات النقابية ودور منظمة التجارة العالمية كما يولى المعهد اهتماما بموضوع التكتلات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

وعن نشاط المعهد يقول سيادته: قام المعهد بتنفذ العديد من الدورات منذ تأسيسه وحتى الآن ، ومن آخر هذه الدورات دورة مع النقابة العامة للصناعات الهندسية ناقشت المتغيرات الدولية واتفاقية الجات ، وتأثير ذلك على شركات الصناعات الهندسية مع التركيز على دور القيادات النقابية لمواجهة آثار الخصخصة واتفاقية الجات ودور العمال فى اقتصاد السوق.

كما قام المعهد بتنفيذ دورة مع النقابة العامة للغزل والنسيج بالاسكندرية تناولت بالمناقشة موضوع المفاوضة الجماعية وأهمية قانون العمل الجديد لإحداث التوازن بين أصحاب الأعمال والعمال فى هذه المرحلة ودور القيادات النقابية لمواجهة المتغيرات العالمية.

دورات

دورات جديدة فى مجال التأمينات والتأمين الصحى

عقد معهد التأمينات الاجتماعية خلال شهر يناير المنصرم ٤ دورات تضمن عقد دورة للحقوق التأمينية ، وذلك لمندوبى التأمينات بالشركات المختلفة .. ودورة أخرى لسكرتيرى التأمينات باللجان النقابية التابعة للنقابة العامة للصناعات الهندسية وحضرها ٢٥ نقابيا.. أما فى مجال التأمين الصحى فقد عقد المعهد دورتين لسكرتيرى التأمين الصحى باللجان النقابية التابعة للنقابة العامة للصناعات الغذائية بمشاركة ٥٠ نقابيا.

١٨ دورة تثقيفية يعقدها معهد الأمن الصناعى

تتضمن خطة معهد الأمن الصناعى خلال عام ٢٠٠٣ عقد ١٨ دورة فى مجال أخصائى السلامة والصحة المهنية وذلك بمقر المعهد بالقاهرة وفرعه بالاسكندرية .. ففى مقر المعهد بالقاهرة يجرى حاليا عقد ثلاث دورات فى الفترة من ٤ يناير ٢٠٠٣ حتى ٣ مايو ٢٠٠٣ وذلك لاخصائى وفنى السلامة والصحة المهنية .. كذلك من المقرر عقد ٧دورات لأعضاء لجنة السلامة والصحة المهنية تمتد حتى ١٩ يونية ٢٠٠٣ القادم.. أما فى فرع المعهد بالاسكندرية فسيتم عقد ثمانى دورات تنتهى فى مايو ٢٠٠٣.

نشاط مكثف لمعهد الثقافة السكانية والبيئة

أقام معهد الثقافة السكانية والبيئة خلال شهر يناير المنصرم ثلاث دورات بمدينة كوم أمبو للقيادات النقابية تناولت العديد من الموضوعات منها تنمية مهارات العمل السكانى والوعى السكانى للقيادات النسائية ، وقد اشترك فى هذه الدورت الثلاث ١٥٠ مشاركا ومشاركة .

دورات تثقيفية لأعضاء اللجان النقابية بقطاع الغزل والنسيج

عقد معهد الدراسات النقابية بالتعاون مع النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج برئاسة النقابى السيد السيد راشد رئيس النقابة العامة ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب ٤ دورات تثقيفية بمقر المعهد لأعضاء اللجان النقابية بقطاع الغزل والنسيج بالقاهرة الكبرى ، وقد حضرها ٢٥ دارسا من الأعضاء الجدد الذين يدخلون العمل النقابى لأول مرة وتشمل محاضرات عن المفاوضة الجماعية والعولمة والخصخصة والمشاكل التى تواجه العمال فى هذه المرحلة.

دورات حول التثقيف الاقتصادي

تم خلال الفترة من ٢٦ -٣٠ يناير المنصرم عقد دورتين الأولى حول التثقيف الاقتصادى للقيادات النقابية ، وقد تناولت هذه الدورة موضوع الخصخصة والعولمة واتفاقية الجات والوضع الاقتصادى الحالى فى مصر وسبل التنمية الاقتصادية ، كما يتم عرض لمشكلة حقيقية لمصنع أو شركة أو نقابة لمعرفة كيف يمكن للعامل أن يتوصل لحلها .. كما عقد الاتحاد الدولى لعمال المعادن بالاشتراك مع النقابة العامة للصناعات الهندسية والكهربائية دورة تثقيفية حول المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الحركة النقابية وأيضا كيفية الربط بين التنمية الاقتصادية والمتغيرات الدولية والنقابات وكيفية مواجهة هذه المتغيرات .

إعداد : حسن عبدالستار

الحد الأدنى للأجور.. بين الماضى

كانت الأجور من الأمور التى نالت اهتمام الدولة ، بعد أن أعادت الثورة للعمال والفلاحين حقهم فى العمل وحقهم فى الأرض ، وبدأت المكاسب تنهال على جموع العاملين لتعيد لهم حقوقهم السليبة وتوفر لهم الحياة الكريمة .. وكان على الدولة أن تحمى حق العامل وكفلت له حدا أدنى يتفق ومستلزمات الحياة فى ذلك الوقت ويصون للعامل حقه فى أن يحيا الحياة اللائقة بالكرامة الإنسانية .. وفى هذا التحقيق الذى كتبه الأستاذ " جاد رضوان " يلقى الضوء على تطور مستوى الأجور عبر سنوات ما قبل ثورة يوليو والقوانين التى أصدرتها حكومة الثورة لتحديد أجور العمال بما يحقق لهم الحياة الكريمة .

كان تحديد الأجر فيما مضى - من الناحية النظرية - من المسائل التى يتم الاتفاق عليها بين طرفى التعاقد (رب العمل - العامل) ، أما من الناحية الواقعية والفعلية فقد كان أجر العامل يتقرر بمحض إرادة رب العمل باعتباره الطرف الأقوى فى التعاقد ، وليس أمام العامل وهو الطرف الضعيف إلا أن يقبل هذا الأجر الذى فرض عليه .

وقد وقف المشرع من ذلك موقفا ينبع من النظرة السائدة فى ذلك الوقت باعتبار العمل سلعة تخضع لقانون العرض والطلب ، فلم يتدخل المشرع لحماية العامل من الظلم الواقع عليه وإنما انصب تدخله على حماية ما اتفق عليه المتعاقدان .

أمر عسكرى

ظل الموقف على هذا النحو حتى قامت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من ظروف اقتصادية أدت إلى ارتفاع نفقات المعيشة وانخفاض كبير فى مستوى الأجور ، وإزاء ذلك لم يجد المشرع بدا من أن يتدخل فى تحديد الأجور فأصدر فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ مقررا حدا أدنى لأجور عمال التجارة والصناعة لا يجوز أن تهبط عنه ، فنص فى مادته الخامسة على أنه " لا يجوز أن يقل أجر العامل البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة عن سبعة قروش ونصف القرش فى اليوم ، فإذا نقصت سن العامل عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره فى اليوم بنسبة نصف قرش عن كل سنة بحيث لا يقل أجره اليومى فى أية حال من الأحوال عن خمسة قروش .

ثم راح المشرع يرفع الحد الأدنى للأجور فأصبح ثمانية قروش ونصف القرش بموجب الأمر العسكرى ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ ، اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وعشرة قروش يوميا بمقتضى الأمر العسكرى رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ اعتبارا من ديسمبر سنة ١٩٤٤، ثم ١٢ قرشا ونصف القرش فى اليوم طبقا للأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ من أول مارس سنة ١٩٥٠.

قانون العمل

ولما صدر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩م بعد قيام الثورة (١٩٥٢) جاءت أحكامه بالنسبة لتحديد الأجور متمشية مع تحول المجتمع نحو الاشتراكية ، فقد نصت المادة ١٥٦ منه على أن تشكل بقرار من وزير العمل لجنة مشتركة فى كل محافظة لاقتراح تحديد الأجور ، كما يجوز تشكيل لجان خاصة بالمراكز الصناعية الهامة وتؤلف هذه اللجان برئاسة مندوب عن وزارة العمل ، وعضوية مندوب عن وزارة الصناعة ، أو وزارة الاقتصاد حسب الأحوال .. ومندوب عن أصحاب الأعمال تختاره منظماتهم ومندوب عن العمال يختاره اتحاد نقاباتهم .

ونصت المادة ١٥٨ على أن تعقد هذه اللجان دورة على الأقل فى السنة لاقتراح الحد الأدنى للأجور .

وقضت المادة ١٥٩ بأن تعرض مقترحات اللجنة على وزير العمل إصدار قرارات تعيين الحد الأدنى للأجور .

قرار جمهورى

وقد تم تشكيل هذه اللجان إلا أنها لم تصدر بعد مقترحاتهما ، مما دعا المشرع أن يتدخل فارضا حدا أدنى لأجور بعض العاملين ، فأصدر بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٢م القرار الجمهورى قم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ ، والذى أصبح بمقتضاه الحد الأدنى للأجر اليومى الذى يتقاضاه العامل الذى تجاوز ثمانى عشرة سنة هو ٢٥ قرشا .

وذلك اعتبارا من أول فبراير ١٩٦٢ كما طبق هذا الحد الأدنى ابتداء من أول يونية سنة ١٩٦٢ ، على عمال المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١-٨ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨م.

العمال الزراعيون

أما بالنسبة للعمال الزراعيين ، فلم يكن حظهم أفضل من العمال

أخبار سريعة

• الرابطة القومية للعمل والعمال بشبرا الخيمة تمكنت من إعادة ٥ عمال كان مصنع شبرا الخيمة للنسيج قد فصلهم بتهمة الإهمال .. شكلت لجنة للتحقيق فيما نسب إلى العمال وثبت عدم جدية أسباب الفصل .. وأعيد العمال إلى أعمالهم مع صرف أجر مدة الإيقاف عن العمل.

• اللجنة النقابية لعمال الشركة المصرية لتخزين المواد الملتهبة اتفقت مع إدارة الشركة على تثبيت جميع العمال المؤقتين وكتابة عقود عمل للعمال الجدد فور تعيينهم

ى والحاضر

الآخرين فقد كان الإقطاع يملك الأرض ويحتكر لنفسه خيراتها ، وقد كانت سيطرته على جهاز الدولة سببا فى استثناء العمال الزراعيين من كافة أحكام تلك العهود ، سوى الأمر العسكرى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٤٤ والذى يقضى بألا يقل أجر العامل الزراعى البالغ من العمر ١٨ عاما فأكثر بمديريتى قنا وأسوان عن عشرة قروش فى اليوم ، وكان سبب صدور هذا الأمر العسكرى هو انتشار وباء الملاريا فى مديريتى قنا وأسوان مما أطاح بأرواح الألوف من المواطنين .

وظل العمال الزراعيون يعيشون فى ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يقترب من حد الجوع ، حتى قامت الثورة فردت الحق إلى أصحابه ، فصدر المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل من عبيد الأرض ملاكا لها ، كما عمل على تحديد أجر العامل الزراعى ، فقضت المادة ٣٨ منه بأن يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفى الدولة وعضوية ستة يختارهم الوزير ، ثلاثة منهم يمثلون ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين ، ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا إلا بعد تصديق وزير الزراعة .

وفى ١٩٥٢/١١/١٧ صدر قرار وزير الزراعة مقررا أن الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل الزراعى فى جميع جهات القطر ١٨ قرشا للرجال وعشرة قروش للنساء والأولاد والبنات ، وعلى أن تكون هذه الفئات هى الحد الأدنى للأجور التى يحصل عليها العمال فعلا بدون المساس بها للوفاء بالعمولة التى يتقاضاها المقاولون لتوريد الأنفار فى بعض المناطق ، على أن يكون يوم العمل ثمانى ساعات

وبعد صدور قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ انتفع بأحكامه كل من يعمل لدى الغير سواء أكان يقوم بعمل تجارى أو صناعى أو زراعى أو خدمات ، كما أنه لم يستثن عمال الزراعة من نظام تحديد الأجور الوارد به ، ومن ثم فإن اللجان المشكلة وفقا للمادة ١٥٦ من القانون تختص حتما باقتراح الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة ، ولذلك يلزم تعديل هذا النص بإضافة مندوب عن وزارة الزراعة .

وهكذا كفلت الدولة حدا أدنى للأجور ، يحقق الكرامة للإنسان العامل .. ليس هذا فحسب ، بل أصدرت ضمن قرارات يوليو الاشتراكية قانون توزيع حصة من أرباح الشركات على العاملين بها .. وما من شك فى أن نصيب العامل من هذه الأرباح يحقق ارتفاعا فى الحد الأدنى للأجور ومن ثم رفع مستوى المعيشة بما يضمن لهم حياة أوفر كرامة وأكثر إنسانية .

مجلة العمل سبتمبر ١٩٦٣

وتقرير صلاحيتهم للعمل ، استفاد ١٢٠ عاملا من هذا الاتفاق .

• طالبت اللجنة النقابية لعمال شركة البلاستيك الأهلية إدارة الشركة بإتاحة فرص الترقيات للعمال الأكفاء على أن يتدرجوا فى الترقية حتى درجة رئيس قسم بدلا من تعيين رؤساء من خارج الشركة

"مجلة العمل يناير ١٩٦٣"

اقتراح

لماذا لا تصبح النقابات ٢١ نقابة؟

نشرت جريدة المساء فى عددها الصادر يوم ٢٥ أغسطس الماضى اقتراحا للنقابى " محمد فتحى فودة" رئيس النقابة العامة لعمال البنوك ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الاجتماعية العمالية قال فيه " بما أنه تقرر الأخذ بمبدأ ضغط عدد النقابات العامة بدورها الإيجابى فى المجتمع الاشتراكى فلماذا لا يصبح عدد النقابات العامة ٢١ نقابة عامة يشكل منها المجلس التنفيذى للاتحاد العام ، حتى تكون كل نقابة عامة ممثلة بعضو واحد ، وبالتالى يصبح الاتحاد العام ممثلا بالفعل لجميع عمال الجمهورية العربية المتحدة ، ولاتكون هناك نقابة واحدة ممثلة فى المجلس التنفيذى للاتحاد العام بأكثر من عضو وفى الوقت نفسه تحرم نقابات كثيرة من حقها فى هذا التمثيل كما هو الوضع الحالى .



محمد فتحي فودة

وقال السيد محمد فتحى فودة: إن مبدأ تخفيض عدد النقابات هو اتجاه أخذت به جميع الدول الصناعية المتقدمة ، ويرجو أن يناقش الزملاء النقابيون هذا الاقتراح مناقشة هادفة تضع أمامها الصالح العام ، لتقوية الحركة النقابية ودعمها ، وجعلها حركة نقابية متطورة ومتقدمة مستندة على قاعدة قوية مؤمنة بها ، وتستعد دائما لحمايتها والوقوف إلى جانبها .

ونحن ننشر هذا الاقتراح وندعو جميع الزملاء النقابيين والعمال لمناقشته والتعليق عليه .

"مجلة العمل سبتمبر ١٩٦٣"

وراء شكوى

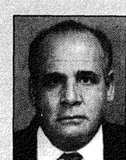
يقدمه: السيد المهدى الشربينى

وردت شكوى من المواطن يوسف نصيف عن العمال الموسميين بمحلج رشدى لحلج الأقطان بالفيوم ، تتضمن أن عدد العمال ٣٥ عاملا ، وقد ظلوا يعملون بالمحلج أكثر من ١٥ عاما ، وقد صدر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٥ قرار بتأميم المحلج ويطلبون الاطمئنان على مصيرهم ، حيث إنهم متعطلون .

بالبحث تبين أن العمال الشاكين كانوا معينين بعقود موسمية تبدأ من ٦٢/٨/١٥ وتنتهى فى ١٩٦٣/٣/١٥م بمرتب شهرى لكل عامل قدره ٦ جنيهات و٢٥٠ مليما ، وبانتهاء الموسم قامت إدارة المحلج بصرف مكافآت نهاية الخدمة لهؤلاء العمال مضافا إليها مرتب نصف شهر كمنحة لكل عامل بموجب مخالصات موقع عليها من العمال .. وبذلك لا يكون للشاكين أى حق قانونى قبل المحلج ، ومع ذلك تمكنت الوزارة من الحصول على تعهد كتابى من إدارة المحلج بإعطاء الأولوية لهؤلاء العمال فى الموسم القادم.

جولة في مديريات القوى العاملة

إعداد: مجيب رشدى



عزمي حليم مديرا للقوى العاملة بمحافظة البحر الأحمر

أصدر السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة قرارا بتعيين المهندس عزمي حليم أطناسيوس مديرا لمديرية القوى العاملة بمحافظة البحر الأحمر .

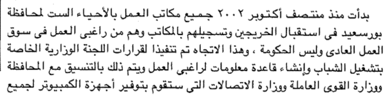
وجدير بالذكر أن المهندس عزمى يعمل منذ عام ١٩٦٨ كمفتش أمن صناعى وقد شارك فى المجال العمالى بأبحاث عديدة أهمها بحث عن مخاطر العمل فى صناعة المناجم والمحاجر والوقاية من أخطارها بالإضافة إلى بحث عن الوقاية من الضوضاء للعاملين بصناعات البترول والمناجم والمحاجر والسياحة وقام بتقييم بيئة العمل بسفاجا .. هذا فى الوقت الذى تشهد فيه المديرية نشاطا كبيرا يترأسه . بالعمل على تشجيع العاملين بالمديرية بمنحهم علاوات تشجيعية لمختلف الفئات للتحفيز على العمل والإجادة فيه.

أرقام هامة فى السلامة والصحة المهنية

سجل قطاع السلامة والصحة المهنية فى محافظتى السويس والبحيرة نشاطا ملحوظا ، ففى البحيرة تم التفتيش الدورى على ١٧٢ منشأة وإعادة التفتيش على ٨٣ منشأة مع عقد ٣٥ لجنة تراخيص وتحكيم طبى لـ٥٣حالة وبحث عدد ٣ شكاوي.. وفى السويس . بلغ عدد المنشآت الفعلية التى تم التفتيش عليها ٧٢٨ منشأة وعدد المنشآت الاعتبارية التى تم التفتيش عليها ٧٠ منشأة أما عدد الحملات فبلغت ١٠ حملات و١٤٢ حالة فى لجان التراخيص و١٢٢ حالة تحكيم طبى بالإضافة لعقد ٦ ندوات فى هذا المجال .

في بورسعيد:

قاعدة معلومات لراغبى العمل





عادل أبوسمرة

بدأت منذ منتصف أكتوبر ٢٠٠٢ جميع مكاتب العمل بالأحياء الست لمحافظة بورسعيد فى استقبال الخريجين وتسجيلهم بالمكاتب وهم من راغبى العمل فى سوق العمل العادى وليس الحكومة ، وهذا الاتجاه تم تنفيذا لقرارات اللجنة الوزارية الخاصة بتشغيل الشباب وإنشاء قاعدة معلومات لراغبى العمل ويتم ذلك بالتنسيق مع المحافظة ووزارة القوى العاملة ووزارة الاتصالات التى ستقوم بتوفير أجهزة الكمبيوتر لجميع المكاتب .. وتدريب العاملين على تسجيل بيانات الخريجين عليها.

وعلى جانب آخر .. تقوم المديرية بتوفير فرص العمل ومتابعتها سواء من المواطنين المترددين على المديرية أو المحولة طلباتهم من المحافظة أو الجهات الأخرى

صرح بذلك السيد عادل عبد الله أبو سمره .. مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة ببورسعيد.

٢١ ألف تعاقد للعمل بالدول العربية



محمد صبري الشافعي

صرح المهندس محمد صبرى الشافعي وكيل وزارة مديرية القوى العاملة بالقاهرة أن دراسة حركة العمالة المغادرة من مصر إلى الدول العربية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١ إلى ٢٠٠٢/٩/٣٠ قد أسفرت عن تعاقدات بلغ عددها ٢١٧٩٩ عقدا منها ٨١٥٧ تعاقدا لأول مرة و١٣٦٤٢ تجديدا لتعاقدات سابقة وبلغ إجمالى التعاقدات الشخصية ٤١٧٣ وتعاقدات القطاع الخاص بلغت ١٧٤٢٦ ، وجاء ترتب الدول المستقطبة للعمالة المصرية كالآتي: السعودية فى المركز الأول تليها الكويت ثم الامارات ثم توالت الدول بعد ذلك على النحو التالى قطر وعمان والبحرين واليمن والأردن ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وسوريا.

فى البحيرة:

نشاط كبير للتفتيش

صرح السيد محمد قايد وكيل وزارة مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة البحيرة بأن المديرية اهتمت خلال الفترة الأخيرة بالتفتيش العمالى حيث بلغ عدد المنشآت التى تم التفتيش النهارى والليلى عليها ١٧٧٩ منشأة وإعادة التفتيش على بعض المنشآت الأخرى ١١٩٨ منشأة بالإضافة لتنفيذ عدد ١٧٧ حملة وعمل ٤ ندوات وتحرير ١٠ محاضر تفتيش وبحث عدد ١٣ شكوى .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وعلى مستوى السلامة والصحة المهنية تم التفتيش على ١٧٢ منشأة وإعادة التفتيش على ٨٣ منشأة أخرى ولم تسفر النتائج السلبية سوى عن غلق عدد لايذكر من هذه المنشآت وبحث عدة شكاوى قليلة.

■ مدير قوى عاملة أسوان في حوار سريع:

نهتم بالتنشئة المهنية والتدريب التحويلى فى خطة هذا ال

أكد السيد محمد الشاذلى موسى مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بأسوان بأن المديرية تولى التدريب المهنى اهتماما خاصا فى خطة هذا العام وبالأخص التركيز على التنشئة المهنية والتدريب التحويلى .. وذلك استكمالا لما بدأناه فى عام ٢٠٠٢ حيث ضمت التنشئة المهنية التدريب على مهنتى الكهرباء والنجارة لـ٦٤متدربا .

كما ضم التدريب التحويلى تدريبا على مهن الزخرفة والنقش والنجارة والكهرباء والخياطة والتفصيل والخراطة واللحام وضم هذا التدريب ١٢٠ متدربا .

● ....؟

هذا بالنسبة للتدريب ، أما فى مجال التفتيش العمالى فتم التفتيش الدورى النهارى على ١٦٤٠ منشأة بالإضافة للتفتيش الليلى على ٦٤٥ منشأة . هذا فى الوقت الذى بلغت فيه الحملات النهارية ٦٤ حملة والحملات الليلية ٥٦ حملة إضافة إلى ١٢ ندوة و٢٨ شكوى و٢٥٠ محضرا فى هذا الصدد.

● ....؟

فى مجال علاقات العمل ، بلغت نسبة التسوية الودية فى شكاوى الفصل والمطالب ٧٣٪ بينما النسبة المستهدفة ٦٠٪ كما تم عقد ٢٠ لجنة ثلاثية .. وبالنسبة للخدمات العمالية بلغت اجتماعات التوعية

فى الجيزة:

٧٨١ فرصة عمل لشباب الخريجين

كتب-عبد الموجود شحاته:

يقول المرسى أبو العباس وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة أن المديرية تهتم حاليا بجميع فرص العمل لتشغيل شباب الخريجين بناء على إخطارات أصحاب الأعمال لهذه الفرص سواء عن طريق النشرة القومية للتوظيف أو الإخطارات التى ترد لمكاتب القوى العاملة بالجيزة حيث وصل إجمالى فرص العمل فى نشرة التوظيف فى شهر سبتمبر الماضى عدد ٧٨١ فرصة عمل على مستوى المحافظة وتشمل عدد ٤ شركات موزعة على المناطق التابعة للمديرية.

أما بالنسبة للتدريب المهنى فيضيف أن التدريب من الأنشطة التى تهتم بها الوزارة والمحافظة بالجيزة وذلك بناء على توجيهات السيد وزير القوى العاملة والسيد المستشار محافظ الجيزة محمود أبو الليل وذلك لتأهيل شباب الخريجين وكذلك تدريب الصبية دون سن ١٨ سنة وراسبى الاعدادية والمتسربين من التعليم وذلك بتأهيلهم على المهن التى يحتاجها سوق العمل وتنفذ المديرية عدد ستة برامج تدريب مهنى فى خطة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ موزعة على مركزى التدريب المهنى ببولاق الدكرور ومركز التدريب المهنى بمنشأة البكارى، وهى برامج تدريب أساسى وبرامج تنشأة مهنية، وبرامج تدريب تحويلى لشباب الخريجين والخاص بالبرنامج القومى لتدريب شباب الخريجين.

ويضيف حيث بلغ إجمالى عدد المتدربين على هذه البرامج حوالى ٥٠٠متدرب لعدد أحد عشر قسما من أقسام مراكز التدريب المذكورة. وأهمها أقسام الكهرباء، التبريد والتكييف، الميكانيكا، ميكانيكا سيارات، واللحام، ولف المواتير، والنجارة، الالمويتال والخراطة، والالكترونيات، إلخ وتلاحظ أن هذه المهن مطلوبة لسوق العمل لفتح فرص الالتحاق للعمل لشباب الخريجين وشباب العمال سواء الصبية ١٤سنة (تدرج فني) وكذلك الشباب الذين يدخلون سوق العمل (أكثر من ١٨سنة) ويصرف بدل أن تقال يومى لهؤلاء المتدربين قدره جنيهان يوميا للمتدربين لبرامج المنشأة المهنية والتدريب الأساسى للصبية أقل من ١٨سنة وراسبى الإعدادية والمتسربين من التعليم.

أما بالنسبة لشباب الخريجين بالمشروع القومى فيتم صرف ١٥٠ جنيها شهريا للمؤهل العالى، ١٢٥ جنيها للمؤهلات المتوسطة، وتتم عملية التدريب بهذا المشروع القومى للتدريب لشباب الخريجين من خلال ٣٤ مركز تدريب مهنى تتبع الوزارات والهيئات الحكومية داخل نطاق محافظة الجيزة من خلال خطة التدريب التى وضعتها الدولة، هذا وقد بلغ عدد الخريجين الذين اتموا الدورات التدريبية بهذه المراكز لعدد ١٧٥٦ متدربا أو خريجا.

..وتزويد مكاتب الاستخدام بأجهزة الحاسب الآلى

و صرح المرسى أبو العباس بأنه تم إنشاء قاعدة بيانات لراغبى العمل وكذلك فرص العمل طبقا للخطة المعدة بمعرفة وزارة القوى العاملة بالتعاون مع وزارات الاتصالات والحكم المحلى ومركز المعلومات بمجلس الوزراء تنفيذا لقرارات اللجنة الوزارية فى شهر سبتمبر الماضي.. وقد تم تخصيص ١٨ حاسبا آليا للمديرية بمحافظة الجيزة من إجمالى الخطة سيتم توزيعها على مكاتب الاستخدام التابعة للمديرية والمنتشرة على مستوى المحافظة لتصبح هذه البيانات هى البيانات الصحيحة والدقيقة عن راغبى العمل وفرص العمل الحقيقية.. ولتصبح هذه المكاتب هى الجهة الوحيدة المسجل بها هذه البيانات.



...ام!!

محمد موسى الشاذلى

لـ١٣ منشأة و٧ ندوات .. ومن هنا يتضح أن خطتنا تحقق هدفها بمعدلات جيدة.

● ....؟

وفى مجال الاستخدام . بلغ عدد المسجلين ٦٠٠٠مواطن وعدد المعينين ١٠٥٠ مواطنا.

● ....؟

وبالنسبة لتراخيص العمل للأجانب بلغت الطلبات المقدمة ٦٥ طلبا والتراخيص الصادرة لـ٤٢ ترخيصا ثم تجديدات لـ ١٨ حالة

فى السويس:

الاهتمام ببرامج التدريب التحويلى

أكدت السيدة ناهد عبد العظيم مدير عام مديرية القوى العاملة بالسويس بأن اهتمام المديرية خلال الفترة المقبلة منصب على إخطار شباب الخريجين الذين تم ترشيحهم للتدريب فى المراكز التدريبية المختلفة على مستوى المحافظة وذلك ضمن برامج التدريب التحويلى وفى إطار المشروع القومى للتدريب التحويلى الذى ينفذه مركز معلومات مجلس الوزراء بالتعاون مع مراكز المعلومات بالمحافظات ويبلغ عدد المتدربين بمواقع التدريب المختلفة فى الفترة من ٢٠٠٢/٧/١ وحتى ٢٠٠٣/٦/٣٠ إجمالى الذكور ٢٢٣١ وإجمالى الإناث ١٢٠٧.

مقار جديدة لبعض مناطق القوى العاملة بالقاهرة

صرح المهندس محمد صبرى الشافعى وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة أنه فى إطار توفير مكان العمل المناسب للعاملين فى مناطق القوى العاملة والمكاتب التابعة لها فقد تم إعداد وتجهيز مقرين لمنطقة القوى العاملة بمصر القديمة والخليفة والمقطم بمنطقة الفسطاط .. كما قامت المديرية بشراء دور كامل من العمارات التى قامت ببنائها محافظة القاهرة .. ويجرى حاليا عمل التجهيزات اللازمة بالمقار وشراء المكاتب والدواليب اللازمة للعمل

وتقوم المديرية بتزويد المبنى بكافة وسائل الراحة للارتقاء بمستوى الخدمات التى تقدمها الأدوات المركزية بالمديرية والتى كانت مبعثرة بمواقع مختلفة إلى ملحق المديرية بعمارة العرائس بشارع القصر العينى مما سيساعد على عملية الانضباط وتنظيم العمل.

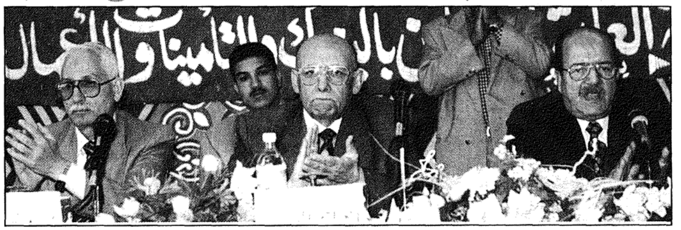
أخبار النقابات



يقدمها : **محمد محمد على**

العماوى فى الجمعية العمومية لنقابة البنوك:

لا خصخصة للبنوك الحكومية والقطاع العام



أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أنه لا خصخصة للبنوك الحكومية والقطاع العام وأن سياسة الدولة تتجه إلى التطوير والتحديث لنظم العمل بهذه الوحدات الاقتصادية من خلال مشروع قانون البنوك الجديد .. **جاء ذلك خلال الكلمة التى ألقاها سيادته فى مؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة للبنوك والتأمينات والأعمال المالية الذى عقد خلال الشهر الماضى برئاسة النقابى فاروق شحاتة العوضى رئيس النقابة وسكرتارية النقابى محمد أنور جاد وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب ولفيف من القيادات النقابية العمالية .**

وأضاف سيادته أن الحكومة حريصة على تطوير الجهاز المصرفى ليظل الرائد والحامى لمسيرة الاقتصاد القومى وقال ، إن مشروع قانون العمل الموحد المعروض على مجلس الشعب سوف يدعم الأنشطة الاقتصادية باعتباره قانونا اجتماعيا وليس سياسيا كما يدعى البعض ، أنه سيضع معالجات قانونية لمشاكل العمل التى توجد فى القانون الحالى وينص على صرف تعوض مناسب للعامل المتضرر وفقا لمبادئ قانونية تقضى بإنشاء اللجان القضائية التى لا يكون قرارها ملزما ومراحل التفاوض والتحكيم عند فض المنازعات مشيرا إلى أهمية تعميق الدور النقابى للقيادات العمالية فى هذا الاتجاه والقائم على إعداد وتأهيل هؤلاء الأعضاء.

وفى كلمته قال النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب إن خطة الاتحاد لمواجهة العولمة والتحديات الاقتصادية قائمة على تدريب أعضاء التنظيم النقابى للتعامل مع سلبيات وإيجابيات العولمة حتى لا نكون فى معزل عن العالم .

وأكد رئيس الاتحاد أن التنظيم النقابى فى مصر يتميز بوحدته واستقلاليته التامة ، وأنه لا يوجد بين صفوفه مخالف للقانون فميثاق الشرف النقابى يطبق على الجميع دون تهاون ولاتوجد صراعات بين أعضائه أو فى النقابات العامة .

وأضاف أن الحفاظ على حقوق العمال هى مسئولياتنا جميعا أمام الله والوطن وأن اهتمام وحب الرئيس القائد محمد حسنى مبارك للعمال فى التصدى لكافة السلبيات التى من شأنها إعاقة مسيرة العمل الوطنى .

وقال السيد راشد إننا فى ظل العولمة التى أتت لا محالة علينا أن نأخذ منها الإيجابيات ونتصدى لكل السلبيات بالعلم والمعرفة والحوار الموضوعى

وكان النقابى فاروق شحاتة رئيس الجمعية ورئيس النقابة العامة قد افتتح أعمال الجمعية بكلمة أكد فيها على ضرورة الارتفاع بمستوى كفاءة الأداء والإنتاج من أجل مواجهة المنافسة الشرسة العالمية .

القرارات والتوصيات

وفى ختام أعمال الجمعية العمومية صدرت عدة قرارات وتوصيات أقرتها الجمعية منها :

– تخصيص حصة من أسهم البنوك وشركات التأمين عند خصخصتها للعاملين بسعر مميز وأقساط ميسرة وتمثيل العاملين فى مجالس إدارة البنوك وشركات التأمين والجمعيات العمومية من خلال ملكيتهم لهذه الأسهم .

– مراعاة المزايا العينية والمادية التى يتمتع بها العاملون بهذه القطاعات عند تقدير المعاش المبكر الاختيارى والحفاظ على كافة الحقوق والمزايا المادية والعينية التى يتقاضونها حاليا والأخذ بمقترحات النقابة العامة عند مناقشة مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الجديد.

– المطالبة بإصدار قانون جديد للعاملين المدنيين بالدولة يتمشى مع التطورات التى طرأت على الحياة حيث أصبح القانون الحالى ٤٧ لسنة ٧٨ لا يتناسب والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة المطالبة بعرض مشروع القانون المقترح على التنظيم النقابى قبل عرضه على مجلس الشعب.

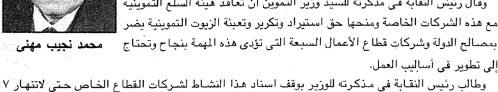
نقابة الصناعات الغذائية تطالب بـ :

إعادة اسناد تكرير وتعبئة زيت التموين إلى شركات القطاع العام



محمد نجيب مهنى

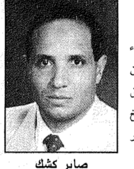
طالبت النقابة العامة للصناعات الغذائية برئاسة النقابى محمد نجيب مهنى فى مذكرة قدمها للدكتور حسن خضر وزير التموين بإعادة إسناد تكرير وتعبئة وتوريد زيت التموين إلى شركات قطاع الأعمال بدلا من اسنادها إلى ٣ شركات تابعة للقطاع الخاص ، لأن ذلك سيؤدى إلى انهيار ٧ شركات تابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية وتشريد أكثر من ٢٠ ألف عامل بهذه الشركات .



وقال رئيس النقابة فى مذكرته للسيد وزير التموين أن تعاقد هيئة السلع التموينية مع هذه الشركات الخاصة ومنحها حق استيراد وتكرير وتعبئة الزيوت التموينية يضر بمصالح الدولة وشركات قطاع الأعمال السبعة التى تؤدى هذه المهمة بنجاح وتحتاج إلى تطوير فى أساليب العمل.

وطالب رئيس النقابة فى مذكرته للوزير بوقف اسناد هذا النشاط لشركات القطاع الخاص حتى لاتنهار ٧ شركات قطاع أعمال عام ويتوقف نشاطها والغاء القرار الوزارى بهذا الشأن.

رحلات ترفيهية لأسر العاملين بالبنك الأهلى



صابر كشك

نظمت اللجنة النقابية للعاملين بالبنك الأهلى المصرى عدة رحلات ترفيهية لأعضاء اللجنة وأسرهم فى أجازة نصف العام الدراسى .. تضمنت رحلة إلى الأقصر وأسوان بالسفن السياحية بمبلغ ٣٩٥ جنيها شاملة الانتقالات والإقامة والطعام والمناطق السياحية .. كما نظمت رحلة أخرى إلى جنوب سيناء تشمل زيارة مدينة شرم الشيخ ونويبع وسانت كاترين واشتراك الفرد فيها ٢٧٥ جنيها .. صرح بذلك النقابى صابر كشك رئيس اللجنة النقابية بالبنك وأمين صندوق النقابة العامة للبنوك والتأمينات.

نقابى نقدمه لك

السيد عوض طيزه

- أمين صندوق اللجنة النقابية للعاملين بشركة القناة لرباط وأنوار السفن.
- بدأ حياته النقابية عام ١٩٨٧ عضو بمجلس إدارة اللجنة.
- أنتخب في دورة ١٩٩١-١٩٩٦ أمينا لصندوق اللجنة.
- أعيد انتخابه في نفس المنصب في دورة ١٩٩٦-٢٠٠١.
- في دورة ٢٠٠١-٢٠٠٦ أنتخب أمينا للصندوق للمرة الثالثة.
- ساهم في حل العديد من المشاكل العمالية بالشركة .
- له دور بارز في أعمال اللجنة النقابية خلال ١٦ عاما من عمر الحركة.

النقابة العامة للمرافق :

مضاعفة منح صندوق الزمالة للعاملين بالكهرباء



محمد مرسى

صرح النقابى محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق والأمين العام للاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشورى أنه تحقيقا لرغبة العاملين وتمشيا مع ما تقدمه النقابة العامة واللجنة النقابية للعاملين بالشركة القابضة لكهرباء مصر ووزارة الكهرباء والطاقة من خدمات وامتيازات لأعضائها فقد قامت اللجنة النقابية للعاملين بالشركة القابضة لكهرباء مصر ووزارة الكهرباء والطاقة بإعداد مشروع تطوير مزايا صندوق الزمالة لمضاعفة هذه المزايا التى يقدمها الصندوق لأعضائه فى مقابل زيادة الاشتراك بنسبة ٥٠ قرشا عن الاشتراك السابق لتصبح قيمة الاشتراك جنيهين شهريا بدلا من ١٥٠ قرشا وقد وافق مجلس إدارة النقابة العامة على هذه الزيادة .. تتضمن زيادة المنح التى يصرفها الصندوق المشتركين فى حالتى المعاش والعجز الكلى إلى ١٥٠٠ جنيه بدلا من ٧٥٠ جنيها وفى حالة زواج العضو أو أحد أولاده يصرف ٥٠٠ جنيه بعد أن كانت ٢٥٠ جنيها ، وفى حالة علاج المشترك بالمستشفى يصرف له حتى ١٢٠ جنيها وإذا زادت الإقامة عن شهر يصرف له مائة جنيه شهريا .. وفى حالة وفاة العضو يصرف ٢٠٠٠ جنيه بعد أن كانت ١٠٠٠ جنيه فقط.. أما الحج والعمرة فيتم إقرار منحة بمعرفة مجلس إدارة الصندوق سنويا.

النقابة العامة للخدمات الإدارية :

تكريم العاملين المتميزين بمحافظة القاهرة



د. أحمد عبدالظاهر

أشاد النقابى الدكتور أحمد عبد الظاهر نائب رئيس الاتحاد العام للعمال ورئيس النقابة العامة للعاملين بالخدمات الإدارية والاجتماعية بالأداء المميز للجنة النقابية للعاملين بمحافظة القاهرة وحرصها على إنشاء عدة آليات لخدمة أعضائها وأسرهم من خلال الدعم المادى والمعنوى لهم من صناديق اللجنة والزمالة والادخار والحوادث الذى يعد لمسة وفاء وعرفان لمن أعطى وبذل من خلال حسن الأداء فى العمل أو اشتراكه فى إقامة هذه الصناديق التى تقدمها اللجنة النقابية للعاملين وأسرهم لمواجهة أعباء المعيشة وصرف مزايا مادية وعينية لهم جاء ذلك فى كلمة سيادته خلال احتفال اللجنة النقابية للعاملين بمحافظة القاهرة فى حفل يوم الوفاء الذى أقامته اللجنة لتكريم العاملين المتميزين خلال العام الماضى وصرح النقابى إبراهيم إسماعيل رئيس اللجنة النقابية وأمين صندوق النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية بأن اللجنة قامت بتأسيس صندوق للادخار يدفع للعامل ١٠٠٠ جنيه عن كل سنة عضوية باللجنة وصندوق الزمالة وصندوق الحوادث ، وأن صندوق الحوادث هو الأول من نوعه على مستوى اللجان النقابية على مستوى الجمهورية ، وتتضمن اللائحة مزايا يتمتع بها كل عضو مشترك بالصندوق بعد مضى ١٢ شهرا على اشتراكه


اللواء سمير يوسف


سيد طه حسن


محمد يوسف محمود


أسامة محمد

اللجنة النقابية للعاملين بالبناء والأخشاب بأسوان

تتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى شعب أسوان العظيم وإلى السيد

اللواء **سمير يوسف** محافظ أسوان

وإلى القيادات التنفيذية والسياسية بالمحافظة

بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**

ويهذه المناسبة تتوجه اللجنة بخالص التهنئة إلى السادة

أحمد العماوى وزيــر القــوى العـــاملة والهجـــرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب

اللواء **يحيى عبد الحميد سليمان** وكيل قطاع الأحوال المدنية لجنوب الصعيد على حسن تعامله مع عمال البناء والأخشاب

العقيد **يوسف أبو زيد حسن** مدير دائرة الأحوال المدنية ومركز المعلومات

وتعاهد الله والوطن على بذل المزيد من الجهد والعطاء فى ظل ابن مصر البار السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

اسماعيل طه محمد

عبد الهادى محمد نصر الدين

محمد يمنى محمد محمود

رئيس اللجنة	نائب أول
محمد يوسف محمود قناوى	**عبد الهادى محمد نصر الدين**

نائب ثان	مساعد أول الأمين العام	مساعد ثان الأمين العام
أسامة محمد يوسف	**مجدى عيد إبراهيم**	**محمد يمنى محمد محمود**
أمين الصندوق	مساعد أول أمين الصندوق	مساعد ثان أمين الصندوق
اسماعيل طه محمد	**عبد الكريم محمد عبد الحميد**	**عبد الله كامل العادلى**

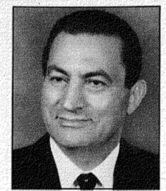

عبد الكريم محمد عبد الحميد

الأعضاء : رمضان أحمد السمان - ياسر فريد يوسف - محمد رشدى ادفاوي - مجدى بدوى قاسم محمد رمضان أحمد - جابر محمد نصر الدين - عبد المفدى أحمد عبد الوهاب - إسماعيل بشير محمد


عبد الله كامل العادلي

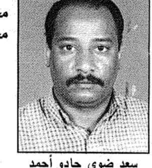

مجدي عيد إبراهيم


عبد المنعم العزالي


محمد حسنى مبارك

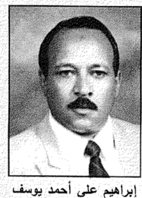

اللواء سمير يوسف

اللجنة النقابية للعاملين بالشركة المصرية للسبائك الحديدية - ادفو - اسوان


سعد ضوى جادو أحمد

تتقدم بالتهنئة إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة والسادة أعضاء مجلس الإدارة وإلى السيد رئيس النقابة العامة والسادة الزملاء أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة وإلى جميع الزملاء العاملين بالشركة وتعلن تأييدها الكامل لسياسة الحكومة فى مسيرة التنمية والإصلاح الاقتصادى تحت قيادة رئيس الجمهورية


محمد حسنى مبارك


إبراهيم على أحمد يوسف

وبمناسبة

العيد القومى للمحافظة

و تتقدم بأسمى آيات التهنئة الى السيد

اللواء **سمير يوسف** محافظ أسوان

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية
بالمحافظة وإلى شعب أسوان العظيم

كما تتقدم بالتهنئة الى السادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

عبد المنعم محمد العزالى رئيس النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية

رئيس اللجنة وعضو مجلس إدارة النقابة العامة

إبراهيم على أحمد يوسف

نائب أول	نائب ثان	الأمين العام
محمد نجيب عوض إبراهيم	**حجاجى سيد عبد الله**	**سعد ضوى جادو أحمد**
أمين عام مساعد	أمين الصندوق	أمين الصندوق المساعد
سيد عطا حامد	**النوبى أحمد رزق**	**عبد الحميد قاسم محمد**

أعضاء: **عبد الرازق عز الدين الطيب - زكريا أحمد محمد - علاء الدين عبد الغنى أمير**